

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون

الجلسة ٥

الجمعة، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هاري هولكيري (فنلندا)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نختتم بذلك النظر في

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

البند ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الخامسة
والعشرين للجمعية العامةاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال
الموئل

تقرير لجنة وثائق التفويض (A/S-25/6)

اتخاذ إجراءات ومبادرات إضافية للتغلب على عقبات
تنفيذ برنامج عمل الموئلالرئيس (تكلم بالانكليزية): سنشرع في النظر في
مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في
الفقرة ١٥ من تقريرها.الإعلان الخاص بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في
الألفية الجديدة

ستشرع الجمعية في اتخاذ إجراء بشأن توصية لجنة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة

وثائق التفويض المبينة في الفقرة ١٥ من تقريرها.

الأونرابل سيمور مولينغز، نائب رئيس الوزراء ووزير
الأراضي والبيئة في جامايكا.

اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار هذا

السيد مولينغز (جامايكا): السيد الرئيس، أولاً، أود

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو

أن أشارك بقية الوفود في تمثلكم على قيادة هذه الدورة
الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لاستعراض

حذوها؟ تقرر ذلك.

وتقييم التقدم المحرز في جدول أعمال الموئل.

اعتمد مشروع القرار (القرار S-25/1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أفضل ممارسات الدول الأخرى وطورنا بعض ممارساتنا الخاصة. ونقوم أيضا بإنشاء هيكل حكومية محلية للمساعدة على التخطيط لتنمية مستدامة على المستوى المحلي.

وقمنا أيضا بتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية في أنشطتنا المتعلقة بالتخطيط والتنمية. وقمنا بتنفيذ بضعة مشاريع تتعلق بإعادة تنظيم مناطق مستوطنات غير شرعية وتوفير ضمان حيازة الأرض للعديد من الناس. وبدأنا برنامج رسم مساحي كبير للجزيرة بكاملها لـ ٨٠٠ ٠٠٠ قطعة أرض، ونأمل أن نحدد ونسجل أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ من تلك القطع. ونستمر في تنفيذ تدابير التخفيف للتصدي للكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. وبدأنا أيضا برنامجا رئيسيا في أحياء المدن الفقيرة والمناطق الحضرية.

ومع ذلك فإن بلدي، مثل غيرها، يواجه مشاكل مستعصية ترجع إلى قلة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية. ونحن لا نزال نعتمد على المنح والقروض من الدول المتقدمة النمو ووكالات التمويل المتعددة الأطراف. غير أننا، في العالم النامي نحتاج إلى أن نجعل المانحين والمقرضين الدوليين يدركون، أنه بينما يمكن تعميم المشاكل، فإن هناك تباينا في الثقافة وغيرها من الممارسات، ومعايير ومستويات التعليم، وأن هناك جوانب إنسانية للمسائل.

ويجب تشجيع التزام الشركات عبر الوطنية وتمكينها من أداء دورها كي تصبح أكثر مشاركة في إيجاد الحلول. وعلى الدول النامية أن تستمر أيضا في تعزيز الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في معالجتها لتلك المسائل والاستفادة بشكل أكبر من روح الابتكار لدى شعوبها ومبادراتها وقدرتها.

ويجب أيضا فهم أهمية النهج التشاركي لاستراتيجيتنا الإنمائية. ويجب توعية جميع المواطنين في بلدنا بمن فيهم

إننا نجتمع لتقييم إشرافنا على تعزيز الالتزامات التي تعهدنا بها في اسطنبول ولنفحص من جديد الاستراتيجيات والآليات التي ستضمن فرصة أكبر لجميع شعوبنا في التمدين الحضري في المستقبل.

يعقد هذا الاجتماع بعد ٢٥ عاما منذ الموثل الأول. ونحن، المجتمع الدولي، وخاصة الدول النامية، لا نزال نبحث عن حلول للمسائل الرئيسية المحددة في جدول أعمال الموثل، والتي من بين أكثرها إلحاحا الحصول على الأرض، والمأوى بتكلفة معقولة، وكذلك إتاحة الحصول على القروض والتكنولوجيا الملائمة. واكتسبت عدة مسائل أخرى مترابطة أهمية متزايدة، وهي تشمل الحكم الحضري ومحو الفقر، والتحضر، والاندماج الاجتماعي ودعم الفئات المحرومة، والحكم المحلي.

واستفادت جامايكا من لجنتها الوطنية للموئل ومن عدد من وزاراتها ووكالاتها لتخطيط وتنفيذ العديد من جوانب برنامج عمل الموثل. إذ قمنا بصياغة عدد من السياسات والبرامج الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية وبدأنا ننفذها. وتمثل سياسة الأراضي الوطنية، والسياسة الإسكانية الوطنية (التي تشمل سياسة المشاريع المشتركة للتنمية الإسكانية، وسياسة الصناعة الوطنية وبرنامج العمل البيئي الجامايكي، مجالات رئيسية قامت الحكومة باتخاذ إجراءات بشأنها.

وأصبحت السياسات برنامجا لشراكات خصبة نتيجة لإعدادها من خلال إشراك قطاع عريض من الجهات المؤثرة. وقد جمعت بين موارد الحكومة والقطاع الخاص ومؤسساتهما التجارية والروح الابتكارية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الشعبية.

وهي تعالج مشاكل مختلفة، تشمل العديد من المشاكل التي تم تحديدها في وثائق وبرامج الموثل. وتعلمنا من

ووفقا لتلك الالتزامات عقد اجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى في هافانا ومدينة بنما الاجتماعين الثامن والتاسع على التوالي، والمؤتمر الإقليمي التحضيري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل هذه الدورة الاستثنائية، في سانتياغو، شيلي. وقد تم في هذه الاجتماعات وضع السياسات، والاستراتيجيات والتعاون من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، مع الدعم التقني للمكتب الإقليمي التابع للموئل واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعدنا استراتيجيات من أجل خطة عمل إقليمية بهدف أساسي يتمثل في إجراء تقييم نوعي للاتجاهات السائدة في السياسات التي اعتمدها مختلف الدول وعناصر تلك الاتجاهات. ومن ضمن هذه العناصر أود أن أشير إلى تحقيق العدالة ومحو الفقر الحضري، والتنمية الحضرية وإنتاجية المستوطنات البشرية بهدف رفع مستوى نوعية الحياة؛ والضعف أمام الكوارث الطبيعية، ورفع مستوى البيئة؛ والحكم والمشاركة؛ وفعالية السياسات والإدارة.

وإضافة إلى ذلك، وبالنيابة عن حكومات وسكان دولنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نلتمس تضمين إعلان سانتياغو في تقرير هذه الدورة الاستثنائية كإقرار صريح لخطة عملنا الإقليمية المحددة.

ونشعر أيضا أن هذا هو الوقت المناسب لإبراز حقيقة أنه سيجري الاحتفال بالذكرى العاشرة لاجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر في كاراكاس. وسيكون الموضوع الرئيسي لذلك الاحتفال هو إجراء تقييم للمبادئ التوجيهية الاستراتيجية الرئيسية للإسكان والمستوطنات البشرية في الأعوام القادمة والتفكير فيها عمليا.

وتبرهن الإحصائيات والمؤشرات على أن تنفيذ برنامج عمل الموئل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الشباب، بالمشاكل القائمة، والإجراءات التي يجب أن تتبع القرارات التي نتخذها في هذه الاجتماعات. وإذا لم نقم بإشراك جميع المواطنين في البحث عن حلول، وإذا لم نلتزم بأن نفعل ما نستطيع عمله بأية طريقة ممكنة، وإن كانت تدريجية، وإذا لم نصبح أكثر اعتمادا على نفسنا، وإذا لم نعتد سياسة عمل أكثر وكلام أقل، فسوف نكون مجبرين في الموئل الثالث على أن نعترف بأننا لم نتقدم إلا قليلا عما نحن عليه الآن.

إن المقررات التي تم التوصل إليها في اسطنبول وتلك التي سنعمدها هنا تشكل أساسا راسخا للتقدم في المستقبل، غير أنها يجب أن تترجم إلى تدابير ملموسة، وفي سياسة وطنية، وفي أشكال جديدة للتعاون الدولي، إذا كان لنا أن نحقق الأهداف القيمة التي رسمناها لأنفسنا. دعونا إذن نجد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ بصورة ذات معنى برامج أعمالنا وخطط عملنا المتفق عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي

السيد ميغيل كارديناس، وزير الإسكان في بنما.

السيد كارديناس (بنما) (تكلم بالإسبانية): يشرفني

أن أفق على هذا المنبر لأتكلم أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين المكرسة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، بالنيابة عن حكومة بنما واجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

اليوم، بعد خمسة سنوات من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية، الذي عقد في اسطنبول، ننتهز هذه الفرصة لنؤكد التزامنا مجددا على الاستمرار بشكل كامل وتدرجي في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل الموئل، يمثلان وسيظلان يمثلان مصادر التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

السيد رافينيت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أقف أمامكم كممثل لبلدي، شيلي، على رأس وفد مؤلف من سكان الأحياء الفقيرة. وقادة المجتمع، والبرلمانيين، ورؤساء البلديات، والأكاديميين، ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين. وإني أمثل شعبا اتحد عبر سنين عديدة من أجل هئية ظروف معيشية أفضل لأكثر قطاعاتنا حاجة.

وشيلي بلد صغير يسكنه ١٥ مليوناً، ويوجد فيها ٤ ملايين منزل فقط، تم تشييد مليون منها خلال العقد الماضي. ونستطيع أن نقول بفخر إننا نخفض العجز في السكن في شيلي وأن توفير السكن لأفقر القطاعات ظل يمثل أولوية لجميع حكوماتنا خلال أكثر من خمسين عاماً. ونحن، اليوم، أقرب إلى تحقيق الهدف المتمثل في ضمان مسكن لائق لكل عائلة شيلية.

كيف حققنا ذلك؟ لقد أثبتنا في شيلي أن الأمر الأساسي لرفع مستوى نوعية الحياة، في مستوطناتنا البشرية هو تنفيذ سياسات عامة فعالة، مثل تلك التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوازنات مالية وازدياد مستمر في الاستثمار الاجتماعي العام وفي الصحة العامة، والإسكان والأحياء السكنية.

والتعاون الجاري بين القطاعين العام والخاص مستلزم أساسي للتقدم المطرد نحو التغلب على أوجه النقص الكمي والنوعي في الإسكان. وقد وضعنا سياسة تقوم على منح امتيازات لإنشاء الهياكل الأساسية العامة - من الطرق الرئيسية والطرق فيما بين المراكز الحضرية، والموانئ والهياكل الأساسية الصحية - أدت إلى زيادة مستوى الاستثمار التقليدي بثلاثة أضعاف، بمعدلات معقولة من العائدات وقيام إطار تنظيمي قوي. وهذا النهج القائم على تقديم الامتيازات يمتد الآن أيضاً إلى مجالات الأرض والمناطق ذات الإمكانية السياحية وإلى إنشاء مؤسسات السجون. وقد وضعت لوائح

قد أتاح إحراز تقدم هام في توفير المأوى لأفقر المجموعات بين شعوبنا، وضمان حيازة الأرض، والحد من التدهور البيئي وتأمين حاجات القطاعات الضعيفة في مجتمعنا.

وبالرغم من هذه النتائج وجهود حكوماتنا، لا تزال هناك جوانب متأصلة من عدم المساواة الناشئة عن آثار العولمة وأوجه القصور الاجتماعي المزمنا التي يجب أن نعالجها في الوقت المناسب. وفي نطاق المسألة قيد البحث، عملت حكومة بنما على تنفيذ سياسات وبرامج لضمان تمويل الإسكان الاجتماعي بغية ضمان إمكانية تخفيض العجز الحالي في السكن تدريجياً عن طريق المشاركة الثابتة للقطاع الخاص.

وفي نفس الوقت، هناك نشاطات جارية لتهيئة الظروف اللازمة لضمان توفير المأوى في بيئة حضرية مستدامة سارة وآمنة، وأن يتاح الحصول على الوسائل المالية لأكثر الناس تأثراً بنقص السكن. وبصورة مماثلة، نقوم بإعادة إحياء برنامج "Lotes Servidos" لتوفير تمويل مناسب لتمكين العائلات من بناء منازلها بنفسها والعيش بكرامة، وكذلك برنامج لتقديم القروض لشراء مواد البناء. ويقع كل ذلك في نطاق استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية التي تساعد على توجيه برنامجنا للإسكان ومشاريع النقل الحضرية.

وفي الختام، في هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في جدول أعمال الموئل، أعبر عن رغبي الصادقة في أن تكون هذه دورة مثمرة من المناقشات تحت قيادة ملهمة. وإننا مقتنعون بأنها ستوفر لنا فرصة لتبادل الآراء والخبرات، مما سيسمح لنا بالمساهمة وتجديد التزامنا بتحقيق تقدم ملموس لمنفعة الجنس البشري.

الرئيس: أعطي الكلمة لمعالي السيد هايم رافينيت، وزير الإسكان والتنمية الحضرية والتراث في شيلي.

لتكثيف استجابة الحكومة مع هذه الظروف. ولم يعد الاكتفاء بالتفكير في التغلب على النقص في المساكن فحسب؛ بل إننا نحتاج أيضا إلى اعتماد نهج متكامل للمشكلة بوضع برامج تعود بالنفع على أكثر القطاعات حرمانا.

ولذا فإننا ملتزمون بالتغلب على الحالة الصعبة التي تواجه الأسر الشيلية التي لا تزال تفتقر إلى الحصول على مساكن آمنة ولائقة. والتحدي الذي يواجهه البلد هو أن يتمكن من سد النقص في المساكن خلال السنين الـ ١٠ المقبلة. وهو هدف جسور وطموح جدا. وقد تعهدنا ببناء ٢٥ ٠٠٠ مسكن أساسي في كل سنة - مع قابليتها كلها للتوسع - لأكثر القطاعات حاجة، وذلك بتشجيع الادخار وتقديم دعم من الدولة يغني عن الحاجة إلى الحصول على قرض عقاري. وفي إطار البرنامج المسمى "شيلي باريو"، سترحل ١٠٠ ٠٠٠ أسرة تعيش الآن في مستوطنات من الأكواخ والأحياء الفقيرة إلى مكان آخر بحلول عام ٢٠٠٥، و ٣٠ ٠٠٠ أسرة أخرى بحلول عام ٢٠٠٧. وهذان البرنامجان معا سيوفران سكنا لـ ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة من أفقر الأسر في شيلي بحلول سنة ٢٠٠٧.

ولكن التحدي لا يتمثل في مجرد بناء المساكن؛ بل في بناء المدن. فاليوم يعيش ٨٥ في المائة من سكاننا في مناطق حضرية. ويمثل التوسع الأفقي للمدن ظاهرة واسعة الانتشار في أمريكا اللاتينية وفي جميع أنحاء العالم تقريبا. ولذا فإننا نقوم بوضع سياسة إنمائية لتحديد المقاطعات والمناطق المركزية وإعادة بنائها، لإصلاح المساكن القديمة وإقامة برامج تتعلق بالكثافة السكانية من شأنها تمكين مدننا من النمو.

ولكن لا تزال هناك بعض المهام التي لم تنجز بعد. ونرى أن من الضروري تحديث مؤسساتنا بغية تعزيز كفاءة

واضحة تحكم طلبات الحصول على السكن وتميز بشفافية الإجراءات، وفتح حسابات توفير منتظمة لكل الأسر المتقدمة بالطلبات، وتنظيم مقدمي الطلبات وسداد الالتزامات والقروض التي تعاقدها المنتفعون. وقد تم تنظيم المواطنين وأسهموا إسهاما كبيرا في التقدم الذي أحرز. وتم تحسين المؤسسات العامة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد البلديات.

وجميع هذه المبادئ كانت في لب سياساتنا وبرامجنا وتمخضت عن نتائج واضحة الكفاءة والفعالية في فترات مختلفة من الأداء الاقتصادي المتباين، كما كانت هي الحالة في النصف الثاني من الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، عندما أجبرتنا الأزمة الدولية على ممارسة مزيد من الانضباط في استثماراتنا ونفقاتنا العامة. وبإيجاز، إن مبادئ زيادة الإنتاج، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، والشفافية، وتنظيم المواطنين وتحديث المؤسسات مبادئ صالحة أيضا في فترات الركود الاقتصادي إن لم تكن أكثر صلاحية.

ولكن لا يزال هنا الكثير مما ينبغي عمله. ولا يزال لبلدنا الكثير من الاحتياجات التي لم تستوف، ونتيجة لذلك يعيش العديد من مواطنينا في ظروف هامشية للغاية. وأود في هذه المناسبة أن أشاطر الآخرين التحديات التي تواجهنا، وهي قطعا تمثل أيضا التحديات التي تواجه العديد من البلدان الممتثلة هنا اليوم.

لقد نجحنا في شيلي في التسعينات في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر بقدر كبير - من ٤٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة من السكان - نتيجة لمضاعفة إنتاجنا القومي وسياستنا الاجتماعية الابتكارية وذات المنحى العملي. ونتيجة للزيادة الملحوظة في متوسط العمر المتوقع، وصغر حجم الأسر وزيادة التطلعات، أخذت تظهر مشاكل جديدة في مجالات الإسكان والموتل. ولذلك فقد اضطررنا

سيراليون. وسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة أن رئيس سيراليون، بدعم من جميع السيراليونيين، مستعد لتنفيذ أحكام جدول أعمال الإسكان وقرارات هذه الجمعية.

وإن تصميم السيراليونيين على دعم رئيسهم لضمان النجاح في تنفيذ قرارات هذه الدورة ليس تصميمًا مظهرًا فقط. ولعل الناس يتذكرون أن السيراليونيين قد قاوموا بشدة في سنة ١٩٩٧ حكم الطغمة العسكرية تأييدًا للديمقراطية. واليوم نحن مستعدون أكثر من أي وقت آخر للدفاع عن ديمقراطيتنا المكتسبة بشق الأنفس، وخاصة بعد أن أصبح السلام والاستقرار يلوحان في الأفق.

وفي هذه المرحلة يود رئيس وشعب سيراليون مني أن أنقل عميق امتنانهم لأسرة الأمم المتحدة على دعمها الثابت لشعب سيراليون خلال السنوات الـ ١٠ من الحرب الوحشية. فنتيجة لهذا الدعم المتواصل والدائم، تكاد الحرب أن تكون قد وصلت إلى نهايتها، وأن الشعب السيراليوني سيبدأ مرة أخرى في التمتع بالسلام.

ولا أحتاج إلى الطرق على حقيقة أن سيراليون قد مرت بتجربة حرب وحشية ولا معنى لها، ارتكب خلالها متمردو الجبهة المتحدة الثورية فظائع فوق التصور ضد سيراليونيين أبرياء، بعضهم قتلوا، وشوهوا واعتدي عليهم جنسياً أو بترت أعضاؤهم. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قامت الجبهة المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة بغزو فريتاون، فتسبب في دمار هائل للمباني العامة والمساكن في المدينة وضواحيها. بل إن الأرقام المتحصل عليها من تسجيل المنازل المحروقة، الذي قامت به وزارتي، أوضحت أن ٩٣٢ ٥ منزلاً قد دمرت تماماً في المدينة وما حولها.

ولا يوجد سجل دقيق لإجمالي الضرر الذي أصاب المستوطنات البشرية في جميع أنحاء الدولة. ومع ذلك، تشير مختلف التقديرات إلى أن هناك ٣٠٠ ٠٠٠ منزل تقريباً قد

الحكم الحضري. ونحتاج إلى إقامة أنظمة جديدة للمعلومات وطرائق جديدة للتخطيط. ونحتاج إلى إعادة توجيه الإنفاق العام ومراجعة نظم ضريبة الممتلكات. ونعتقد أن المدن لا يمكن أن تتطور بدون تنمية بيئية مستدامة. وأهم ما في الأمر أن المدن لا يمكن أن توجد بدون التعاون بين الحكومة والقطاع العام على جميع المستويات، وخاصة القطاع الخاص والكيانات الاجتماعية.

وقد ظللنا نكافح خلال كل تاريخنا الحديث لتنمية الثقة المتبادلة والحفاظ عليها. وننوي مواصلة اتباع هذا النهج، الذي أثبت أنه نهج فعال. وأثبتت لنا التجربة أن التعاون المتواصل بين القطاعات الخاصة والحكومة والمعارضة كان شرطاً أساسياً للتقدم المطرد صوب التغلب على النقص الكمي والكيفي في الإسكان والخدمات الأساسية. ونحن إذ نواجه التحدي المتمثل في الحاجة إلى إسكان عدد كبير من الأشخاص، من الضروري أن نعزز روابط التعاون مع المجتمع الدولي.

و”تبادل الخبرات“ و”تطوير التكنولوجيات“ و”بناء المستقبل“ عبارات ينبغي أن يتردد صداها وأن ترشد جهودنا. واليوم، في هذا المحفل العالمي، أود بالنيابة عن بلدي أن أؤكد للأعضاء مرة أخرى على تعاوننا، وأن أحث الجميع على أن يهبوا هبة رجل واحد لأداء مهمة بناء عالم أكثر قابلية للعيش فيه، ونتمكن جميعنا من النمو والتطور فيه“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ألفرد بوسون سيساي، وزير الأراضي والإسكان والتخطيط العمراني والبيئة في سيراليون.

السيد سيساي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): سمحوا لي أولاً أن أنقل إليكم التهاني الحارة من فخامة السيد رئيس جمهورية سيراليون، وكذلك من شعب

دمرت في جميع أنحاء الدولة. فضلا عن ذلك، دمر بالكامل ١٧٠٠ مرفق تعليمي و ٤٠٠ مركز صحي و ٣٠٠ بئر مياه. وشردت الحرب حوالي ١,٢ مليون شخص أصبحوا إما مشرّدين داخليا أو لاجئين في بلدان مجاورة، وذلك من إجمالي عدد السكان البالغ ٤,٥ مليون نسمة. فضلا عن ذلك بترت أطراف حوالي ألف نسمة.

وسياسة الإسكان الوطنية المعدلة تحدد من جديد دور الحكومة بوصفها ميسّرا وممكّنا. وهذا يعني أن دور الحكومة سيكون توفير بيئة مواتمة للتعبئة الكاملة للموارد الكامنة لدى القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المحلي من أجل عملية توفير المساكن.

وبالنظر إلى الحالة المالية الراهنة والمقبلة للحكومة، والضخامة المطلقة للمهمة، فمن الواضح أن الحكومة وحدها لا تملك القدرة على التدخل في تخطيط المناطق المتضررة من الحروب أو توفير المأوى اللائق والمعقول التكلفة للمشرّدين داخليا. وفي ظل هذه الظروف، تعتقد الحكومة أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة هو تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لكي تشارك مشاركة كاملة وفعالة في التخطيط للمناطق المتضررة من الحرب وفي توفير سكن لائق يمكن للمشرّدين داخليا تحمّل تكلفته.

ولهذا، تحقيقا لهذا الغرض، قررت الحكومة أن تهيئ بيئة مؤاتية تيسّر الحصول بسهولة على الأرض ومواد البناء المتينة التي يمكن تحمّل تكلفتها في نفس الوقت. ومن استراتيجيات تحقيق هذه الأهداف تدبير مساحات كافية من الأراضي المزوّدة بالخدمات بأسعار يمكن تحملها وفي مواقع مناسبة من خلال إنشاء مصارف عقارية في المراكز الحضرية والريفية.

وأتاحت حكومة بلدي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ويمكن أن نستنتج من هذا السيناريو أن هناك مهمة هائلة تقع على عاتق الحكومة، وهي الوفاء باحتياجات ضخمة من المساكن المنتظر تشييدها وتقدر بـ ٣٠٠.٠٠٠ مسكن. وهناك أيضا مشكلة إعادة تخطيط المستوطنات البشرية التي دمرت أثناء الحرب، وعددها ٣٠.٠٠٠ مستوطنة. وقد دمرت كويدو تدميرا كاملا، وكانت سابقا المدينة الثانية في سيراليون من حيث الحجم.

ومهمة تعمیر وإعادة تأهيل وتوطين هذا البلد الذي خربته الحرب مهمة شاقة. وقد قامت الحكومة عام ١٩٩٦ بإحداث تغييرات مؤسسية لمعالجة هذه الحالة. فحوّلت لجنة التعمير الوطنية إلى اللجنة الوطنية للتعمير وإعادة التأهيل والتوطين وأنشأت برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وهذه اللجنة مسؤولة عن تنسيق الغوث المتعلق بأنشطة التعمير وإعادة التأهيل والتوطين التي تضطلع بها الوزارات والمنظمات غير الحكومية. ويشرف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على تسريح المحاربين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ونفذت الحكومة كذلك إصلاحا تنظيميا. وقد جرى تعديل مشروع قانون تخطيط المدن والبلد بحيث يسمح بإعلان البلد برمتها منطقة تخطيط. وقد أجاز أيضا قانون لحماية البيئة لضمان إدارة بيئية فعالة.

وقامت حكومة بلدي بإعادة النظر في سياسة الإسكان الوطنية، التي جرت الموافقة عليها في ١٩٩٦،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل غاربا ماداكي علي، وزير الدولة للأشغال والإسكان في نيجيريا.

السيد ماداكي علي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفد نيجيريا أن أتقدم لكم ولهيئة المكتب بالتهنئة على انتخابكم لقيادة إجراءات هذه الدورة الاستثنائية.

ونود كذلك أن نثني على السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة والدكتورة آنا ك. تيبايوكا، المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، للأسلوب القدير الذي عقدت بموجبه هذه الدورة الاستثنائية. وأؤكد لكم بلا تحفظ تعاون وفد بلدي ودعمه في إدارة هذه الدورة.

ويدرك وفد بلدي، بل ويقدر أن هذه الدورة الاستثنائية كانت نتيجة للتعاون المشترك مع طائفة من المؤسسات الدولية التي تعمل بدأب لتكفل إمكانية عقد هذه الدورة لمناقشة قضايا هامة جدا للمستوطنات البشرية تؤثر على البشرية. وكما قد تتذكرون، فإن بحثنا الجماعي عن ظروف معيشية أفضل لجميع شعوب العالم ورغبتنا في ذلك رحلة بدأت قبل ٢٥ عاما في فانكوفر، كندا، واستمرت عن طريق مؤتمر الموئل الثاني الذي عقد عام ١٩٩٦ في اسطنبول، تركيا. وجدول أعمال الموئل الذي اعتمده أكثر من ١٧١ حكومة، بما فيها نيجيريا، رسم الطريق لحسم مشاكل عالم يتحضر على نحو عاجل، ووضع نهجا واستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة لمناطق الحضر في العالم.

وبعد خمس سنوات من عقد مؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول، فإن من المستصوب حقا أن تجتمع الدول الأعضاء مرة أخرى لكي تقيّم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والاستراتيجيات التي اعتمدت في ذلك المؤتمر إرشادا لتطوير مستوطناتنا البشرية. ولهذا، تشكل هذه الدورة الاستثنائية

(الموئل) والصندوق الحكومي للمساعدة التقنية، للجمهور استخدام مواد البناء المحلية في مختلف أنحاء البلد. وقد درّبت حكومتنا أربعة مدربين على الأقل في كل شياخة من الشياخات الـ ١٤٩ في البلد، و ٤٠ في المائة من هؤلاء المدربين من النساء. ويجري تشجيع هؤلاء الأفراد على تشكيل تعاونيات لتوفير المأوى.

وضمنانا لمشاركة أعضاء المجتمعات المحلية المتضررة من الحروب مشاركة كاملة في تخطيط تعمير مستوطناتكم ومساكنهم التي أصابها الخراب، طبقت نظام اللامركزية على معظم وظائفها فوضعتها في يد المؤسسات الحكومية المحلية، بما فيها مجالس المقاطعات ومجالس المدن. وطبقت وزارتي كذلك نظام اللامركزية بنقل السلطات من المقر الرئيسي إلى مكاتب التخطيط الإقليمية. فلهذه المكاتب القوة والسلطة لتنفيذ وظائف المسح والإدارة البيئية والتخطيط المادي في مجالات تخصصها. وتيسيرا للتخطيط المادي في جميع أنحاء البلد، ستشاور الوزارة مع السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصالح حول ضرورة إعلان البلد برمتها منطقة تخطيط. وتشكل بعد ذلك لجان تخطيط بلدية في مناطق التخطيط البلدية التي أعلنت حديثا.

وقد كانت منجزاتنا متواضعة طيلة السنوات الماضية نظرا لتفاهم الحرب، التي اجتاحت البلد برمتها بحلول عام ١٩٩٩. ولم تدمر حرب المتمردين النسيج المادي للبلد فحسب، بل بنيتها الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية كذلك. وقد أوشكت الحرب على الانتهاء. وتتقدم بصورة مرضية في الوقت الحالي عمليات نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم في ظل رعاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وإذ يلوح السلام في الأفق، أود أن أحيط هذه الجمعية علما بأن حكومة بلدي ستستمر في تنفيذ خطة عملها المتضمنة في التقرير القطري الأخير. وعندما يتحسن الاقتصاد، سيجري استحداث برامج جديدة وتطويرها.

ويتمثل التحدي الأكبر للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من الآن وحتى عام ٢٠١٥ في كيفية توفير المأوى اللائق للجميع في مواجهة تزايد إقبال سكان العالم على الإقامة في المدن. ولقد كان هذا التحدي هو موضوع حلقة عمل عقدت في أبوجا بالتزامن مع إطلاق الحملة العالمية للحكم الحضري. وأبرزت حلقة العمل القضايا الناشئة في المستوطنات البشرية التي لا يمكن تجاهلها إذا ما أريد إحراز تقدم معقول. وتشمل هذه القضايا الأمن والسلامة الحضريين، والشاركة، والعدالة، والدعوة إلى القضية، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة، ومنح السلطة للشباب والنساء والفقراء في الحكم الحضري، وتحقيق اللامركزية، والقضاء على الفقر، وبناء قدرات الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

ولذلك من الأهمية القصوى تهيئة بيئة خارجية مؤاتية تدعم برامج البلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال الموئل المعني بالمستوطنات البشرية. وفي هذا الصدد ينبغي أن تقوم البلدان المتطورة بعمل عاجل لم يتم القيام به من قبل لتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه دوليا. ومن المهم أيضا أن يُعالج المجتمع الدولي القضية الحرجة المتمثلة في عبء الديون التي تواجه البلدان النامية، وذلك بغية إتاحة المزيد من الموارد لتنفيذ برامج الاستيطان البشري في بلدانها. ومما له أهمية مساوية الحاجة إلى تحسين تمويل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتعزيزه بحيث يتمكن من أداء مهامه بشكل فعال.

وختاما لكلمتي، فإن نشوء مدن شاملة، كما يجري تصورها الآن، سيعتمد إلى حد كبير على نتيجة المشاورات والمفاوضات، كالتى شرعنا فيها خلال هذه الدورة الاستثنائية خاصة ونحن ننظر في مشروع الإعلان المعني بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. ويتطلع وفدي إلى إجراء مداولات بناءة ومثمرة أثناء عقد

مناسبة تمكّنا من معرفة ما إذا كانت رؤية جدول أعمال الموئل قد تحققت، بالإضافة إلى مقدار العمل المنجز - والذي لا يزال من الواجب إنجازه - بحيث تصبح مدن الألفية الثالثة صالحة للمعيشة ومستدامة.

ولهذا، يجب أن نذكر أنفسنا المرة تلو الأخرى بمسؤولياتنا عن ضمان توريث أطفالنا ومن هم تحت وصايتنا مدنا آمنة، تحتوي على جميع المرافق الأساسية، ولا يوجد فيها خوف.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين، يقدر معدل سكان الحضر في نيجيريا بأكثر من ٤٠ في المائة، يواكبه معدل نمو مرتفع جدا في الحضر، من المتوقع أن يزيد من معدل سكان الحضر إلى حوالي ٦٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وكثيرا ما تظهر آثار هذه الزيادة السريعة للنمو في الحضر في زيادة الفقر وتدني البيئة واختناق المرور وازدحام المساكن بشدة والجريمة والتشرد. وفضلا عن ذلك، فإن أفريقيا، كقارة، لا تزال توضع في فئة أقل القارات تحضرا، حيث أنه لا يعيش في مناطق الحضر إلا ٣٥ في المائة من سكانها. ومع ذلك، تسجل القارة أسرع معدل نمو حضري في تاريخ البشرية، إذ يبلغ معدل التحضر فيها ٥ في المائة سنويا. ومن المقدر أن يعيش ٥٢ في المائة من سكان القارة في المدن بحلول عام ٢٠٢٠.

ومنذ مؤتمر اسطنبول بذلت نيجيريا جهودا جادة لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل. وفي آخر مبادرات حكومة نيجيريا الرامية إلى تشجيع الإدارة الفعالة والمستجيبة لاحتياجات المستوطنات البشرية، أطلقت الحكومة في نيسان/أبريل من هذا العام في أبوجا، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الحملة العالمية للحكم الحضري. ولقد أبرزت الحملة بصفة عامة لشعب نيجيريا، بل ولشعوب أفريقيا، رغبتنا في الديمقراطية والتزامنا بها وبترسخ مبادئ ومثل الحكم الخاضع للمساءلة.

يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩ من تفاقم الحالة وأسهم بشكل مباشر في تدمير المستوطنات البشرية وفي التدهور البيئي. ونتيجة للحروب التي تم شنّها في أراضي يوغوسلافيا السابقة والحالة في كوسوفو وميتوهيا، نواجه الآن عبء أكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ ومشرّد من البوسنة والمهرسك وكرواتيا وكوسوفو وميتوهيا، كلهم يعيشون في أماكن إقامة غير لائقة. وهناك حاجة إلى عمل فوري لإزالة هذه الآثار بل وتنتظر حكومتي مشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي، تكون أولا وقبل كل شيء من خلال الموثل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولكن أيضا من خلال برامج أخرى.

وتُشكل الحالة في الإقليم الصربي الجنوبي لكوسوفو وميتوهيا، الذي تديره الأمم المتحدة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) مصدرا إضافيا للقلق. لقد اضطر الصرب والآخرون من غير الألبان إلى ترك منازلهم وممتلكاتهم في كوسوفو وميتوهيا تحت الضغط، وإلى إيجاد مأوى في أماكن أخرى في يوغوسلافيا. وتمت مصادرة مساكنهم وممتلكاتهم الأخرى في كوسوفو وميتوهيا واحتلها مقيمون من الطائفة الألبانية بصفة غير شرعية.

ومن أجل تسوية تلك الحالة الصعبة سيكون من الضروري أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة لإدارة الموقّعة في كوسوفو والموثل والوكالات الأخرى الموجودة في كوسوفو وميتوهيا بتدابير فعالة، بالتعاون مع سلطات يوغوسلافيا وجمهورية صربيا، وامثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي بصفة خاصة تهيئة الظروف الملائمة لتمكين كل المطرودين والمشردين من العودة بأمان وبدون إعاقة، بينما ينبغي في الوقت ذاته ضمان الحماية لكل حقوقهم في الملكية.

هذه الدورة. وإنما نأمل أن تعطي مداوات هذه الدورة قوة دفع إضافية لتنفيذ جدول أعمال الموثل لمصلحة البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد دراغوسلاف سوماراتش، وزير التخطيط الحضري والإنشاء في يوغوسلافيا.

السيد سوماراتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): تولي حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أهمية خاصة للقضايا المتعلقة بالمستوطنات البشرية وأنشطة الموثل. وإنما نؤيد كل قرارات مؤتمر اسطنبول ونجتهد لتنفيذها. ونشدد على أهمية النهج المنظم والشامل لمعالجة مشاكل المستوطنات البشرية في كل أجزاء العالم. وترتبط هذه المشاكل ارتباطا عضويا باحترام حقوق الإنسان وتؤثر بشكل مباشر على الأمان الاقتصادي والاجتماعي، والسلم والأمن. وللأسف لم تُبذل جهود كافية حتى الآن لترجمة نتائج مؤتمر اسطنبول إلى أفعال، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في أقل البلدان نموا. ونحن مقتنعون بأن هذه الدورة الاستثنائية ستسهم في التوصل إلى فهم أفضل لتلك المشاكل.

وتواجه يوغوسلافيا، بوصفها بلدا أوروبيا في مرحلة انتقال، مشاكل مماثلة للمشاكل التي تواجهها بلدان أخرى في وسط وشرق أوروبا. ولا شك في أن الانتقال من اقتصاد ذي تخطيط مركزي إلى اقتصاد قائم على السوق قد أفرز صعوبات اقتصادية واجتماعية شديدة تؤثر على السكان والمستوطنات البشرية. والحالة في يوغوسلافيا في هذا المضمار خطيرة جدا لأنها تأثرت بعوامل سلبية إضافية.

وكما تعلم الجمعية، ظلت يوغوسلافيا معزولة وقتنا طويلا بسبب سياسة ميلوسيفيتش المضللة، وتم فرض جزاءات الأمم المتحدة وقيود أخرى عليها كانت لها آثار مدمرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية. وزاد قصف

اسطنبول، يجب أن يقف إلى جانب مؤتمرات قمة القاهرة، وكوبنهاغن، وريو وبجينيغ باعتباره معلماً بارزاً في كفاحنا لإعادة تأكيد وضمان حياة من الكرامة والأمن والعدل الاجتماعي لكل كائن بشري. والأحلام والطموحات التي أدت إلى نتائج مؤتمر الموئل الأول مثلت أفضل قيمنا كمجتمع متحضر. لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه حدثت زيادة في الفقر الحضري، وتفاقم في مشكلات المستوطنات البشرية في المناطق الريفية، وكذلك زيادة سريعة في الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، منذ مؤتمر اسطنبول. ومعدل الزيادة المقدر في السكان الحضريين خلال السنوات العشرين المقبلة فقط يشكل مطلباً عاجلاً للعمل لمواجهة الحاجة الكبرى إلى التخطيط لمعالجة مسائل الفقر، والمرض والتنمية المستدامة.

إن إدارة المياه والنفايات والحفاظ على البيئة، وعلى وجه الخصوص الحفاظ على غاباتنا، تقترب اليوم من حد الأزمة في العديد من بلداننا. ومن الواضح، أن جدول أعمال الموئل لا يزال هاماً اليوم كما كان منذ خمس سنوات، إن لم يكن أكثر إلحاحاً، ويسرنا أن المفاوضات المتعلقة بمشروع النتائج تجنبت بنجاح مصيدة مناقشة جدول الأعمال.

وإذا ما توفرت الإرادة السياسية الضرورية، فإن الأهداف التي نحن بصدد وضعها بأنفسنا ليست طموحة بشكل مبالغ فيه، بل هي قابلة للتنفيذ فعلاً. وتعبئة الإرادة السياسية، ولا سيما على المستوى الدولي، ستكون حاسمة تماماً. وكما بينت التقارير الوطنية بوضوح، فإن قدرة البلدان النامية، مثل بلدي، على توفير السكن اللائق للمواطنين تعتمد على استراتيجية ناجحة للشراكة وأطر للسياسة.

وفي حالة غانا، لا يزال التزامنا بتحقيق أهدافنا الخاصة بالمستوطنات البشرية المستدامة يمثل جوهر أهدافنا الوطنية للتخطيط. وحكومة غانا الجديدة، منذ توليها

وبالرغم من كل هذه الصعوبات فإن حكومتي عازمة على مواصلة بناء مجتمع ديمقراطي يركز على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإتاحة دور أكبر للمنظمات غير الحكومية. والعمل مستمر لإصدار سلسلة من القوانين التي تتعامل مع الحكم الذاتي وتحقيق اللامركزية، مع التركيز على إعطاء صلاحيات أكبر للبلديات، ولا سيما في مجال الإسكان وقضايا أخرى متعلقة بالمستوطنات البشرية. ونعطي أولوية أيضاً لوضع خطة طويلة المدى لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

ونأمل أن يضاعف الموئل أنشطته في يوغوسلافيا. ومن ناحية حكومتي فهي على استعداد لدعم الموئل وضمان عدم عرقلة أنشطته. وسوف يسهم هذا أيضاً في حماية حقوق الملكية الخاصة بالمشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا وفي ربط أنشطة الموئل بميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

وختاماً لكلمتي، أود التأكيد على عزم حكومتي على التعاون بشكل بناء مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومع كل المنظمات الأخرى ذات الصلة في تنفيذ قرارات اسطنبول. ولتحقيق ذلك نؤيد مشروع الإعلان المقترح المعني بالمدن والمستوطنات البشرية، الذي سيتم اعتماده في نهاية هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونربول كوامينا بارتيليز، وزير العمل والإسكان في غانا.

السيد بارتيليز (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسر غانا أن تشارك في هذه المناقشة، وأن تشرك الآخرين في آرائها بشأن مواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي اتفق عليه في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

إن الحق في المسكن اللائق جزء أساسي من حق الأفراد في مستوى ملائم من المعيشة بحيث أن مؤتمر

وفيما يتعلق بالحصول على المياه، حققت البلد تغطية تقدر نسبتها بـ ٧٦ في المائة للمناطق الحضرية وحوالي ٤٦ في المائة للسكان الريفيين. وبينما نمد نطاق الحصول على المياه، ننوي أن نقوم، عن طريق لجنة الموارد المائية، بحماية كميات المياه المتوفرة بالبلد، وتنظيم استخدام المياه ووضع استراتيجيات مشتركة لاقتسام المياه وإدارتها مع البلدان المجاورة.

ونظام الحكم المحلي الجديد في غانا يجعل الفرد مركز التنمية، وأصبحت المؤسسات الحكومية المحلية مراكز اتصال حيوية لتحقيق أهداف التنمية الوطنية وتحقيق تطلعات الشعب. وبرنامجنا لتطبيق اللامركزية قد رفع درجة الوعي السياسي، وروح المشاركة الشعبية والشعور بالتمكين بين الجماعات على المستوى المحلي، ونحن مقتنعون بأنه يشكل رابطة حاسمة لتحقيق هدف جدول أعمالنا للموئل.

ويقضي دستور غانا بأن تخصص الحكومة المركزية ٥ في المائة على الأقل من العائد الإجمالي للبلاد لمختلف مجالس الأقاليم لمساعدتها على مشاريعها الإنمائية. وتنفيذا لجدول أعمال الموئل، وجهت الحكومة مجالس الأقاليم إلى استخدام ٢٠ في المائة على الأقل من هذا الصندوق المشترك لمجالس الأقاليم لتوفير الإسكان المحلي للقراء.

ومرة أخرى، أنشأنا في غانا لجنة للموئل، مكونة من مسؤولين من وزارات العمل والإسكان والحكم المحلي والتنمية الريفية لتحقيق جدول أعمال الموئل. ومع أن مكتب الموئل جزء من وزارة العمل والإسكان، فإن اللجنة ترأسها وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية لضمان المزيد من التنسيق والتعاون.

وإذ نجدد التزامنا بمواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل، فإن مسألة القضاء على الفقر يجب أن تحتل وضعاً مركزياً في استراتيجياتنا للنهوض بالمستوطنات البشرية المنصفة والصالحة

السلطة، منذ ستة أشهر فقط، وضعت عدداً من السياسات لضمان حكم مفتوح شفاف، يُخرج البلاد من مصاعبها الاقتصادية الراهنة ويسهم في السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد دون الإقليمي رغبة في توسيع نطاق الفرص وتعزيز زيادة إنتاج الثروة.

ونحن لا نزال ملتزمين بالجهود التي بذلت في السنوات الخمس الماضية لتحسين الحصول على السكن وتهيئة ظروف حياة أفضل في المستوطنات البشرية عن طريق الاستثمار المباشر وبتيسير وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. ولما كانت المساكن التي بناها من قبل القطاع الخاص تخرج إلى حد كبير عن نطاق قدرة الكثير من أبناء غانا، فإن الحكومة تعالج العوامل الرئيسية المساهمة في التكلفة المرتفعة للإسكان: التكلفة المرتفعة للأرض، ومواد البناء وعدم توفر تمويل طويل الأجل للبناء. ولهذا الغرض، توصلت الحكومة إلى سياسة وطنية للأراضي لتحسين المعروض من الأراضي وتأمين حق الملكية. وبدأت أيضاً الحصول على الأراضي على نطاق واسع بإقامة مصارف عقارية لدعم الإسكان الإيجاري والملكية الميسرة للأسر ذات الدخل المنخفض. وطوال السنوات الثلاث المقبلة، تنوي الحكومة زيادة الاستثمار في الإسكان عن طريق زيادة التسهيلات ودعم القطاع الخاص، والمنظمات المدنية، والجماعات السكانية والمنظمات غير الحكومية وسائر العناصر الفعالة في القطاع.

ويستكشف البلد أيضاً مختلف مصادر التمويل الامتيازي الطويل الأجل لدعم إسكان ذوي الدخل المنخفض وإيصال الخدمات، وحتى الآن، تم الحصول على ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لتوفير ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية خلال السنوات الثلاث القادمة. ونحن نعمل على توسيع نطاق الانتفاع من البنية الأساسية والحصول على الخدمات الأساسية، وبخاصة المياه، والإصحاح والكهرباء.

ونحن نأمل أن نعمل، وسنعمل، بالتعاون مع الآخرين على ضمان أن تكون نهاية عملية الاستعراض هذه بداية جهد جديد لتهيئة الظروف لمستوطنات بشرية جديدة بيميننا. وهذا هو السبيل لتحقيق جدول أعمال الموئل، الخاص بتوفير السكن اللائق للجميع وضمان تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في العالم المتحضر بسرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل موبشاتالا مايبتي، وزير الحكم المحلي في ليسوتو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل موبشاتالا مايبتي، وزير الحكومة المحلية في ليسوتو.

السيد مايبتي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): أشارك المتكلمين الذين هناؤكم قبلي، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة هذه الدورة الاستثنائية، وهي مهمة تؤدونها بصورة تحسدون عليها تماما. وإنه لشرف عظيم وامتياز لي ولوفدي أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل في ليسوتو، بعد خمس سنوات من مؤتمر قمة المدينة.

إننا في سعينا إلى تحسين نوعية الحياة في مدن وبلدات وقرى بلدنا، وفي سياق الالتزامات المبرمة في اسطنبول، التي تشمل توفير المأوى، والتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، والإدارة البيئية، والتنمية الاجتماعية، والحكم والتعاون الدولي، يسعدنا أن نتشاطر جهودنا مع هذا التجمع.

ففيما يتعلق بالمأوى، أنشأنا لجنة وطنية للموئل ذات قاعدة عريضة لتضع سياسة وطنية للمأوى. وهذه السياسة التي تسعى إلى إقامة إطار تمكيني لتوفير المأوى بصورة فعالة ومستدامة، حصلت بالفعل على موافقة أولية من مجلس الوزراء. وعلى نفس النحو أقيمت لجنة عريضة القاعدة لاستعراض سياسة الأراضي الوطنية لجعلها متسقة مع مبادئ والتزامات جدول أعمال الموئل.

والمستقرة اجتماعيا. وفي غانا لا يزال الفقر مشكلة كبرى. وآخر الدراسات الاستقصائية تبين أن حوالي ٢٢,٨ في المائة من السكان الحضريين و ٥١,٦ في المائة من السكان الريفيين يعيشون دون خط الفقر. وأكثر المجموعات ضعفا النساء، والأطفال والمعوقين. وتقوم الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ برنامج وطني لتخفيف الفقر لمواجهة تحديات الفقر في بلدنا. ولتؤكد الحكومة الأهمية التي توليها للمسائل التي تؤثر على المرأة وأثرها على مستويات المعيشة، أنشأت وزارة لشؤون المرأة تعد جزءا من مجلس الوزراء ترأسها وزيرة تحظى بمستوى رفيع من الاحترام.

وفي مجال الاستعداد للكوارث وتخفيفها، على سبيل المثال، جعلتنا كارثة استاد أكرا الرياضي، التي وقعت مؤخرا في بلدي، والتي راح ضحيتها ١٢٦ فردا، ندرك أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وبسرعة أيضا. وبالرغم من البنات التي أقمناها منذ ١٩٩٦ للعمل على منع وتخفيف خطر الكوارث، بينت التجربة أن البنات تتطلب قدرا كبيرا من الدعم والموارد. وقدرتنا على رصد تنفيذ جدول أعمال الموئل لا تزال تعاني أيضا من نقص الموارد. إلا أن وزارتي تجمع البيانات بشكل منتظم بشأن المؤشرات الرئيسية المحددة.

ومن الواضح أن القرارات التي تتخذ في محافل أخرى لمعالجة مسائل التجارة الخارجية، والمديونية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتدفقات الرأسمالية الخاصة، وكذلك إعادة هيكلة المعمار المالي، ستحدد إلى مدى كبير نجاح جهودنا بشكل جماعي لمواجهة الأزمة الكبرى التي تواجه المستوطنات البشرية على المستوى العالمي. وهذه حالة يجب أن يتحقق فيها النجاح التام وإلا فإننا سنكون خاسرين في النهاية. إن حالة العالم تقدم لنا دليلا محيفا تماما على مدى سهولة إمكانية أن تصبح مناطقنا الحضرية بسرعة من صنع الطبيعة الفوضوية على غرار فلسفة هوبس.

للمجتمعات الريفية لتمكينها من تخطيط وتنفيذ مشاريعها الإنمائية.

وفي مجال الإدارة البيئية، أجاز البرلمان مؤخرا مشروع قانون للبيئة الوطنية بهدف إدراج الاعتبارات البيئية في الأنشطة الإنمائية.

ومن المجالات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة لجدول أعمال الممثل الحكم الرشيد. وقد شرعت حكومتنا في تنفيذ برنامج لتحسين القطاع العام، وهو يهدف، في جملة أمور، إلى تحسين إيصال الخدمات، وتطبيق اللامركزية وإنشاء حكومة ديمقراطية محلية، فضلا عن إدخال تحسينات على إقامة العدالة.

وقد سن البرلمان قانون الحكم المحلي في سنة ١٩٩٧. وعلى الرغم من أنه يصعب في الوقت الحالي إجراء انتخابات للحكم المحلي، فإن هناك عملية لإنشاء هيكل حكومية حضرية انتقالية للالتزام بمبادئ المشاركة العامة في إدارة الشؤون العامة. وهذه السلطات المحلية التقليدية تنتخب مباشرة من خلال عمليات تدار على مستوى الجماعة المحلية بدلا من عمليات الانتخابات التقليدية.

ومن المعالم الرئيسية الأخرى في أنشطة الحكومة إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تخصيص الأعمال التجارية المملوكة للدولة، مثل مؤسسات المنافع العامة. وقد حررت هذه العملية موارد لدعم البرامج الاجتماعية، لأن الحكومة لم تعد تدعم هذه الأعمال التجارية. واجتذب برنامج التخصيص مبالغ رأسمالية كبيرة دخلت الاقتصاد، فضلا عن الخبرة الإدارية. ويُؤمل أن تسفر هذه السياسة عن حفز النمو الاقتصادي وكفاءته وإتاحة فرص العمل. وأنشأت الحكومة أيضا مرافق للتمكين من المشاركة المحلية في الأعمال التجارية المخصصة التي كانت ملكا للدولة.

وفي المجال التنفيذي، قامت الحكومة بإحياء مشاريع الإسكان المنخفض التكلفة التي كانت مهجورة وذلك كحل للإسكان. وتقوم الحكومة أيضا بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في توفير المساكن بتهيئة مناخ موات للاستثمار. كما تقوم الحكومة بالتفاوض مع المصارف التجارية لتمويل القروض العقارية، وهو مجال كان حتى الآن مقصورا على مصرف حكومي تمت خصصته الآن.

وتعمل الحكومة أيضا على وضع سياسة تتخلى فيها عن مسؤولية توفير السكن بصورة مباشرة لموظفي الخدمة المدنية، وتعمل على تشجيع ملكية المساكن بين موظفيها. وعلاوة على ذلك، اقترحت لجنة الإصلاح القانوني ولجنة استعراض سياسة الأراضي إلغاء جميع القوانين التي تمنع النساء من التمتع بحق الحصول على الأرض والمأوى والاقتراض.

ومن التدخلات الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية إدخال التعليم الابتدائي مجانا. فالיום لا يجوز أن تفوت فرصة التعليم الابتدائي على أي طفل لأن أبويه فقيران. وكل طفل يداوم في المدرسة يحصل أيضا على وجبة مجانية في المدرسة. ويوفر نظام التغذية في المدارس دخلا تشتد الحاجة إليه على الصعيد المحلي، لأن المجتمعات المحلية مسؤولة عن برنامج التغذية. والتعليم الأولي المجاني مفتوح لجميع فئات العمر. وبالتالي، تضخمت أعداد التسجيل في المدارس ويمكنكم أن تجدوا أطفالا وآباء يتعلمون معا في خيام في جميع أرجاء البلد، حيث يوجد نقص في المرافق.

ويكفي أن نذكر في مجال القضاء على الفقر، أن الحكومة أنشأت، في سياق وضع سياسة للقضاء على الفقر، صندوق ليسوتو للتنمية الاجتماعية، الذي يمول من خلال عائد حقوق الملكية من بيع المياه لجمهورية جنوب أفريقيا. ويستخدم الصندوق لتمويل مشاريع إنمائية على أساس الجماعة المحلية، وخاصة في المناطق الريفية. ويوفر التدريب

الثاني) الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، أود أن أعتنم هذه الفرصة لإحاطة الجمعية علما بالإجراءات التي اتخذتها حكومة بلادي والتقدم الذي أحرزته منذ انعقاد المؤتل الثاني، وفي التحضير لدورة اسطنبول+٥ هذه.

وبوصفنا بلدا خارجا لتوه من صراع أهلي ومواجهها تحديات إعادة التأهيل والتعمير والإنعاش، فقد أعطينا الأولوية القصوى لقضايا المأوى والمستوطنات البشرية في برنامجنا الوطني للتعمير ١٩٩٨-٢٠٠٠، الذي قدم في مؤتمر مجتمع المانحين المعني بليبريا، الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٨ في باريس، فرنسا. وبالمثل، أعطيت الأولوية القصوى مرة أخرى للمأوى والمستوطنات البشرية في الخطة الخمسية متوسطة الأجل ٢٠٠١-٢٠٠٥، التي يجري وضعها في الوقت الحالي.

وأثناء التحضير لمؤتمر اسطنبول+٥، اضطلعنا باستعراض وطني لبرنامجنا المتعلق بالمؤتل وأعدنا وقدمنا تقرير تقييم قُطري عن تنفيذ برنامج المؤتل في ليبريا واستكملنا خطة عملنا الوطنية والمؤشرات الحضرية لمنروفيا. وشاركنا كذلك في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر اسطنبول+٥.

ويشرفني الآن أن أعرض على الجمعية نظرة عامة بشأن تنفيذ برنامج المؤتل في ليبريا وقيوده ومشاكله. وحرصا على ضمان فعالية التنسيق والتعاون والعمل عن طريق الشبكات والشراكة بين مختلف الشركاء وأصحاب المصالح المشاركين في إعادة التأهيل وبناء المساكن والمستوطنات البشرية، وضمان أقصى قدر من استخدام الموارد المتاحة المحدودة والانتفاع بها، اتخذت حكومة ليبريا زمام المبادرة لتشكيل لجنة ليبريا للمؤتل الوطني، برئاسة وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية. وتتكون اللجنة من قاعدة عريضة، إذ

أخيرا وليس آخرا، وقع رئيس جنوب أفريقيا، السيد مبيكي، في نيسان/أبريل من هذه السنة، على اتفاق يمثل معلما هاما مع رئيس وزراء ليسوتو بشأن التعاون بين البلدين. والهدف الرئيسي لهذا الاتفاق هو رفع ليسوتو من فئة أقل البلدان نموا في غضون خمس سنوات. وهذه مهمة ضخمة للبلدين وشعبيهما. فمدة خمس سنوات ليست مدة طويلة، ولكن شعبنا مستعد للتحدي. وستؤدي المستوطنات البشرية دورا حاسما في السعي إلى تحقيق هذا الهدف وفي إظهار إنجازاته.

ويحدونا أمل ورغبة مخلصان في أن ينهكم جميع شركائنا في التنمية معنا، بما في ذلك الجماعة الدولية المانحة، في العمل على تحقيق هذا الهدف الطموح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للأونرابل أوفيليا هوف سياتوماه، ممثلة ليبريا وعمدة منروفيا بالنيابة.

السيدة هوف سياتوماه (ليبريا) (تكلمت بالانكليزية): أتقدم إليكم بالتحيات الأخوية والتهنئة الحارة من رئيس جمهورية ليبريا، شارلس غانكي تايلور، وحكومة وشعب ليبريا في هذه المناسبة الهامة والفريدة المتمثلة في مؤتمر اسطنبول+٥، الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.

وأود أن أعرب أيضا عن تهانتنا القلبية وتقديرنا العميق للسيدة أنا كاجومولو تيبايوكا، المديرية التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتل)، والسيدة أكسوميغي غير - اغزيبير، منسقة اسطنبول+٥، وأمانة المؤتمر وأ أسرة المؤتل بأكملها على الأسلوب الممتاز الذي نظمت به هذه الدورة وعلى الضيافة الكريمة والحفاوة اللتين استقبلنا بهما منذ وصولنا للمشاركة في هذه المداولات.

لما كانت هذه الدورة تعقد لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤتل

بناء وتملك ديار بسيطة ولاثقة ومحملة التكلفة. وعلى المنتفعين أن يسددوا القروض على فترة طويلة مدتها ١٠ سنوات. وتوضع المبالغ المسددة في صندوق دائر من أجل توسيع البرنامج في المجتمعات المحلية المستهدفة. ولا توجد فائدة على هذه القروض. أما مأوى أفريقيا، وهو مؤسسة لتمويل الإسكان فيما بين الدول الأفريقية، وليبريا عضو فيها، فقد وافق من حيث المبدأ على إتاحة مبلغ ائتماني مقداره مليون دولار للمصرف الليبري للتنمية والاستثمار، بغية مواصلة إعطاء القروض للمنتفعين المحتملين من أجل إصلاح وترميم الوحدات السكنية التي أصابها الضرر في منروفيا وضواحيها.

ويقوم عدد من المشتغلين بالتعمير والمستثمرين الخاصين بالتفاوض أيضا مع الحكومة من خلال هيئة الإسكان الوطنية ولجنة الاستثمار الوطنية لبناء مختلف أنماط الوحدات السكنية على أساس نماذج متنوعة.

ورغم الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الناجح للبرامج والمشاريع، هناك مشاكل وقيود. وهناك فجوة في التمويل تعرقل توسيع نطاق هذه البرامج واستحداث برامج مماثلة لها في مناطق أخرى من البلد تمس الحاجة فيها إلى الإسكان والخدمات. فضلا عن ذلك تؤثر الحالة السيئة للطرق في البلد تأثيرا سلبيا على برامج إعادة التأهيل والتعمير كذلك. وتسهم الآثار التي خلفها الصراع الأهلي في إضعاف مؤسسات الحكومة وهيكلها، مما يؤثر على قدرتها على التخطيط والبرمجة وعلى تقديمها للدعم المكمل والخدمات المدعمة لمبادرات التعمير والتنمية.

ورغم دعم الحكومة والمجتمع الدولي لبرامج الموثل ومشاريعه، ستكون هناك حاجة إلى تقديم مساعدات إضافية لرسم وتطوير سياسة للإسكان واستراتيجية للمأوى على الصعيد الوطني من أجل التنفيذ الفعال للمأوى والمستوطنات

تشكل من أعضاء من المجتمع المدني وكيانات غير حكومية وخاصة وكيانات منبثقة عن المجتمع المحلي. وتيسر عمل هذه اللجنة لجان فرعية محددة على نحو جيد ولها وظائف قطاعية محددة بوضوح وبرامج عمل ونتائج وأهداف متوقعة. وفضلا عن ذلك، توفر الحكومة مخصصات في الميزانية لتمويل متمم، من باب تقديم دعم إضافي لعمل اللجنة وتنفيذ برامج الموثل ومشاريعه في البلد. ورغم أن الحكومة مقيدة بالموارد المحدودة، فإن هذه المخصصات تزداد سنويا لكي تبيّن التزام الحكومة بهذا البرنامج.

وفيما يتعلق بالبرامج والمشاريع المحددة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المساعدات المالية والتقنية إلى حكومة ليبريا، مما أدى إلى إعداد وثائق دعم برنامجية لإعادة بناء البنية التحتية والخدمات المتعلقة بالإسكان. وتبلغ قيمتها الإجمالية ١١ ٩٢٤ مليون دولار. ويوجد حاليا برنامج لبناء القدرات، تشارك فيه حكومة ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموئل، خصص له مبلغ ١,٥ مليون دولار من أجل إعادة بناء المساكن الريفية في ليبريا. وهذا المشروع يبني القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل إعادة بناء المساكن وإتاحتها على نحو فعال في ليبريا. ويتناول هذا المشروع أيضا نقل تكنولوجيا مواد البناء المحلية المناسبة وتدريب الحرفيين المحليين وسكان المجتمع المحلي على إنتاج واستخدام مواد محسنة للبناء المحلي، بالإضافة إلى طرق البناء التقنية البسيطة. وهناك عنصر للائتمان الصغير يوفر مساعدات ائتمانية للمشاريع التجارية الصغيرة المتصلة بالبناء من أجل التوظيف وإدراج الدخل بغية تخفيض حدة الفقر بين المنتفعين.

المنظمة الدولية للموئل من أجل البشرية منظمة عالمية غير حكومية، مقرها جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم مواد بناء ومساعدات ائتمانية لسكان الريف من أجل

الاستثنائية هو تمكين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول، اللذين تمّ اعتمادهما في تلك المدينة عام ١٩٩٦. وفي هذه المناسبة مطلوب منا، نحن الدول الأعضاء، أن نحدد سياسات الإسكان التي سننفذها في السنوات القادمة.

ونعتقد أن هذا تحدٍ كبير لكل البلدان والمنظمات والأطراف المشاركة لأن تعداد سكان العالم تزايد بسرعة. وعلاوة على ذلك، دخل الاقتصاد عصر العولمة والمنافسة النشطة، والبيئة في حالة تبعث على القلق، والموارد الطبيعية غير المتجددة تشهد استغلالا مفرطا. لقد آن الأوان لكي تتبادل الحكومات وممثلو السلطات المحلية والشركاء من المجتمع المدني وجهات النظر ويعبئوا الرأي العام العالمي ويضعوا خططاً أكثر فعالية لإحراز تقدم أسرع وملمس بدرجة أكبر.

ومن الناحية الاقتصادية، تنتمي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى البلدان الأقل نمواً. إننا بلد لا ساحلي، ولا تساعد خواصه الجغرافية على نقل البضائع أو الإنتاج الزراعي حيث أن ثلثي مساحة أراضيها جبلية. ولم يتم استحداث أنظمة اتصالات إلا في السنوات الـ ٢٥ الماضية.

ولقد عانى بلدنا من حرب عدوانية طويلة دامت ثلاثة عقود قبل أن يحقق التحرير الكامل في عام ١٩٧٥. وتركت الحرب ملايين الأطنان من القنابل والذخائر الأخرى مدفونة، وهذه حقيقة ظلت عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد. ويقع كل عام ١٠٠ شخص على الأقل ضحية لانفجارات تسببها هذه الأسلحة.

لقد قدر عدد سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بـ ٥,٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، يتألفون من ثلاثة مجموعات عرقية رئيسية. يشكل السكان الريفيون ما يصل إلى ٨٠ في المائة من إجمالي السكان، بينما يعيش

البشرية، وستكون حكومة ليريا ممتنة كذلك للمساعدات في المجال التقني ومجال بناء القدرات تدعينا للمؤسسات والهياكل الوطنية والمحلية بحيث تغلب على تحديات عملية التعمير.

ولا يمكن إنجاز عمليتي إعادة توطين وإعادة إدماج الليريين المشردين داخليا وخارجيا دون برامج ناجحة للمأوى والمستوطنات البشرية. ولهذا، أود أن أناشد المجتمع الدولي، وبخاصة شريكنا في التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البحث باسمنا عن المزيد من المساعدات من أجل تنفيذ برامج الموئل في ليريا بنجاح، حيث أنها تتصل بتنفيذ خطة العمل الوطنية للموئل، التي استعرضت واستكملت من أجل دورة اسطنبول+٥ هذه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو إلى المزيد من التعاون والعمل من خلال الشبكات بين الدول الأعضاء والشركاء في المنطقة من أجل ضمان التنسيق الواجب لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، مع الانتفاع بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني بين البلدان النامية.

أخيرا أود، باسم رئيس ليريا وحكومتها وشعبها، أن أتقدم بشكرنا وتقديرنا للمجتمع الدولي ولشركائنا في التنمية، وبخاصة لدعمهم المتواصل لعملية التعمير لدينا. وأرغب كذلك في أن أؤكد من جديد التزام الحكومة بجدول أعمال الموئل ودعمها له. وستتخذ الإجراءات الواجبة للإسراع بتنفيذ برنامج الموئل في ليريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد بواهنونغ فونغلو كهام، وزير الاتصالات والنقل والبريد والإنشاءات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فونغلو كهام (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): الهدف من هذه الدورة

للسكان. ونحن نعتقد بالفعل أن تنفيذ هذه السياسة سوف يساعد في الجهد الدولي للحفاظ على البيئة. ونحن ننفذ أيضا سياسة لخفض الفقر وسياسة لتطوير وضع النساء والأطفال.

هذه كلها مشاكل رئيسية لا بد أن نواجهها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وسوف تبذل حكومتنا جهودا كبيرة لتنفيذ هذه السياسات، وكذلك إعلان اسطنبول + ٥ الذي ستعتمده الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية.

ختاما لكلمتي، أود أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكل الممثلين والمشاركين الحاضرين هنا على إسهاماتهم النشطة في المساعدة على إنجاح هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارييا يوجينيا بريزويلا دي أفيلا، وزيرة خارجية السلفادور.

السيدة بريزويلا دي أفيلا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): عقدت هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ جدول أعمال المؤتمر فرصة جيدة لنا لإعادة التأكيد على التزاماتنا ولاعتماد مبادرات وتدابير مبتكرة تستطيع أن تمكننا من مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف واسعة النطاق الخاصة بالمأوى اللائق للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

اتخذت السلفادور خطوات هامة امتثالا للالتزامات التي تعهدت بها في "قمة التوسع الحضري" التي عقدت في اسطنبول في ١٩٩٦. وتشمل إنجازاتنا تحفيقا متواضعا، وإن كان مستداما، في عجز المساكن الذي انخفض بنسبة ٤ في المائة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، بالرغم من أن العجز ارتفع في ١٩٩٨ بنسبة ٠,٨ في المائة نتيجة لأثر الإعصار ميتش.

ال ٢٠ في المائة الآخرون في المدن. وبشكل عام، يعيش الناس في الشمال بلا كهرباء أو مصادر للطاقة. ظروف المعيشة هناك شاقة، والاقتصاد أقل نموا، والدخل منخفض والسكان قريبون جدا للطبيعة. لذلك فإن الحكومة عازمة على تطوير اقتصاد المناطق الشمالية في السنوات القادمة.

ونظرا للحالة الاقتصادية الصعبة في السنوات الأخيرة اعتمدت الحكومة سياسة تشجيع الاستثمار بغية تطوير الهياكل الأساسية والمنشآت الحضرية في عدد من المدن. ولقد حسنت تلك الاستثمارات نوعية الحياة الحضرية والتجارة والاتصالات والسياحة. وفيما يخص الحكم والمؤسسات، فقد وضعت الحكومة سياسة تحقيق اللامركزية التي تنقل السلطة إلى زعماء المقاطعات والقرى، الذين ينفذون بدورهم سياسات الحكومة.

وتحدد خطط حكومتنا طويلة الأجل للفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠ الأهداف الرئيسية في مجالات تنمية الهياكل الأساسية وإعادة هيكلة نظام الاتصالات والتنمية الحضرية وتوفير مياه الشرب والنقل والإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية وإنشاء إطار مؤسسي جديد وحل مشاكل الإسكان. ولذلك فإن التحدي الرئيسي للسلطات المحلية هو إدارة المدن.

وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حوالي ٨,٣ مليون نسمة. لذلك فإن حل مشاكل الإسكان هو تحد كبير لحكومة لاو. العديد من المنازل الحالية لا تفي بالمعايير الأساسية. وإذا تكلمنا بشكل عام فإن هذه المنازل مشيدة بمواد بديلة مؤقتة وتقصصها الوسائل الصحية السليمة.

وتسعى سياسة الحكومة للتنمية الاجتماعية إلى ضمان أن لا تكون لدينا أسر فقيرة بحلول عام ٢٠١٠. والهدف الثاني هو خروج بلدنا من مجموعة البلدان الأقل نموا قبل عام ٢٠٢٠. وتشمل هذه السياسة وقف الأساليب البدائية في الزراعة وخلق فرص عمل مستقرة جديدة

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بسبب الكارثة التي نتجت عن الزلازل اللذين وقعا في غضون شهر واحد. وكان ذلك أسوأ كارثة طبيعية في تاريخنا المعاصر.

وأولويتنا القصوى كحكومة كانت إنقاذ الأرواح ومداواة الجرحى. وقمنا بعد ذلك بإنقاذ السكان الذين غمرتهم الألقاض وهم على قيد الحياة، ونظمنا عملية إنقاذ جوية لإنقاذ المواطنين المحاصرين بالهيئات التربة. وكان أكبر تحد بعد الطوارئ توفير السكن لـ ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة فقدت منازلها. وقمنا ببناء ١٦٠ ٠٠٠ منزل خلال المرحلة الأولى؛ وشاركت الأسر المعنية والسلطات المحلية في هذا المشروع. وثانيا قمنا بإنشاء ٧٥ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة مؤقتة في البلدات والأحياء التي احتاجت إلى عناية خاصة.

ولم يكن لهذه الجهود سابقة في تجربتنا الوطنية. وقدرة البلد في تاريخ بناء البيوت هي ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في السنة. غير أننا قمنا بتوفير حد أدنى من السكن المؤقت لـ ٢٢٥ ٠٠٠ عائلة في فترة أربعة أشهر - أي ربع السكان.

وبدأنا بعملية إعادة الإعمار بفضل مساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتضامن الدولي، والسلفادوريين المقيمين في الخارج، والمنظمات الدولية وغير الحكومية.

والواقع أن المستوطنات البشرية في الدول النامية تنمو بسرعة، وبشكل خاص في المناطق الحضرية. ونحن، لهذا السبب، مقتنعون بتحقيق إنجازات مشجعة في هذه الدورة الاستثنائية المعنية ببرنامج عمل الموئل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بيتر زالو نائب سكرتير الدولة بوزارة الزراعة والتنمية الريفية في هنغاريا.

السيد زالو (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): أولا أود أن أعبر عن امتناني للذين شاركوا في الإعداد لهذه الدورة

وعلاوة على ذلك، تم تطوير خطط تنمية حضرية لحمس مدن ذات أهمية وطنية - سان سلفادور، وسانتا آنا، وسان ميغيل، وسونسوناتس وأوسولوتان. وتلك الخطط تشكل أداة تكيف تقني لتطوير المستوطنات البشرية.

وطورنا سياسة إسكان سلفادورية تركز برامجها على دعم الأسر ذات الدخل المحدود. وتتضمن مجالاتها الرئيسية؛ الادخار، وتقديم الإعانات، وتمويل بناء المساكن، والحياسة القانونية للأرض، وتحسين الأحياء، والمستوطنات البشرية، والإسكان بدون حدود، وتأجير الأملاك، والسكن العمودي وإصدار صكوك التملك وإدارة المخاطر البيئية.

وترتبط مظاهر التقدم الأخرى بعملية رسم خطة السلفادور الوطنية للتطوير والتنمية الإقليمية وتنفيذها في نهاية المطاف، وهي مشروع مشترك بين وزارة البيئة والموارد الطبيعية ووزارة الإسكان والتنمية الحضرية. ويتم تنفيذها بالتنسيق مع جميع المؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة. وسيبدأ تنفيذ هذه الخطة في النصف الثاني من هذه السنة وسنعمل في إطارها على تنظيم مناطقنا الحضرية، والحميات الطبيعية، ومناطق التنمية الزراعية والمناطق التي تشمل موارد طبيعية أخرى. وتتضمن الخطة نظاما تعاونيا بين الأقاليم. وسيساعد ذلك على تحديد المواقع الجغرافية للاستثمار لدعم تنمية متوازنة في أراضينا الوطنية.

وعلى نفس المنوال، قمنا بإعداد خطة تنمية في وادي سان أندريس في حوض نهر سوسيو، وهو رافد لنهر لُمبا - أكبر نهر في البلد - البحار لسان سلفادور الكبرى. وتشارك في الخطة ١٢ بلدية وقراية ١٠٠ منظمة حكومية وغير حكومية ووكالة، وكذلك شركات خاصة مهتمة بعمل في نفس المنطقة.

هذه بعض الأمثلة لما قامت به السلفادور وفقا لبرنامج عمل الموئل الثاني. غير أننا نود أن نؤكد على الأهمية التي تتخذها مسألة المستوطنات البشرية في السلفادور منذ

الخلفية القانونية ونظام التمويل. كما عزز الاتصالات الدولية ومهد لتطوير نظام معلومات للحيز المسكون.

واتخذت عدة تدابير على المستوى الحكومي لإقامة نظام لا مركزي في المجالات المؤسساتية والمالية وصنع القرار للسياسة الإقليمية والمستوطنات البشرية. وتوفر الأهداف التالية التوجه المناسب للتنفيذ العملي للسياسات الإقليمية والمحلية: زيادة إمكانيات العمالة المحلية عن طريق خلق فرص العمل؛ توسع البنية التحتية؛ تحسين مستوى المعيشة؛ رفع مستوى الاتصالات في المناطق الريفية؛ إعادة تأهيل وحماية القيم المحلية؛ تخفيض الهجرة من المناطق الريفية؛ زيادة مستوى الكفاءة لسكان الريف؛ إنماء وإعمار القرى؛ تقليل الفروقات بين الأقاليم والبلديات فيما يتعلق بالانتشار السكاني؛ تحسين شروط التمتع المتساوي بخدمات البنية التحتية؛ تخفيض الاستخدام غير المنظم للأرض؛ تدعيم علاقة الشراكة في الجهود الإنمائية.

وقد اعتمد البرلمان هذه الأهداف، ضمن هيكل منظور الإنماء الإقليمي الوطني، وسيتم تنفيذه بشكل برامج إنمائية إقليمية. وتنفيذ فكرة التنمية المستدامة، قام البرلمان بضبط نظام استخدام الأرض وهيكل الانتشار السكاني للمناطق الحساسة والحواضر.

وفي الألفية الجديدة تنطوي حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية على تحديات كبيرة في هنغاريا. وهنغاريا، إذ تضع نصب عينيها بشكل خاص الانضمام مستقبلا إلى الاتحاد الأوروبي، عليها أن تتخذ التدابير الملائمة لتحسين نوعية البيئة والقضاء على أوجه النقص القائمة في التشريعات وتنفيذها، بينما تكفل مد نطاق الرعاية الاجتماعية وزيادة القدرة على التنافس الاقتصادي. ومع أن قانون الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة يتفق مع المعايير الأوروبية، لا يزال من الضروري اتخاذ معظم التدابير العملية، وبخاصة فيما يتعلق بنوعية الهواء، ونوعية المياه، والمياه الجوفية، ومياه المجاري،

الاستثنائية للجمعية العامة، التي توفر فرصة رائعة لمناقشة مسألة المستوطنات البشرية في القرن الجديد.

هنغاريا، البلد العصري منذ أكثر من ألف عام الذي ينتمي إلى أوروبا الوسطى، تندرج في الفئة المتوسطة بين البلدان الأوروبية في عدد السكان والحجم. وتبلغ نسبة سكان الحضر فيها ٦٣ في المائة بين ١٠ ملايين نسمة.

وتتفق تماما مع البيان الذي أدلت به السويد بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أركز على بعض مظاهر نشاطات هنغاريا في تنفيذ برنامج عمل الموئل.

أدى بناء دولة دستورية متعددة الأحزاب واقتصاد سوقي في التسعينات إلى إحداث تغييرات بعيدة الأثر لكل مستويات المجتمع. ونتيجة للتغيرات الشاملة خلال فترة قصيرة من الزمن، حدثت إعادة تجمعات جوهريّة في هيكل الانتشار السكاني الاجتماعي الاقتصادي.

وكانت هنغاريا قد اتخذت تدابير بروح الموئل حتى قبل ولادة برنامج عمل الموئل، غير أن العملية العالمية التي بدأت في فانكوفر في ١٩٧٦، وعززت في اسطنبول في ١٩٩٦، كان لها بدون شك أثر كبير على قرارات سياسة الإسكان الإقليمية في أغلب البلدان. واستفادت هنغاريا فائدة كبيرة من وثائق الموئل وفعلت ما بوسعها لإنجاز وتنفيذ تدابير السياسة العامة التي نوقشت في عدد من المؤتمرات التي نظمها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وانضمام هنغاريا إلى الاتحاد الأوروبي تطلب منها أيضا تحديث سياستها الإقليمية. ويعتبر المنظور الإنمائي الأوروبي للانتشار السكاني وثيقة إرشادية للمستقبل. وكانت المتطلبات الفعلية للمنظور متطابقة بشكل كامل مع المبادئ المحددة في إعلان اسطنبول، وبشكل خاص ما يتعلق بالتنمية المستدامة. وسرّع برنامج عمل الموئل حدوث تحولات في جملة أمور منها تنظيم الجهاز المؤسسي الإقليمي وتعديل

متكامل في التخطيط والتنفيذ لإيجاد حلول للمسائل الإنمائية الاقتصادية والمتعلقة بالبنية التحتية والبطالة والمشاكل الاجتماعية والفقر والجريمة.

هنغاريا اليوم بلد ناجح له اقتصاد آخذ في التنامي. والسلطات المحلية، التي تحظى بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي، أسهمت إسهامات كبيرة في التنمية الاقتصادية، وفي تحسين البنية التحتية وتنفيذ التدابير البيئية. وهي تقوم بدور حاسم في السياسة الإقليمية لخلق انتشار سكاني متوازن في شراكة مع المؤسسات الحكومية.

وبعد خمس سنوات من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للموئل، تدرك هنغاريا أن المؤتمر قدم إسهامات أساسية في نتائج التدابير الإنمائية في كل بلدان العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ديفيد أبتسيوري، نائب وزير الشؤون الخارجية في جورجيا.

السيد أبتسيوري (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): يرجع أجداد شعب بلدي وثقافته الروحية والمادية إلى حوالي ١٠٠٠ عام، لكن تاريخ جورجيا الحديث، مثل تاريخ بلدان ما بعد الاتحاد السوفياتي الأخرى، يبلغ عقدا واحدا فقط. ومن الجدير بالذكر أن نصف هذا العقد بالتحديد مر منذ مؤتمر الموئل الثاني. لقد كانت هذه فترات ذات أهمية تاريخية لجورجيا، حيث برزت مشاكل تتصل اتصالا مباشرا بالموئل، مشاكل تتعلق بالحركات العالمية الرئيسية للعالم المعاصر.

إن التنمية المستدامة للمستوطنات والسكن الكافي لكل فرد هما الهدفان اللذان يحركاننا جميعا. وهما أيضا هدفان يتطلبان تحقيق الاستقرار في البلاد، وعلاقات حسن الحوار الإقليمية وتوحيد جهود القوى الموجهة للتنمية الوطنية والعالمية. لكن من المحزن القول إن الكثير ظل بعيدا جدا عن

والترربة، والمخلفات، والضوضاء والحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي.

إن الآثار الاجتماعية السلبية للتحويل إلى اقتصاد السوق في هنغاريا أسفرت عن ظهور فئة اجتماعية وجدت نفسها خارج سوق العمالة. والطبقة الأكثر فقرا تبلغ نسبتها من ٤ إلى ٥ في المائة من السكان، ثلثهم من أصل عجري، والذين يعيشون في الريف في أسواق العمالة الضعيفة، والعاطلون بشكل دائم، والأسر التي بها أعضاء معوقون أو بها ثلاثة أطفال أو أكثر، والأسر التي لها والد عائل واحد، والنساء كبيرات السن غير المتزوجات، وما إلى ذلك معروضون للفقر المتزايد بشكل خاص. وحتى تخفف المصاعب الاجتماعية السابق ذكرها، أدمجت مكونات جديدة لنظام الرعاية الاجتماعية في أنظمة الرعاية الصحية والمعاشات.

ولحماية الأسرة والطفل، سن البرلمان الهنغاري قانونا بشأن حماية الأطفال وإدارة نظام الوصاية. ومساواة المرأة فيما يتعلق بالتعليم أو العمالة أو الأنواع الأخرى من الحالات التي قد تواجه فيها إعاقة ينظمها القانون أيضا.

في سنة ٢٠٠٠ وضعت الحكومة الهنغارية خطة شاملة للتنمية الاقتصادية. وبرنامج الإسكان في الخطة يتصور بناء ٤٠٠٠٠ بيت جديد كل عام. والأهداف النوعية للخطة هامة بالمثل، وهذه تتضمن: كفالة إمكانية الحصول على بيت أول في ظروف السوق وباستخدام إعانات تقدمها الدولة، وزيادة نصيب الشقق السكنية بما يتسق مع سمات المناطق والمدن المختلفة، وزيادة القدرة على الحركة عن طريق أدوات سياسة الإسكان، وتعزيز المساواة في الفرص لكبار السن والمعوقين، وتحسين نوعية البيئة الطبيعية. وهذه الجهود الإنمائية كلها تتصل اتصالا وثيقا بأهداف الموئل ومحددة في إعلان اسطنبول.

إن خبرتنا تبين أن المشاكل الحادة لأي مجتمع لا يمكن حلها بشكل منفصل. ومن الضروري اتباع نهج

لسفانييتي العليا، وهي العاصمة القديمة لجورجيا، ومنتسختينا، وجمع جيلاقي المعماري، وتبيليسي نفسها قد تضم إلى هذه القائمة. والمشروع الرائد لجورجيا والبنك الدولي في حماية التراث الثقافي يضطلع به بنجاح.

إن نظام المؤشرات الحضرية المنشأ في جورجيا في ١٩٩٦ يتيح فرصا جديدة لإدارة تنمية المستوطنات في البلاد. وهذا النظام يشكل الأساس لممارسة تقديم التقارير الوطنية السنوية بشأن التنمية الحضرية، التي عادت إليها جورجيا سنة ٢٠٠٠. والإحصاء العام لسكان جورجيا المقرر إجراؤه في غضون عامين سيسهل الحصول على بيانات إحصائية يعتمد عليها، مع التأكيد بشكل خاص على مجالات مثل هجرة السكان والمشردين والاقتصادات المحلية وظروف الإصحاح، وما إلى ذلك.

وفي مقدمة التطورات الإيجابية تعبئة جمهورنا بوجه عام والمجتمع والمنظمات غير الحكومية. وهذا بالغ الأهمية بالنظر إلى الأثر الاجتماعي والنفسي لسبعين عاما من النظام السوفييتي على سكان المدينة الذي كانت نتيجته عدم الإكتراث، وإضعاف الوعي لدى المدينة، وعقلية إمّعة، وما إلى ذلك. وهذا ما يكمن في جذور أيديولوجية الملكية المشتركة القاسية التي ظهرت مع خصخصة حوالي ٩٠ في المائة من الشقق وتباطؤ خطى إقامة الشراكات مع ملاك العقارات.

وبشكل عام، لم تنعكس الإصلاحات الجارية في البلاد على النحو الواجب فيما يتعلق بالتنظيم الإقليمي والتنمية الحضرية. بل على العكس من ذلك، نحن نواجه تحديات مثل زيادة الفقر في المدن، وظهور المشردين، والبناء بدون تصريح، وقلة المساحات الخالية العامة وتدمير الخضرة والمناطق المعدّة للاستجمام وعدم وجود نظام للإسكان العام، وما إلى ذلك.

إمكانيات البلدان الصغيرة. إن مصير ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي ومشاكل توفير وسائل الراحة لهم، وأماكن للعمل والمستلزمات الضرورية، تلقي عبئا كبيرا على مستوطناتنا وعلى مرافقنا، وهذه المصاعب لا بد من حلها بمساعدة من المجتمعات الدولية.

ولعل ممثلي البلدان التي تشاركنا في نفس الوضع يتفقون معنا على أن خلفية كهذه لا تسهم، بأي حال من الأحوال، في التنمية المستدامة للمستوطنات وتوفير السكن الكافي. ومع ذلك، فإن الإصلاحات المنتظمة خلال السنوات الخمس الماضية في جورجيا اكتست طابعا لا يمكن عكس اتجاهه. ففي ١٩٩٧، وضعت مدونة للقانون المدني أنشأت بيئة تشريعية قوية للطبقة الحديثة الكثيرة العدد من ملاك العقارات. وفي نفس الفترة اعتمد برلمان جورجيا سلسلة من القوانين التي اعترفت بالملكية الخاصة للأراضي الحضرية ونظمت العلاقات الرئيسية في مجال استخدام الأراضي. وبنهاية هذا العام سيغطي التشريع المشاكل المذكورة آنفا إلى حد كبير.

تجري في الوقت الحاضر إقامة سوق مقننة للعقارات. وتعقد المضاربات والمزايدات للحصول على قطع الأراضي، وتنشأ نظم الإقراض برهن عقاري، وما إلى ذلك.

وإحدى أولويات التنمية العامة هي تفكيك تمركز السلطات والاختصاصات في العاصمة عن التنمية الحضرية والإسكان، والاقتصاد الريفي، ونقلها إلى المستوى المحلي والبنية التحتية للاتصالات.

إن حماية التراث الثقافي كانت بشكل تقليدي مجالا ناجحا جدا في جورجيا. واليوم أيضا وضعت أشكال جديدة من النشاط. لقد انضمت جورجيا إلى الاتفاقيات والاتفاقات الدولية الخاصة بالمواقع التاريخية. وقائمة اليونسكو للمواقع التراثية العالمية تتضمن منطقة الجبال الفريدة من نوعها

السيد دودوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور والشرف العظيمين أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم الذي أحرز في السنوات الخمس التي مرت منذ عقد المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

اسمحوا لي، في البداية، بأن أعرب عن اقتناع جمهورية مقدونيا بأن العملية التحضيرية التي أدت إلى هذه الدورة، والمناقشة المثمرة في هذه الدورة، ومشروع الإعلان الذي سنعمده، ستسهم في إيجاد الحلول لمشاكل تنمية المستوطنات البشرية في بداية الألفية الجديدة. وهذا سيوفر دفعة جديدة لتنفيذ الأهداف الموضوعية في إعلان قمة الألفية للأمم المتحدة - وعلى رأسها ما يتعلق بالقضاء على الفقر وضمان المأوى المناسب للجميع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الأشطل (اليمن).

وعلى الصعيد الوطني، تشكّل الأهداف، والمبادئ والتوصيات الواردة في جدول أعمال المؤهل وإعلان اسطنبول، وأيضا مستوى تنفيذها الأساس لإعداد التقرير الوطني لجمهورية مقدونيا. والاتجاه الاستراتيجي لجمهورية مقدونيا هو العمل لتوفير وتعزيز المساكن الملائمة لكل المواطنين بإنشاء مستوطنات بشرية أكثر أمنا، ونظافة واستيفاء للشروط الصحية واستدامة.

والسياسة السكانية من العناصر الأساسية في تخطيط مستقبل البلد. واتباع سياسة سكانية متكاملة، يتحقق أقصى قدر من الفعالية في استخدام الأراضي الفضاء والموارد المتاحة، وجعل ظروف المعيشة أكثر إنسانية للأسر وللمجتمع وخفض الاتجاه إلى الهجرة وتهيئة الظروف لتنمية إقليمية أكثر إنصافا.

والإطار التنظيمي الأساسي الذي يحدد تنظيم أراضي الدولة في الفترة حتى عام ٢٠٢٠ منصوص عليه في خطة

ومما يزيد شواغل مجتمعنا مستوى الفساد المرتفع، الذي يظهر في مجالات التنمية الحضرية. وتلاحظ المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة إلى جورجيا هذا في كثير من الأحيان. ويوجد أيضا نوع من الاختلال في أولويات هذه المنظمات. وتولي مشروعاتها اهتماما ضئيلا، وفي كثير من الأحيان شكليا، لمشكلة التنمية الحضرية والإسكان. والمساعدة التي تقدمها بلدان مثل الولايات المتحدة، وألمانيا وغيرها أسفرت عن نتائج أكثر في هذا الشأن.

وينبغي أن نذكر أيضا أن متخصصينا المحليين ملثون إماما تاما بالوضع الراهن في التنمية الحضرية ومجال الإسكان. وهذا يخوّل لنا أن نثير مسألة تغيير شكل المساعدة الأجنبية والقيام بإعادة تنظيم لها. ونحن نرى أنه سيكون اليوم من الأكثر فعالية الانتقال من مستوى المشاورات مع الخبراء الأجانب إلى مستوى المشاريع المستهدفة الملموسة.

ومن المستحيل وقف التنمية الاجتماعية والحضرية حتى ولو ليوم واحد. ولذلك أعتقد أن الجمعية ستفهمني إذا قارنت بلدي بسيارة تحتاج احتياجا شديدا إلى استبدال أجزاء لكي تظل سائرة.

وفي هذا الإطار السياسي، والاجتماعي والاقتصادي ينبغي أن ندرس إدارة التنمية الحضرية والإسكان - ليس فقط من منظور إداري، وإنما أيضا باستخدام معايير موضوعية لمجتمعنا ومدننا. ونحن في جورجيا نأمل أن ننضم قريبا إلى البلدان ذات المستويات المعيشية المرتفعة، والكرامة والسعادة والأمل - فيما يتعلق ببيئة المدينة والأسر. وما يدفعني إلى الكلام بهذه الطريقة هو احترام تاريخنا، وإرادة مواطنينا وإحساس بالمسؤولية تجاه الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد مارجان دودوفسكي، نائب وزير البيئة والتخطيط الطبيعي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

خاصا لتوفير المأوى للأفراد الذين يعيشون اعتمادا على نظام الرعاية الاجتماعية بتخصيص ٢٥ في المائة من المساكن التي تملكها الدولة والتي تبنيتها سنويا لهذا الغرض. وكجزء من هذه السياسة، وضعت حكومة جمهورية مقدونيا برنامجا لتوفير المأوى للأزواج الصغار السن، وهي تبذل جهودا أيضا لتوفير الظروف المواتية لحل مشاكل الإسكان. تمنح قروض لهذا الغرض.

وئمة جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة الشاملة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية يشمل الحماية البيئية وتقييم الأثر البيئي. ولقد اعتمدت عدة وثائق استراتيجية تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك خطة العمل الوطنية للبيئة، مع التركيز بخاصة على إعداد خطط عمل محلية للبيئة واستراتيجية وطنية للفضلات الصلبة والمياه العادمة. ويجري حاليا إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وواجهت جمهورية مقدونيا، بحكم موقعها في منطقة البلقان المضطربة، تحديات غير عادية في أثناء أزمة اللاجئين الكوسوفيين في عام ١٩٩٩، عندما قدم البلد لفترة زمنية قصيرة ملجأ لما يزيد على ٣٦٠ ٠٠٠ من لاجئي كوسوفو، أي ما يعادل نسبة ١٨ في المائة من سكان مقدونيا. وترتب على ذلك، بطبيعة الحال، أثر سلبي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في البلد. وبالرغم من هذه المشاكل، تم بناء تسعة مخيمات للاجئين، تألفت من منطقة تزيد مساحتها على ٩٠ هكتارا، ووفرت لها بنية تحتية أساسية كاملة، ومهدت الطرق للوصول إلى المخيمات، وزودتها بإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي والكهرباء. وتم إيواء ما يزيد على ١٦٠ ٠٠٠ نسمة في المخيمات وفي أماكن إقامة أخرى في مساكن خاصة ومع أسر. ولقد تصرفت الحكومة المقدونية بمسؤولية وأحرزت نجاحا فيما يتصل بمواجهة الحالة الصعبة التي فرضت عليها أثناء أزمة كوسوفو.

الأراضي لجمهورية مقدونيا، التي تمر الآن بعملية التصديق عليها بواسطة البرلمان. وتبين الخطة الأهداف والمفاهيم الخاصة بتنمية الأراضي في مجالات مختلفة، وكذلك شروط تحقيقها.

إن أراضي جمهورية مقدونيا تغطي ٧١٣ ٢٥ كيلومترا مربعا. وسكانها الذين قُدِّر عددهم في عام ١٩٩٨ بـ ٢ ٠١٥ ٠٠٠، من المتوقع أن يصل إلى ٢ ٢٢٥ ٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠. وسكان البلد يتركزون أساسا في المناطق الحضرية، وفي مقدمتها مدينة سكوبي، العاصمة والمركز الإداري والاقتصادي والثقافي الرئيسي لمقدونيا. وهذا الاتجاه يسير نحو حدوث انخفاض في سكان المناطق الحضرية والريفية الأخرى في البلد، وأيضا إلى تهميشهم اقتصاديا تهميشا شاملا. وفي الوقت الحالي يعيش ٥٩,٧ في المائة من السكان في مناطق حضرية، و ٤٠,٣ في مناطق ريفية.

وإنفاذ خطة الأراضي الجديدة للدولة والقانون الجديد الخاص بالحكم الذاتي المحلي، وكذلك وضع برامج ومشاريع كافية تستهدف تحسين ظروف الإسكان في المستوطنات البشرية، وعلى وجه الخصوص نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية الصغيرة، يحددان بوضوح سياسات الدولة في هذا المجال.

ولما كانت جمهورية مقدونيا بلدا ذا اقتصاد يمر بمرحلة انتقال فإن التغييرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية والاجتماعية تنعكس انعكاسا كافيا في سياستها الإسكانية وفي سياستها بشأن المستوطنات البشرية المستدامة بشكل عام. وتقوم السياسة الإسكانية على نهج جديد للتنمية الإسكانية والاستثمار في هذا المجال، وعلى منهج جديد لتقييم المواقع وتحقيق التناسق بين الإسكان والسياسات الإسكانية.

وفي هذا السياق، في اتباع سياسة الإسكان على المستوى الوطني، تولي حكومة جمهورية مقدونيا اهتماما

بناء المزيد من المستوطنات البشرية في القرية العالمية والتأكيد من جديد على الشراكات القائمة حاليا وإقامة شراكات جديدة للعمل على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، بهدف تحسين المستوطنات البشرية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للسيد هنريك كوسا،

نائب رئيس الأشغال العامة والإسكان في موزامبيق.

السيد كوسا (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أهنيئ السيد هولكيري على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالموئل. وأنا على ثقة من أن مداولاتنا سوف تتوّج بالنجاح بفضل قيادته الماهرة وخبرته الممتازة.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز منذ مؤتمر اسطنبول، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وفي الوقت الحاضر لا يزال الملايين من الناس في البلدان النامية يعيشون في حالة من الفقر المدقع دون مأوى ملائم ودون خدمات أساسية. بيد أن زيادة تدفق الناس إلى المناطق الحضرية تؤدي إلى زيادة كبيرة في حالة الفقر في الحضر، وترك أثرا رئيسيا على النساء والأطفال وتسبب في الصراعات الاجتماعية وتدهور البيئة.

ونحن لا نزال بعيدين كل البعد عن مواجهة التحدي الذي تمثله تنمية المستوطنات البشرية المستدامة مواجهة تامة، ونعتقد بأن الوقت قد حان لكي نعزز التزامنا بجدول أعمال الموئل. ونبغى أن يتمثل الهدف الشامل لهذه الدورة الاستثنائية في ضمان تعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل بفعالية.

ولقد قرر زعماء العالم الذين اجتمعوا في قمة الألفية أن تخفيض حدة الفقر تمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه الإنسانية. وقرروا، فيما يتعلق بتوفير المأوى اللائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، تحقيق تحسن كبير

ومما يؤسف له، على غرار ما هو معلوم، أن بلدي في الوقت الحاضر يواجه أعمال الإرهاب التي يرتكبها المتطرفون الألبان. وبالرغم من إدانة مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمات إقليمية أخرى وحكومات جميع بلدان المنطقة لذلك الإرهاب، وبالرغم من المطالبات الجماعية التي وجهت إليهم للتخلي عن أسلحتهم والتفكك، إلا أن المتطرفين الألبان لا يزالون يقومون بأنشطتهم الإرهابية.

وفي الوقت الحاضر، تواجه مدينة كومانوفو، وهي البالغ تعداد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وتقع إلى الشمال من سكوبي، حالات نقص في المياه مما يعزى إلى ما يقوم به الإرهابيون من أعمال لتعطيل ووقف إمدادات المياه من الخزانات القريبة، وأخذ مدنيين كرهائن في القرى المحيطة بالمدينة واستخدامهم كدروع بشرية، وعلى هذا النحو يستخدمون المستوطنات البشرية وسكانها من أجل تحقيق أغراضهم الإرهابية. ولقد تأثرت إلى حد كبير الأنشطة الزراعية في المنطقة.

وبطبيعة الحال، كان لذلك أثر سلبي على الوضع العام في البلد، وألحق أضرارا بحياة المدنيين المقدونيين، والتطور الديمقراطي، والإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. بيد أن جمهورية مقدونيا عقدت العزم على التغلب على الصعوبات الحالية. وفي هذا السياق، سنواصل جهودنا الرامية إلى زيادة تنفيذ أغراض جدول أعمال الموئل.

ولقد قبلت جمهورية مقدونيا التحديات التي يمثلها تطوير المستوطنات البشرية على الصعيد العالمية والإقليمية والمحلية، وتدرك تمام الإدراك الأثر الهام الذي تحدثه المدن والقرى في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة. وتبذل جمهورية مقدونيا جهودا للمساهمة بنشاط في

المحلية. كما يقوم نشر البرامج التثقيفية عن البيئة وعن استخدام الموارد الطبيعية بدور هام في حماية البيئة.

وفي عام ١٩٩٧، أنشئت ٣٣ إدارة محلية في ٢٣ مدينة و ١٠ بلدات، وفي عام ١٩٩٨ تم انتخاب أجهزتها التمثيلية. وتقوم هذه السلطات المحلية بدور هام في مجالي التخطيط وإدارة المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالحضر. وفي هذا السياق، شهدنا تحسنا في الأوضاع المعيشية للسكان في المراكز الحضرية، بما في ذلك القيام على نحو أفضل بتقديم الخدمات والمرافق الصحية والمياه النظيفة.

وفي موزامبيق، دأبت المرأة على المشاركة في تعزيز تنمية المستوطنات البشرية المستدامة وتوفير المأوى اللائم وذلك بالقيام بشتى المشاريع والبرامج ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية. وتقوم النساء أيضا بدور هام في استخدام الموارد الطبيعية استخداما مستداما، فضلا عن المحافظة على البيئة وإدارتها.

وتستفيد النساء، ولا سيما الأرامل والأمهات العوازب واللاتي يتولين رعاية أسرهن بنصيب كبير من الصندوق الوطني للإسكان من أجل تشييد مساكنهن أو إعادة تأهيلها.

ولقد تضررت موزامبيق بالفيضانات التي حدثت في سنتين - ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وأدت تلك الفيضانات إلى نكسة كبيرة في تنفيذ البرامج والمشاريع والإجراءات المذكورة أعلاه.

ولتجنب هذه الحالة، قررنا توجيه جهودنا بشكل كامل نحو إعادة تشييد وتأهيل الطرق والبنية الأساسية الاجتماعية، ورفع مستوى أنشطة توليد الدخل وتشجيع السكان على هجر المناطق الخطرة وتوطين أنفسهم في مناطق أكثر أمنا. ودعوني أنتهز هذه الفرصة لأشكر بلدكم والمجتمع الدولي بشكل عام على تقديم دعمهما للحد من معاناة

بجول سنة ٢٠٢٠ في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة. وتؤيد موزامبيق تلك الالتزامات تأييدا تاما وتطالب المجتمع الدولي ألا يألو جهدا لضمان وضع تلك الالتزامات موضع التنفيذ.

وبصدد متابعة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اعتمدت حكومة موزامبيق خطة عمل وطنية معنية بالمستوطنات البشرية. وبموجب هذه الخطة نركز إجراءاتنا على مجالات شتى ذات صلة.

واعتمدت الحكومة ورقة عن استراتيجية تخفيف حدة الفقر للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وتشمل الإجراءات والأنشطة المتوخاة في الورقة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتعين تنفيذها في برامج ومشاريع على الصعيد المحلي وفي المقاطعات وعلى الصعيد الوطني. والهدف هو المحافظة على معدل نمو نسبته ٨ في المائة، الأمر الذي من شأنه أن يخفف معدل الفقر إلى أقل من ٥٠ في المائة بنهاية هذا العقد.

كما أنشأت الحكومة صندوقا وطنيا لتمويل الإسكان وذلك لتوفير الأراضي والائتمان المالي من أجل تشييد المساكن وإعادة تأهيلها بالنسبة للأفراد من ذوي الدخل المنخفض ولصغار المتزوجين. وقامت الحكومة بتحويل زهاء نسبة ٧٠ في المائة من رصيدها من العقارات إلى مواطنين موزامبيين بأسعار مدعومة إلى حد كبير، وخصص الدخل من تلك المبيعات للصندوق الوطني للإسكان.

وأنشئ مجلس وطني للتنمية المستدامة، يتألف من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، داخل البلد، بهدف تنسيق تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وبالمثل، يجري حاليا تنفيذ برنامج وطني لإدارة البيئة بهدف السيطرة على التدهور البيئي وإنشاء قدرة على الإدارة

التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٦، والتحديات وسبيل المضي قُدما في تنفيذ برنامج عمل الموئل في أفريقيا. وأظهر هذا المؤتمر أن الفترة التي تلت الموئل الثاني اتسمت بدرجة عالية من الشراكة والمشاركة في استنباط أنشطة المتابعة، مما ترتب عليه اعتماد مجموعة مشتركة من النهج والمساهمات المثالية من طائفة واسعة من الشركاء. وقد احتتم المؤتمر باعتماد إعلان أديس أبابا المعني بالمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. وإنني واثق من أن الجميع يوافقوني على أن هذه الوثيقة تعتبر معلما هاما في الطريق إلى تنفيذ برنامج عملنا المشترك الذي تم تحديده.

وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أشرح بعض المسائل الهامة التي تعكس موقف بلدي المتعلق بتنفيذ برنامج عمل الموئل.

وبما أن ٨٥ في المائة من شعبنا يعيشون في مستوطنات ريفية، فإننا نعتقد أن تعزيز دور الروابط بين مناطقنا الحضرية والريفية يؤثر تأثيرا بالغاً على تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وكما ذكرنا في تقريرنا الوطني للإعداد لهذه الدورة الاستثنائية، ركّز برنامج الخمس سنوات الثاني، من بين أمور أخرى، على تدعيم الجهود المبذولة في المناطق الحضرية لتعزيز مساهماتها بغرض زيادة أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى الأوضاع المعيشية للسكان الحضريين.

وبالرغم من وجود اعتقاد راسخ بأن الشعوب النامية في العالم، بما فيها أفريقيا، تتجه نحو التحضر بسرعة، فإن غالبية الناس في ذلك الجزء من العالم ما زالوا يعيشون في مناطق ريفية. لذلك، فإننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لنذكر الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية بأن التنمية الحضرية واستراتيجيات المأوى التي تساند الفقراء والجانب الريفي في التنمية الحضرية المستدامة تستحق اهتماما واعتبارا مناسباً.

شعب موزامبيق في تلك اللحظات المساوية من تاريخنا، وكذلك لمساعدتنا في عملية إعادة الإعمار بعد الفيضان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي بأهداف برنامج عمل الموئل وآمل أن تؤدي هذه الدورة الخاصة إلى إرشاد جميع الشعوب في جهودها الرامية إلى تحقيق مستوطنات بشرية مستدامة ومأوى للجميع.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي السيد برهانو تامرات، نائب الوزير في وزارة العمل والتنمية الحضرية في إثيوبيا.

السيد تامرات (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية):

في البداية، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية، التي يُتوقع أن تتداول قضايا حيوية حول تنمية المستوطنات البشرية بعد خمس سنوات من إقرار برنامج عمل الموئل وإعلان اسطنبول.

وتلتزم حكومة إثيوبيا بتنفيذ برنامج عمل الموئل من خلال الحصول تدريجياً على حق السكن الملائم، وتوفير الأمن القانوني للملكية والمساواة في الوصول إلى امتلاك الأرض لجميع الناس. وترحب حكومتي بالمبدأ القائم وراء الحملة الرامية لتحسين الحكم الحضري وضمان الملكية. وهذا في الواقع يتوافق مع التدابير القائمة التي اتخذتها حكومتي. غير أنه من أجل معالجة هذه المبادئ، ومبادئ برنامج عمل الموئل بشكل عام، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لترجمة خطة العمل العالمية إلى استراتيجيات تنمية حضرية وطنية، وذلك بالتركيز بشكل رئيسي على القدرة على بناء المؤسسات.

وقد وفر لنا المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول تنفيذ برنامج عمل الموئل، الذي عقد في أديس أبابا من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، فرصة رائعة لتقييم

بيئة في تعداد السكان ومتغيرات اقتصادية، اجتماعية وثقافية وبيئية تؤثر تأثيراً مباشراً على السياسات الاستراتيجية المتصلة بالمستوطنات البشرية. وهناك عدد هائل من المواطنين في الدول النامية يعيشون تحت خط الفقر، ودون الحد الأدنى للمأوى. وذلك مما حدا بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تتخذ القرار ٤٧/١٨٠ في عام ١٩٩٢، والمتصل بعقد مؤتمر المئول الثاني في اسطنبول.

وقد خرج ذلك المؤتمر بمؤشرين هامين، السكن الملائم للجميع، واستمرارية تنمية المستوطنات البشرية في عالم متحضر، وذلك بما يُعرف بجدول أعمال المئول، كبرنامج عمل عالمي يُعنى بتنمية المستوطنات البشرية بالتركيز على استراتيجية عالمية مبنية على التمكين والشفافية والمشاركة لبلوغ السكن الملائم للجميع في تنمية مستدامة.

لقد شارك السودان مشاركة فاعلة في فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المئول الثاني) في اسطنبول عام ١٩٩٦، وكان دوره فاعلاً ومميزاً على المستوى المحلي والإقليمي، العربي، والأفريقي، والدولي، حيث حظي برعاية السيد رئيس الجمهورية، وقيام لجنة قومية برئاسة وزير التخطيط الاجتماعي، وعضوية واسعة القاعدة تمثلت فيها كل ألوان الطيف ذات الصلة من مؤسسات حكومية وغير حكومية، والمنظمات الطوعية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، والقطاع الخاص، والصحافة، والإعلام، وذلك لعكس تنمية المستوطنات البشرية المستدامة وتوجيهات السياسة المستقبلية.

وبعد مرور خمس سنوات على "اسطنبول ٩٦"، أطلق مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعوة لتقييم ما تم تنفيذه من جدول أعمال المئول. ولعظمة وأهمية

وبالرغم من الجهود الهائلة والشاقة التي اتخذت لتنفيذ برنامج عمل المئول على مختلف المستويات، فإنه يجب وضع آلية قوية ومناسبة لضمان تعبئة وتنسيق الموارد المالية الخارجية والمساعدة الإنمائية. وينبغي للتعاون الدولي زيادة جهوده لتدعيم وتحسين قدرات البلدان النامية. ويجب توجيه الاستثمار الخارجي المباشر إلى توفير مساكن أفضل للجميع، وبنية أساسية حضرية، وتحسين البيئة والقدرة على بناء المؤسسات.

أود أخيراً أن أعبر عن رغبة بلدي في أن تتخذ هذه الدورة الاستثنائية قرارات قادرة على تمهيد الطريق لمعالجة تنفيذ جدول أعمال المئول معالجة ناجحة في مختلف البلدان، وهو بدوره سيساهم في تحسين حياة شعبنا. وآمل، بالإضافة إلى ذلك، أن تساعد هذه الدورة على إثناء تفهم وتعاون أفضل بين الدول المتقدمة النمو والنامية وغيرها من الشركاء في جهودنا المشتركة لمواجهة التحديات العالمية للمستوطنات البشرية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد عدلان الصديق الخليفة، الأمين العام للمجلس الوطني للتنمية الطبيعية في السودان.

السيد الصديق الخليفة (السودان): بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الله في محكم تنزيله "وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذ من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون". صدق الله العظيم.

يسعدني أن أحاطب هذه الجمعية بالأصالة عن نفسي وإنابة عن حكومة السودان، متمنياً لكم كل التوفيق والسداد.

منذ مؤتمر فانكوفر في عام ١٩٧٦، وهو أول مؤتمر للمستوطنات البشرية، المئول الأول، والذي نادى بتنمية المستوطنات البشرية حضراً وريفياً، كانت هنالك تحولات

لتكامل سياسات توفير المأوى الملائم للجميع، فضلاً عن قيام وزارات التخطيط العمراني والمرافق العامة بالولايات التي تعنى بالتنمية والتخطيط العمراني والمجتمعات الاستيطانية ولائياً ومحلياً.

(ب) محرو السياسات الكلية الاقتصادية: تمثل الاستراتيجية القومية الشاملة أهم محاولة للإصلاح الاقتصادي، حيث تهدف إلى سياسة التحرير الاقتصادي وإطلاق الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص. وتتضمن سياسات الإنتاج، الأجور، المالية، النقدية، والقطاع الخارجي. وقد طبقت سياسات التنفيذ المرحلي لخصخصة المشروعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة. هذا ويلعب القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الدور الرائد في التحول الكبير في قطاع الصناعات الثقيلة. كما يولي السودان اهتماماً كبيراً لتهيئة الاقتصاد، وإعادة صياغة مؤسسات الدولة للمواءمة مع تحرير التجارة العالمية، ولآثار العولمة المرتقبة.

(ج) محور المأوى وتأمين الحيازة: لما كان الهدف العام لاستراتيجية الإسكان يتمثل في ضرورة توفير السكن الصحي الملائم اقتصادياً وبيئياً، فقد عملت الدولة على معالجة مشكلة السكن بأساليب متنوعة بالتركيز على سياسة الموقع والخدمات، نجملها في مشروع الإسكان الشعبي، ومشروعات الإسكان الحكومية والفئوية، ومشروع الخطة الإسكانية العامة، والمدن المحورية، وتنظيم وتقنين السكن غير الرسمي، وبرنامج تنظيم القرى.

(د) محور السلام والتنمية: ولما كان السلام عصب التنمية، ولإدراكنا الكامل أن المستوطنات البشرية المستدامة لا تحقق إلا في بيئة آمنة ذات سلام دائم وعادل، جاءت اتفاقية الخرطوم للسلام، مصحوبة باتفاقية فشودة وجبال النوبة لدعم عملية السلام، حيث أصبحت هذه

الموضوع، ووصولاً لما سبق، تمت إعادة تفعيل دعم اللجنة القومية لإعداد التقرير الوطني (اسطنبول+5)، ومنحت التفويض الذي يمكنها من متابعة تنفيذ جدول أعمال المؤئل، ولضمان استدامة واستمرارية العمل في مجال المستوطنات البشرية، فضلاً عن أنها تعمل لإعداد مسودة استراتيجية وطنية للمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة.

ونحن إذ نترقب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتقييم ما تم تنفيذه من أجندة المؤئل (اسطنبول+5)، نقدر مبادرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كنقطة اتصال لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال المؤئل، ونرحب بإطلاقه للحملتين العالميتين بشأن ضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة، ونعمل على دراسة الحملتين العالميتين لتحديد إمكانية تطبيقهما في أوضاع السودان. كما نجدد التزام السودان بأجندة وجدول أعمال المؤئل.

وفي سعي السودان لتنفيذ جدول أعمال المؤئل، نركز على طرح ما تم تنفيذه في المحاور الآتية:

(أ) محور الاستراتيجيات والسياسات والإطار المؤسسي: على المستوى الوطني كانت الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢، متضمنة استراتيجية تنمية المستوطنات البشرية، حيث ركزت على الوحدة الوطنية والسلام وتقدير الظل الإداري بتنفيذ الحكم المحلي، وتقسيم البلاد إلى ٢٦ ولاية مع التوزيع العادل للثروات. وتنفيذا لسياسات وخطط العمل المطروحة في مجال المستوطنات البشرية والتنمية العمرانية، كان من الضروري تطوير الإطار المؤسسي، حيث أنشئت وزارة اتحادية هي وزارة البيئة والتنمية العمرانية بوحداًها المتمثلة في المجلس القومي للتنمية العمرانية، والهيئة القومية للمساحة، واللجنة القومية للأسماء الجغرافية، ومصصلحة الأراضي الاتحادية، لتعنى بإدماج العوامل الديموغرافية في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية

(ز) محور نظام الحكم: سعى السودان إلى تفعيل الحكم الاتحادي لتقصير الظل الإداري، تثبيتاً لمبدأ اللامركزية، وتوسيع قاعدة سلطات الحكم المحلي، بتنزيل المزيد من السلطات التشريعية والتخطيطية والتنفيذية والمالية للولايات، وبمنح سلطات أكبر للمحليات، خاصة في مجال الخدمات الأساسية. وقد تم إنشاء صندوق دعم الولايات وصندوق ضم المحليات كآلية للعمل على قسمة الموارد والثروات، للحد من التفاوت بين الولايات وتشجيع التكامل بين المحليات في الولاية الواحدة.

(ح) محور العمل الطوعي: ولتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، تمت دعوة كافة الجمعيات الطوعية الوطنية النشطة لترقية المستوطنات البشرية، برصد أفضل الممارسات عبر منتدى وبرنامج خاص لأفضل الممارسات، توج بجمع المنظمات لتبادل الخبرات وفتح مجالات التعاون بينها، نواة لبناء الشبكات الوطنية. ورغم اتساع مجالات عمل المنظمات الطوعية فإنه ينحصر في تقديم الإغاثة والخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والمياه، ومشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة.

إن تحقيق الأهداف الوطنية الداعية إلى خلق بيئة سكنية ملائمة والاهتمام الأكبر بالمواطنين كأساس للتنمية، يستوجب العمل على تحقيق السلام وفعالية السياسات التي تؤدي لاستقطاب الدعم الملائم والمرشد. وتصبح خيارات التطور المستقبلي للمستوطنات البشرية في السودان متعددة، اعتماداً على التوقعات المستقبلية للتطور الاقتصادي.

وإن تحقيق أهداف الموثل حقيقة يجب أن تنصب في معالجة إسكان الشعوب المقهورة، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني المناضل، والذي ظل يجابه الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ردحا من الزمان. كما يستوجب وقوف الأسرة الدولية متضامنة لخلق البيئة الآمنة، فضلاً عن الاستدامة التي ننشدها.

الاتفاقيات جزءاً من دستور البلاد، وأصبح توفير المسكن الآمن والغذاء ضرورة تملّوها مستجدات السلام لإيواء العائدين والنازحين. وفي هذا الإطار يأتي برنامج إنشاء قرى السلام في الولايات الجنوبية وجنوب كردفان بجهد من الدولة ودعم مقدر من وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة)، وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

(هـ) محور التنمية الاجتماعية: عملت سياسات الدولة باهتمام بالغ بقضايا التنمية الاجتماعية، حيث عملت على تكامل الخطط والبرامج القطاعية وتكامل الجهد بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وطرحت برامج التقليل من حدة الفقر، وبرامج الأسر المنتجة، وتوطين الصناعات الصغيرة، ورعاية وتأهيل الفئات الخاصة والمقصودة بالضمان الاجتماعي، ومعالجة ظاهري التسول والتشرد، والتي يمكن أن نجملها في مشروع الأسر المنتجة، والصناديق المتخصصة، والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، والصندوق القومي للمعاشات، وصندوق دعم الطلاب، وديوان الزكاة، ومصرف الادخار، ومؤسسة التنمية الاجتماعية، والتأمين الصحي. وذلك فضلاً عن برامج تمويل مشاريع الأسر المنتجة عبر البنوك التجارية ومؤسسات الأمم المتحدة، دعماً للاتجاه نحو المدينة المنتجة.

(و) محور البيئة: هدفت الاستراتيجية القومية الشاملة في هذا المجال إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها وحسن استثمارها لمصلحة كل الأجيال، وعملت على وضع برامج مفصلة لتحقيق الحد الأدنى من المرافق الشبكية والبنيات الأساسية، ومياه الشرب النقية، والصرف الصحي، والصرف السطحي، والتخلص من الفضلات، والطاقة، وحماية البيئة، والخطوط الرئيسية للنقل والمواصلات.

وفي نظام حوافز الإسكان بالمناطق الحضرية وما يجاورها مثال على ما نضطلع به من أعمال. إذ توفر الدولة للأسر المنخفضة الدخل دعماً مباشراً يقدم دفعة واحدة وغير مطلوب السداد. ويمثل هذا أداة تضمن حق الإسكان: كما أنها تنشيط الاقتصاد بحفز سوق التشييد الخاصة وتعيد توزيع الإيرادات على القطاعات منخفضة الدخل، وتشجع الادخار وتحفز القطاع المالي الخاص على منح ائتمانات عقارية.

وتوجد أيضاً برامج للإسكان الريفي من أجل التغلب على الأزمة القائمة في القطاعات الريفية، التي يتمثل أحد آثارها الظاهرة في التعجيل بالنمو الحضري. وبالإضافة إلى هذا الدعم المباشر، تشمل هذه البرامج الإدارة الذاتية ومشاركة المجتمع المحلي.

ومن أهم التحديات التي يجري التصدي لها في إكوادور تحديث الدولة بإعادة تعريف المقصود بها وما تقوم به، وبنقل المسؤوليات والصلاحيات إلى المجتمع والهيئات الحكومية المحلية. وإضفاء اللامركزية على الدولة، ومشاركة المواطنين، والمساءلة، جميعها أدوات يجري تنفيذها أو إعدادها. بيد أن من الواضح أن بعض الأهداف العاجلة لهذا العام سوف يتطلب تعزيزها بشكل تام وقتاً طويلاً. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد بدأنا النظر إلى عواقب نقل الاختصاصات والموارد من الحكومة المركزية إلى أصعدة الأقاليم والبلديات، والعمل جارٍ في صياغة مقترحات في هذا الصدد.

وبالمثل، تضطلع بعض البلديات بمخطط لتعزيز إدارتها وقدراتها وتحسينها، وهي تقوم بتنفيذ سياسات وإجراءات عملية، مما يترتب عليه نتائج إيجابية وظاهرة في كفاءة الإدارة المحلية. فقد قامت بتحديد الهيئات المشاركة على الصعد الحكومية وغير الحكومية والاجتماعية والخاصة وذلك بهدف ضمان وجود صلة منتظمة بين السكان والحكومة المحلية في

وفي تقديرنا أنه لا يصح بل لا يجب أن تنفض هذه الدورة الاستثنائية المخصصة لقضايا المستوطنات البشرية دون التأكيد لعدم شرعية المستوطنات التي شيدها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية في مخالفة وتجاوز واضح وصارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ونختتم بالتأكيد على أن تنفيذ برنامج عمل الممثل الثاني أمر يقع على عاتق الحكومات الوطنية، وأن على المجتمع الدولي، ومجتمع المانحين من دول ومؤسسات ومنظمات دولية أن تسعى حثيثاً لدعم الجهود الوطنية التي تبذلها الدول النامية، وأقل الدول نمواً على وجه الخصوص، وذلك بالوفاء بما تم التعهد به في اسطنبول عام ١٩٩٦.

الرئيس بالنيابة: وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أرجو أن أذكر الحاضرين بالالتزام بخمس دقائق، لأن عدد المتكلمين كثير جداً.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريستيان كوردوفا كورديرو، نائب وزير الإسكان والتنمية الحضرية في إكوادور.

السيد كوردوفا كورديرو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود باسم وفدي أن أعرب عن شكرنا للرئيس على حنكة توجيهاته كرئيس لهذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الممثل. وجدول الأعمال هذا ذو أهمية ومن شأنه تحسين نوعية الحياة، ولا سيما في البلدان التي لا تزال توجد فيها اختلالات لا يمكن إنكارها تؤثر في حريات ورفاه كل من الأفراد والمجتمعات.

وتعرب حكومة إكوادور عن التزامها بتحقيق الأهداف الموضوعية في جدول أعمال الممثل. وفيما يتعلق بالجوانب التي تتصل مباشرة بالإسكان، فقد تعهدنا في جملة مسائل أخرى هامة بتعزيز الحكومات المحلية والبلدية وبإضفاء اللامركزية على الدولة.

تلك البلدان للقطاعات القليلة الكفاءة أو غير القادرة على التنافس.

ومن الضروري إحداث التكامل بين الإجراءات والالتزامات الدولية ضمانا لتحقيق نتائج متسقة من حيث النوع والكم على المدى الطويل. إذ يلزم التصدي على نحو فعال لمسألة الدين الخارجي، والتجارة الدولية، والعلوم والتكنولوجيا، والمساعدة الإنمائية الرسمية، أي باختصار التصدي لجميع المسائل المتصلة بالتنمية، وفوق كل شيء حلها استنادا إلى القيم الأساسية الواردة في إعلان الألفية. وهذا يشمل التضامن والاشتراك في المسؤولية، من أجل وضع أساس متين يؤدي إلى النمو الاقتصادي القادر على المنافسة؛ وإلا فلن تنسجم الحقائق مع نوايا الحكومات المعلنة وسياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وعزمها على زيادة الشفافية والكفاءة في الحكومة والإدارة، وستكون النتائج صفرا أو متواضعة للغاية على أكثر تقدير، وأخطر من ذلك أنها ستفتقر إلى الاستدامة.

ولا بد لحكوماتنا من الإجابة على هذه الأسئلة الحيوية، ولا بد لآلية المجتمع الدولي المؤسسية من أن تقدم الدعم النشط لنا في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة للسيدة ميرنا بيت، المسؤولة الإدارية الأولى بالهيئة المركزية للإسكان والتخطيط في غيانا.

السيدة بيت (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة غيانا عن تهاننا الحارة لرئاستكم الممتازة لهذه الجلسة، حيث تكفل لمناقشاتنا أن تكون بناءة، وأن تؤدي إلى برامج ذات توجه عملي.

لقد انقضت خمسة أعوام على اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إعلان اسطنبول. ونذكر أن الالفت للأنظار في ذلك المؤتمر لم يتمثل فيما اتسم

تخطيط السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وقد أعدت وزارة التنمية الحضرية والإسكان الحضري، بالاشتراك مع مصرف الدولة ورابطة بلديات إكوادور برنامجا للمساعدة التقنية والائتمانية ينتظر تنفيذه هذا العام بغرض النهوض بالمجتمع. ويتوخى إقامة نظام وطني للضرائب المفروضة على الممتلكات كأساس للتخطيط وجباية الضرائب.

وهكذا توجد لدينا مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تحقيق الممارسة الحقيقية للمبادئ الديمقراطية، وكفالة الحكم الرشيد وزيادة العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وذلك بتشديد إجراءاتنا الحكومية وتحديثها وإضفاء الشفافية عليها، وكذلك بمشاركة المواطنين وتقاسمهم المسؤولية.

بيد أن تحقيق هذه الأهداف لا يتوقف على الإرادة السياسية للحكومة الوطنية أو الهيئات الحكومية الأخرى فحسب، ولا على الموارد التقنية أو الإمكانيات الكامنة في القطاع الخاص وحدها.

في إكوادور تعاني من أوجه القصور الاقتصادي والمالي في قطاعيها العام والخاص، ومواردها محدودة بدرجة شديدة لأسباب مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك العبء الذي تفرضه خدمة الدين الخارجي على الميزانية الوطنية، فهي تستوعب ما يزيد على ٤٠ في المائة من موارد البلد.

وينبغي أن نذكر أيضا العوائق التي تعترض سبل الوصول إلى الأسواق الجديدة، وتوسيع نطاق المبيعات وتنوع الصادرات. وتنشأ هذه العوائق من سياسات البلدان الصناعية التي تفرض تعريفات جمركية بالغة الارتفاع، أو حصصا، أو قيودا صحية، أو قيودا تقنية، أو تدابير دفاعية، وكلها ذات أهداف حمائية. وفوق هذه العوائق جميعا الافتقار إلى العدالة في المنافسة بسبب مبالغ الدعم الكبيرة التي تمنحها

المالية الدولية، ومكّن غيانا من إتمام عملها على ورقتها المتعلقة باستراتيجية تخفيض الفقر. والاستراتيجية تعبير عن التزام غيانا الشديد بتخفيض الفقر في سياق نمو اقتصادي سريع وتحسين الأوضاع الاجتماعية. نحن كدولة مستفيدة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، نعمل بكسب لضمان أن تكون استراتيجية غيانا لمواجهة الفقر مملوكة وطنيا وأنها تمثل رغبات شعبنا، وتفي بشكل خاص بتطلعات أفقر الناس نحو تحقيق مستويات معيشية أفضل ونوعية حياة أفضل. وتجري المشاورات حاليا مع شركائنا ومع مجموعات متنوعة من المجتمع المدني. وقد أدت مشاورات أجريت خلال فترة سابقة حول تنمية غيانا إلى نشر استراتيجية التنمية الوطنية لبلدنا في العام الماضي. وظهر خلال تلك المفاوضات عنصر واحد بوضوح: إن حق المأوى ذو أهمية كبرى ولا يمكن المغالاة في تأكيده. وهو مهم من أجل تحقيق تطلعاتنا الإنمائية، بل هو قد برز كبرنامج هام من أجل الاستقرار الحضري خلال الأشهر القليلة الماضية.

واستراتيجية التنمية الوطنية هي الهيكل الذي سيتم تنفيذ البرامج والمشاريع من خلاله مع التركيز الرئيسي على رفع مستوى حياة مواطني الأمة. وتشمل كل الفئات وتهدف إلى تحقيق المساواة.

وثمة عنصر آخر هام في هذه المشاورات، وفي استراتيجية التنمية الوطنية وفي إتمام ورقة استراتيجية تخفيض الفقر، هو الارتباط الواضح جدا بين استراتيجية المأوى وغيرها من مظاهر استراتيجية التنمية المتوازنة. ويشمل حق المأوى، من وجهة نظر غيانا، ضمان حق الملكية للسكان الحضريين والريفيين وفي المناطق الداخلية النائية. ويشمل أيضا رغبة جميع الغيانيين في حكم أفضل في المناطق الحضرية، وإدارة شؤون الميزانيات البلدية، وفي جباية

به من ارتفاع مستوى مناقشاته فحسب، وإنما أيضا في المستوى الرفيع جدا من مشاركة المنظمات غير الحكومية والعمد المحليين والسلطات البلدية في أعمال المؤتمر. فقد كان مؤتمر قمة المدينة، كما كان يعرف آنذاك، أكثر من مؤتمر قمة حكومي دولي؛ إذ كان لقاء لجميع الجهات المؤثرة، والشعوب ومثليها، الذين أقروا جدول أعمال الموئل بشقيه "توفير المسكن الملائم للجميع" و "تنمية المستوطنات البشرية المستدامة".

قامت حكومة غيانا خلال السنوات الخمس الماضية بصياغة برامج وبتدخلات في قطاع المستوطنات استهدفت العائلات ذات الدخل المنخفض والعائلات في المستوطنات المقيمة غير المخططة كمستفيدين رئيسيين. ومن أجل ذلك، تمت إقامة ٩١ مستوطنة، بتوفير ٥٠.٠٠٠ قطعة أرض للأفراد ذوي الحاجات الملحة للمأوى. وفي الواقع، كان توفير قطع الأرض مع الخدمات الرئيسية للمحرومين؛ وإعادة تأهيل البنية الأساسية القائمة؛ وتنظيم المستوطنات غير المخطط لها الدعامة الرئيسية لبرنامج حكومة غيانا الإسكاني.

غير أنه كان يمكن لإنجازنا أن تكون أكبر في بيئة دولية أكثر تمكينا - بيئة تسمح لغيانا بالحصول على أسعار عادلة لصادراتها الرئيسية من السكر، والأرز والذهب. وكما تدرك الجمعية، انخفضت أسعار تلك السلع الأساسية خلال الأعوام الأخيرة، غير أن جهودنا لضمان حق المأوى ذي الكلفة المعقولة لجميع الغيانيين، وبأسلوب متدرج وضمن حدود ضوابط ميزانيتنا، كانت لها أثر على تخفيض الفقر في بلدنا.

وتعمل غيانا اليوم مع شركائها في التنمية لضمان ألا يظل بلدنا بعد اليوم مثقلا بالديون الخارجية. واستلزم ذلك إجراء مفاوضات دقيقة مع الدول الدائنة والمؤسسات

السوق الدولية، حيث يعني الانخفاض المستمر في شروط تبادلنا التجاري قلة ما يتاح للوفاء بمطالبات شعبنا الملحة. وقد ظل المجتمع الدولي شريكا قويا لغيانا، غير أن موارد التنمية قليلة التوفر. لذلك، نحن مقتنعون بأن نجاح جدول أعمال الموئل مرتبط بشكل جوهري بنجاح جدول أعمال المؤتمر الدولي المقبل للتمويل من أجل التنمية.

ومن الأهمية بمكان زيادة فعالية مواردنا الإنمائية. ونحن بحاجة أيضا إلى بناء القدرة لتمكيننا من استغلال موارد قطاعنا الوطني الخاص المتواضعة ولكنها فعالة، بطريقة أفضل. ونحن بحاجة، أكثر من أي شيء، إلى أسواق مفتوحة واستثمار أكبر في غيانا لتمكيننا من الوقوف بفخر في مؤتمر الموئل القادم لنبرهن على إنجازاتنا في الوفاء بأهداف برنامج العمل هذا.

إن الأمثلة التي استعرضناها خلال هذه الدورة الاستثنائية والبرامج الطموحة لمنظمات التنمية، مثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسمح لنا بتصور مستقبل يتوفر فيه المأوى اللائق للجميع - مستقبل مزدهر للسكان الحضريين والريفيين. وغيانا ملتزمة بهذا المستقبل وتدعو جميع شركاء التنمية، الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى مرافقة بلدنا في طريقه إلى التنمية.

الرئيس: أعطى الكلمة لسعادة السيد جورج لارا - كاسترو، رئيس وفد باراغواي.

السيد لارا - كاسترو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف عظيم لوفد جمهورية باراغواي أن يشارك في هذا الاجتماع الهام جدا المكرس لاستعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في اسطنبول في عام ١٩٩٦. وبوسعي أن أؤكد للمجلس تصميمنا

الضرائب وغيرها من الرسوم التي تجعل الحكم الحضري ممكنا.

وبرزت أيضا مسألة هامة في مشاوراتنا الوطنية، وهي حق السكان الحضريين في التمتع بمستوى معيشة لائق. لأن التحضر يعني أكثر من مجرد توفير المأوى: إنه يعني أيضا خلق بيئة يستطيع الجميع أن يجدوا فيها عملا لائقا يفي بالتطلعات المتزايدة نحو حياة أفضل، عن طريق الشراكة بين الحكومة، والسلطات البلدية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى استراتيجية الحكومة للمأوى، يجري النظر في تدعيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير المستوطنات. وينصب التركيز أيضا على تمكين المجتمعات المحلية والعمل على تهيئة بيئة تمكينية لتكثيف التنمية والإسراع بها لصالح مجموعات الدخل المنخفض.

وتؤيد غيانا الإعلان الخاص بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. وقد وضعنا سياستنا بشأن المأوى على أساس النهج التشاركي، حيث دمجنا الإسكان والمأوى مع توفير فرص التنمية للفقراء، خصوصا المرأة، التي تشكل غالبية كبيرة من الفقراء الحضريين في الاقتصاد غير الرسمي. ويجري تعزيز السلطات المحلية عن طريق الدعم الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية، وإعطائهم حق التعبير عن آرائهم، ليس فقط في سياسة التنمية ضمن مناطقهم، بل في استراتيجية تخفيض الفقر الوطنية أيضا.

وغيانا مسرورة لدعمها لبرنامج عمل الموئل كجزء من سياسة إنمائية شاملة. غير أننا مقيدون في جهودنا. ويتزايد إنشاء المستوطنات غير المخطط لها بشكل أسرع من إمكانيتنا لرفع مستوى هذه المستوطنات وتوفير السكن اللائق وما يقيدنا ليس هو الافتقار إلى الإرادة ولا الافتقار لتصور مستقبل من الرخاء لكل الغيانيين. إن ما يقيدنا هو

أسونسيون. وفي ظل هذه الظروف، تفتقر نسبة كبيرة من السكان إلى الخدمات والفرص لتنميتهم ورفاههم. واللامركزية والإصلاح أداتان أساسيتان للتوزيع والإدارة الأفضل.

ثمة هدف هام آخر هو أن تُدمج في جدول أعمال الإسكان للبلد المجموعات التي تتعرض لأكثر الأخطار وهو تهميشها. والعوامل الرئيسية المرتبطة بنقص التكامل الاجتماعي في باراغواي تقع في الإطار الحضري - الريفي، واللغة، والعمر، والجنس، والانتماء الطائفي.

وينبغي أيضا ذكر أن كل مبادرات الإسكان تُنفذ مع احترام تام للبيئة، وتشتمل على المبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

ومما لا شك فيه أن الفقر الذي نما وتفاقم بسرعة في السنوات الأخيرة، هو العقبة الرئيسية أمام التنفيذ الناجح للاستراتيجيات الوطنية للإسكان، وأيضا لكل المبادرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأسباب الرئيسية توسيع علاقات السوق في بنية غير عادلة لتوزيع الموارد، مثل الأراضي والائتمانات؛ وتوزيع الدخل، مثل الرواتب وأسعار المحاصيل الزراعية؛ والفرص، مثل التعليم والصحة والإسكان والعمالة. وثمة سبب آخر للفقر هو توسيع الأنشطة التي تنطوي على مضاربة، وعلى وجه الخصوص الأنشطة المالية والائتمانية. كما أن العوامل الخارجية تساهم في تفاقم الفقر.

لقد بذلت حكومة باراغواي جهودا مختلفة للتغلب على الفقر. ولهذا الغرض، بدأت عملية وطنية للإصلاح الهيكلي، تضمنت وضع سلسلة من القواعد القانونية. ولا بد من التنويه ببدء نفاذ قوانين الإصلاح الضرائبي وتشريع للعمل، وأيضا قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، دون إغفال القانون المتعلق بمخصصة المشروعات الحكومية وقانون أسواق رأس المال. ومن الجدير بالذكر أيضا إقامة

وعزمنا للعمل من أجل إنجاز الأهداف المحددة التي نطمح إليها بشدة والتي التزمنا بها.

وقد أصبح من الواضح في مؤتمر قمة اسطنبول أن عملية التحضر، وبشكل خاص في العالم النامي تشكل تحديا لغالبية البلدان على هذا الكوكب. وقد تأثرت باراغواي بهذه الظاهرة وواجهت هذا التحدي من خلال صياغة استراتيجيات وطنية جديدة، واضعين نصب أعيننا دائما القيم الراسخة في دستورنا الوطني تبعا للمبادئ المعلنة في برنامج عمل الموئل.

ووفقا للمؤشرات الديمغرافية الحالية يقدر أن يعيش ٥٧ في المائة من سكان باراغواي في عام ٢٠٠٥، أي أكثر من ٦ ملايين من البشر، في المناطق الحضرية. وبالمثل، من المتوقع أن يبقى معدل التحضر مرتفعا خلال الأعوام القادمة، إلى درجة أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيعيش ثلثا السكان في المناطق الحضرية، وربما يتركزون بشدة في المراكز الرئيسية، مثل العاصمة وبعض المدن الأخرى الهامة.

وبالنظر لهذه الحالة الديمغرافية، لم يكن النموذج الاقتصادي السائد قادرا على الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية المتزايدة. بل على العكس، هو أدى إلى زيادة كبيرة في الفقر العام المدقع، في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويعيش الآن ١,٨ مليون فرد تقريبا في حالة فقر. وأدت عملية التحضر إلى ضغط هائل على الموارد الطبيعية في البلد وعلى بيئته، ومن الواضح أنها أدت إلى ازدياد الآثار السلبية في تلك المناطق.

وكأداة أساسية للتصدي لتحديات التحضر، أُجري تقييم جديد لدور الدولة في توفير الضروريات الأساسية، بما في ذلك مبادرة للامركزية الحكم تسهل الإدارة المحلية وتوزيع الموارد الهامة. وحاليا تتركز الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالات والنقل والبنية الأساسية والصناعة في العاصمة،

يأتي هذا المؤتمر بعد خمس سنوات من آخر اجتماع لنا في اسطنبول عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لتقييم مدى تنفيذنا لتوصيات ذلك المؤتمر. وهنا نتساءل: هل تم توفير المأوى المناسب للجميع في إطار الإمكانيات المتوفرة لكل بلد؟ وهل تم إنشاء مستوطنات بشرية نظيفة وبعيدة عن التلوث والضجيج العمراني، كما نصت عليها توصيات المؤتمر؟ الجواب: لا، حيث أننا لا نزال نرى أن نسبة كبيرة من البشر لا تزال تفتقر الأرض وتلتحف السماء غطاء لها، خاصة في الدول النامية.

ما زال أكثر من بليون شخص يعيشون في مساكن غير ملائمة للبشر. وحصولهم على الخدمات محدود جدا، وفي كثير من الأحيان معدوم. بالإضافة إلى أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص مشردون بدون مأوى، ومعظمهم يعيشون في الدول النامية كذلك. كم تؤلنا هذه الأرقام. ونجد أن المجتمع الدولي يقف عاجزا عن خفض النسبة الكبيرة من البشر الذين لا يزالون هائمين على وجوههم يفتقدون أبسط الخدمات الضرورية.

وفي ظل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لكثير من الدول النامية وعدم مقدرة الحكومات على الاستجابة لمتطلبات شعوبها، وخاصة في المناطق والقرى البعيدة عن المدن والعواصم، فإننا نرى هجرة معاكسة للسكان نحو المدن الكبيرة سعيا للبحث عن حياة أفضل فيها. ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه يستهلك الخدمات المتوفرة في الدول النامية، ويشكل عامل ضغط على مدنها. ويلاحظ أن عملية التوسع الحضري لا تزال حادة في الدول النامية، ويعيش اليوم في المدن ٤٠ في المائة من سكانها. وهذا الرقم في تزايد مستمر.

وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي انعقد في اسطنبول، فإن دولة قطر حرصت دائما، منذ البشائر الأولى لاستكشاف وإنتاج النفط في البلد، على رعاية أبنائها. وقامت بتوفير سبل الطمأنينة والعيش الكريم لهم. وقامت بإنشاء المسكن الصحي

مؤسسات كثيرة تشارك في العمل الاجتماعي والتنمية مثل الأمانة العامة للعمل الاجتماعي، والأمانة العامة للمرأة، ووزارة فرعية للشباب، وعلى وجه الخصوص الأمانة العامة لإصلاح الدولة والأمانة العامة للبيئة.

ومما يذكر أيضا المبادرة الهامة لتبني إنشاء منظمات عامة/خاصة، توجه إلى دعم فرص العمالة الإنتاجية والعمل المجدي، مثل مبادرة مصرف الادخار والإقراض الوطني للإسكان ومجلس الإسكان الوطني في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في أولويات الإسكان.

إن التعاون الدولي عامل حيوي للتنفيذ الناجح لجدول الأعمال الوطني ولتحقيق الأهداف الأساسية الواردة في برنامج الحكومة عن طريق خطة استراتيجية اقتصادية واجتماعية. والتعاون الدولي يجب أن يعطي الأولوية للامركزية الإدارية والاقتصادية، وإصلاح الدولة، وإدماج القطاعات الهامشية، ولعملية الإنتاجية وتصنيف الموارد البشرية. وأولويات إقامة تعاون دولي للمستوطنات البشرية هي مشاريع القرارات، والترتيبات الإقليمية، والتنمية الحضرية، ودعم المدن المتوسطة، وحماية وتنظيف البيئة، وتحسين طرق المرور والنقل والتعليم والصحة والإسكان.

أخيرا، تؤكد باراغواي مجددا التزامها وفقا لجدول أعمال المؤئل، لكنها تشجع المجتمع الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضا على مواصلة البحث عن استراتيجيات وموارد جديدة لمواجهة تحديات المستقبل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد جمال البدر ممثل قطر.

السيد البدر (قطر): يطيب لي باسم وفد بلادي أن أتقدم إلى الرئيس بمخالص التهئة على ترؤسه أعمال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني).

طريق آليات التعاون الدولي، البلدان التي تمر بمراحل ما بعد الصراع وما بعد الكوارث، مع تشديد خاص على توفير المأوى والخدمات الأساسية الأخرى، وعلى الأخص للفئات الضعيفة وللاجئين وللمشردين داخليا“ (A/S-25/2)، الفقرة ٥٣).

إن وفد بلادي يستذكر مع قراءة هذه الفقرة ما يتعرض له شعب فلسطين في أرضه التي احتلتها القوات الإسرائيلية والتي كان آخرها في عام ١٩٦٧. هذا الشعب الذي تم تشريده واقتلاع مساكنه وما يتعرض له، إلى يومنا هذا، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة من تدمير لأهم موضوع ناقشه اليوم وهو المأوى المناسب. ومما يؤسف له حقا أن يتم استثمار هذه المناطق المحتلة من قبل إسرائيل لتبني عليها مستوطنات غير شرعية. وهي كما تعلمون جميعا أساس تعقيد المشكلة وسبب أساسي لتراجع عملية السلام في الشرق الأوسط. لذا يرجو وفد بلادي أن تكون هناك دعوة صريحة إلى إسرائيل للتوقف عن بناء هذه المستوطنات لكي ينعم الجميع بالأمن والاستقرار والطمأنينة وتعيش المنطقة بسلام.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد كيشور محبوباني، رئيس وفد سنغافورة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لقد استمع المجلس إلى أكثر من ١٦٠ كلمة حتى الآن في هذه الدورة، دورة اسطنبول + ٥. وقد تمت الإشارة إلى النقاط الرئيسية. ونحن نعيش في عالم حضري. ومنذ ٢٠٠ عام كان يعيش ٢ في المائة من سكان العالم في مناطق حضرية. واليوم، يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من الستة بلايين نسمة في المناطق الحضرية. وللأسف، يعيش بليون نسمة في أحياء فقيرة أو في بيوت الصفيح. وقبل ٥٠ عاما، كانت نيويورك الكبرى المركز الحضري الوحيد الذي يتجاوز عدد سكانه

الملائم للمواطنين وفقا للتصميمات المعمارية الحديثة وبما يتناسب مع حجم الأسرة.

كما تنفذ الدولة مشاريع الإسكان المختلفة والخاصة بمساكن كبار موظفي الدولة، ومساكن ذوي الدخل المحدود، ومساكن العجزة والأيتام. ومن أهم الإنجازات في هذا المجال خلال عام ١٩٩٨، تسليم ٣٤٠ وحدة إسكان شعبي، وتخصيص ٤١٣ قسيمة سكنية للمواطنين، وصرف مبلغ ٢٠ مليون ريال كتعويضات لحوالي ٣٨٠ مواطنا منتفعا. ويبلغ إجمالي المساكن التي قامت الدولة بتسليمها لكبار الموظفين ٢٠٠ ٤ مسكن، بتكلفة مقدارها ٢,٢ مليار ريال. كما يوجد ٩٠٠ مسكن على أحدث المواصفات البيئية قيد التنفيذ بتكلفة مقدارها ٤٩٥ مليون ريال. ويتوقع أن يرتفع عدد المستفيدين إلى ٨٠٠٠ مواطن خلال السنوات الثلاث القادمة.

وفي هذا الإطار، واعترافا بحق كل مواطن في الحصول على السكن الملائم، تقوم الحكومة القطرية بمساعدة مواطنيها، بإقراضهم بمبلغ من المال، بدون فوائد مصرفية على الإطلاق، يكفي لبناء السكن المناسب لهم ولعوائلهم. ويسدد القرض على فترات زمنية طويلة لا ترهق كاهل الأسرة. وفي كثير من الأحيان يتم إسقاط القسم المتبقي من الديون أو أجزاء منها والتي من المفترض أن يسدها المواطن للدولة وذلك في إطار مراسيم أميرية سامية أو بسبب عجز المواطن عن السداد في ظروف معينة.

يشير الإعلان الختامي المتوقع صدوره مع نهاية أعمال الدورة الاستثنائية هذه، إلى أننا،

”نوطد عزمنا كذلك على التصدي بجدية للتحديات التي تفرضها الحروب، والصراعات، وتدفقات اللاجئين، والكوارث من صنع الإنسان على المستوطنات البشرية، وملتزم بأن ندعم عن

إلى جعل كل مواطن صاحب مصلحة في تنمية البلد، وهي تحفز كل فرد على الاهتمام بالتآلف الاجتماعي والبيئة الطبيعية السليمة على حد سواء. ومع زيادة السكان وتطورهم حاولنا تبني سياسات تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات والحاجات المتغيرة. ويتم تعميم المجمعات السكنية الآن مع جميع الضروريات وأسباب الراحة للحياة اليومية، وحاولنا تشجيع بعض الصناعات والمؤسسات للانتقال من مركز المدينة، كي نستطيع تحقيق توزيع أمثل لمناطق السكن ومناطق العمل داخل أراضيها.

لربما تكون سنغافورة أكثر بلاد العالم افتقارا إلى الأراضي مقارنة بعدد سكانها. ولضمان استخدام أقصى ما يمكن من الأرض، أعدت سنغافورة مخططا لاستخدام الأرض يدعى "خطة مفهومية". و "الخطة المفهومية" هذه، التي بدأ وضعها في ١٩٧١، تتم مراجعتها كل ١٠ سنوات لمجاراة الاتجاهات المتغيرة وتطلعات الناس. ومن المتوقع إتمام المراجعة الحالية في أواخر ٢٠٠١. ومن "الخطة المفهومية"، تطبق أهداف التخطيط على قطع أرضٍ منفردة لتضمينها المخطط الرئيسي المعتمد. وتتم مراجعة المخطط الرئيسي المعتمد كل خمس سنوات.

وندرک إدراکا شديدا أن هناك في كل مجتمع من ٥ إلى ١٠ في المائة من ذوي الدخل المنخفض الذين يحتاجون إلى المساعدة في السكن. وتطبق هيئة المساكن الحكومية في سنغافورة، أي مجلس التنمية الإسكانية، عددا من برامج مساعدة الإسكان هدفها توفير الفرصة لذوي الدخل المحدود للانتقال إلى سكن أرقى، بما في ذلك الإعانات الإسكانية لمساعدة الأسر المنخفضة الدخل القليل على تملك أول بيت لها. وعلى سبيل المثال، تقوم السلطة بشراء شقق من السوق لبيعها للأسر الفقيرة بأسعار مدعومة وتسمح لموجريها بشراء شققهم بخصم يتناسب مع مدة تأجيرهم الشقة.

١٠ ملايين نسمة؛ واليوم توجد أكثر من ١٩ مدينة مثلها. وخلال فترة الخمسين سنة ذاتها ارتفع عدد المدن التي يتجاوز تعداد سكانها المليون أربعة أضعاف، أي من ٨٠ إلى ٣٦٥.

وسنغافورة إحدى تلك المدن. لذلك فإننا نعتقد أن من أفضل المساهمات المفيدة التي يمكن أن نقدمها في هذه المرحلة المتأخرة من نقاشنا هي وصف مختصر لتجربتنا في الإدارة الحضرية. ثمة نظرة رومنطيقية مفادها أن العيش في المدن هو بالضرورة أدنى من حياة الريف - أقل صحة وأقل سعادة، وأقل ارتكازا على القيم الأخلاقية، وأكثر انعزالا، وأكثر أنانية وأكثر خطرا. وقد فعلنا ما بوسعنا لكي نثبت خطأ هذه الحكمة التقليدية.

وسنغافورة هي أكثر بلدان العالم كثافة، ومن المحتمل أن نكون الدولة الوحيدة المؤلفة من مدينة واحدة. وعلينا توفير مساكن لأربعة ملايين نسمة على أرض مساحتها ٦٨٠ كيلومترا مربعا. لذلك تقرر منذ بداية وجودنا كدولة مستقلة أن يكون الإسكان أولوية الحكومة الجديدة. وبدأنا برنامج بناء رئيسي، يستمر بشكل محوّر اليوم، ولربما لن ينتهي. ويعيش اليوم أكثر من ٨٦ في المائة في مبان سكنية حكومية، وبشكل رئيسي في مجمعات لشقق سكنية منفردة، بينما يعيش الباقي في مساكن خاصة. ويملك ٩٢ في المائة من المقيمين في المساكن الحكومية مساكنهم، بينما يعيش الباقي في وحدات سكنية مؤجرة معانة.

وهذه النسبة المرتفعة للسكن في المساكن الحكومية - التي تعني دائما، في حالة سنغافورة، المساكن التي تبنيها الحكومة - جعلت من الضروري لنا أن نولي اهتماما كبيرا للمواصفات النموذجية للإسكان العام. ومن أجل تشجيع الملكية، وضعت سنغافورة، على سبيل المثال برنامج ادخار للتأمين الاجتماعي الإلزامي هو صندوق الادخار المركزي، الذي يمكن العمال من شراء بيوتهم. وقد أدت ملكية السكن

المدينة إطاراً مهماً مكّنا من التعرف على الأعمال الهامة الحارّي الاضطلاع بها في أرجاء العالم في هذا المجال وتنظيمها.

وأود أن أؤكد أننا أدرجنا في الدستور الوطني في بلدي في فترة الخمسينات حقاً صريحاً في تمتع جميع سكان البلد بالإسكان، وتم التصديق على ذلك الحق في التعديل الأخير لتلك الوثيقة. وتوفر التوصيات الصادرة في اسطنبول مجموعة لا جدال فيها من المبادئ التوجيهية لصياغة سياسات محددة للقطاع المعني بالمستوطنات.

وبصفتي مسؤولاً عن إعداد وتنفيذ هذه السياسات، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتقديم وصف موجز لما أُنجزته الأرجنتين في تنفيذ التزاماتنا، بوصفنا من الموقعين على الوثيقة التي اعتمدها مؤتمر اسطنبول.

لقد طرأت تطورات مواتية على أمن الحيازة وسبل الحصول على الأراضي والإسكان والخدمات الأساسية في جمهورية الأرجنتين. والواقع أن الاتجاه في الآونة الأخيرة كان مواتياً فيما يتعلق بأوضاع الحيازة، فانخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تفتقر إلى أمن الحيازة من ١٧,٦ في المائة عام ١٩٩١ إلى الرقم الحالي وهو ١٦,٧ في المائة.

أما عن الحق في الحصول على السكن، فقد ارتفع عدد الوحدات السكنية التي يمولها الصندوق الوطني للإسكان من ٢٧ ٠٠٠ وحدة إلى ٥٣ ٠٠٠ وحدة في العام خلال الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. ويتمثل العامل الهام في هذه الزيادة في إضفاء اللامركزية على الصندوق المذكور في معاملاته مع الحكومات المحلية.

على أنه رغم زيادة الأنشطة العامة في مجال الإسكان، لم يطرأ سوى تحسن طفيف على حالة الإسكان مقارنة بحالته في الماضي. وقد انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تعاني "عجزاً مطلقاً" في الواقع، وفقاً للتقديرات الأخيرة، أي الأسر التي تعيش في مبانٍ مهجورة أو تتقاسم

إن بدء واستمرار برنامج سنغافورة للإسكان فرضته الضرورة. وبسبب قيود البيئة الخاصة بعدد سكان كبير بالنسبة إلى مساحة الأرض المتوفرة، فقد دأبنا دائماً على اتباع نهج إيجابي نشط في التخطيط الحضري. ولم تكن سياسة عدم التدخل قط خياراً لنا. والقيود التي نواجهها لها جوانب إيجابية أيضاً. وبما أننا نفتقر إلى المناطق النائية، فإن مشكلة الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية ليست من الصعوبات التي كان علينا أن نواجهها. وأدى صغر مساحة أرضنا إلى جعل إدارة البيئة والسيطرة عليها أكثر سهولة. والتفاعل مع سكاننا فوري والمشاكل يمكن التعرف عليها ومعالجتها بسرعة، نسبياً.

في الختام، ونظراً لظروفنا الفريدة والتميزة، لا نجرؤ على الافتراض بأن تجربتنا يمكن أن تكون مثلاً لمدينة كبرى وبلدان أكبر. غير أنه في حالة البيئات الحضرية الأصغر حجماً، فإن خبرتنا قيّمة ويسعدنا أن نتشاطرها مع الآخرين، على الأقل في تجنب العديد من الأخطاء التي ارتكبتها والمشاكل التي واجهناها على الطريق. ولا يمكن لإدارة البيئة الحضرية أن تكون أكثر من عمل مستمر. إن الممارسات والسياسات يجب أن تتطور مع الأفراد والمجتمع الذي يخدمونه. وإن التكيف والعزم والمثابرة واستخدام الموارد بحذر ستظل شعارات مهتدي بها في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للسيد نوربيرتو والتر بازوس، وكيل وزارة البنية الأساسية والإسكان المسؤول عن التخطيط والإسكان الحضري، في الأرجنتين.

السيد بازوس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن سروري لهذه الفرصة التي تتيح لي تمثيل بلدي، جمهورية الأرجنتين، في الجمعية العامة خلال هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال المؤتمر العالمي للمستوطنات البشرية الذي انعقد في تلك

وقد بدأت الحكومة الوطنية في هذا السياق برنامجا للإسكان المنخفض التكلفة يُنتج وحدات سكنية تتكلف أقل من ٩ ٠٠٠ دولار، وتسدد بواقع ٢٥ دولارا تقريبا في الشهر. وهذه الوحدات حسنة التصميم ومبنية من مواد جيدة النوعية. وسوف يسهم هذا المشروع المستمر في حل مشكلة الإسكان. ونحاول الاستعانة في هذا المشروع بالتكنولوجيا المناسبة، بما فيها المتصلة بالمواد المستخدمة، بعد تعديلها لتلائم الظروف المحلية.

وأود أن أركز الآن على جوانب معينة من التدابير الأخرى المتخذة في إطار سياسة الإسكان الجاري حاليا تنفيذها. إذ يري التشديد على اللامركزية وتعزيز الحكومات المحلية تحقيقا للاستفادة المثلى من الموارد وضمان تنفيذ البرامج. ونولي أهمية خاصة لتخطيط الأراضي وضرورة إحراز التقدم في استحداث صناديق الأراضي المحلية التي من شأنها المساعدة، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، على تفادي الهجرة الطوعية الناجمة عن التغييرات التي تطرأ على البلد بفعل العولمة وشكل التنمية الاقتصادية السائد. ونحن عاكفون أيضا على إدراج الاعتبارات البيئية في السياسة المتعلقة بالمدن.

ونرى أن سياسة الدولة الإسكانية لا بد من أن توفر بالضرورة ما يلزم للاستمرارية ضمانا للكفاءة في الوفاء بالأهداف المرجوة من البرامج. ويمكن لبلدنا أن يؤكد للجمعية العامة أن الأحزاب السياسية الرئيسية، رغم ما بينها من اختلافات مفهومة في المجالات الأخرى، تشترك في الأهداف الرئيسية لهذه البرامج. كما عملت حكومتنا على استحداث سياسية تقوم على المصارحة والتشاور مع جميع المعنيين في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات، لكي نعلم آراءهم ومقترحاتهم ومبادراتهم الابتكارية التماسا للطرق الملائمة في إيجاد حلول للشعب.

ومما سيساعد بالتأكيد على زيادة تشييد المساكن المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الحكومة الوطنية للنهوض

السكن مع أسر معيشية أخرى من ١٢,١ في المائة إلى ٩,٣ في المائة.

وتركيزا من الحكومة على تلك الشريحة من السكان بالتحديد، فقد بدأت في عام ١٩٩٦ برنامجا للنهوض بالإسكان والهياكل الأساسية من أجل مد يد المساعدة لذوي الدخل المنخفض غير القادرين على الحصول على أموال من الصندوق الوطني للإسكان. ويتمثل الهدف من البرنامج المذكور في توفير اللوازم الكافية للوفاء باحتياجات الإسكان، وفي تعزيز وتطوير التخطيط الاجتماعي، وقطاعي الإنتاج والتكنولوجيا، وتوفير فرص العمل لأفراد هذه الأسر المعيشية، والجماعات التي تدافع عن السكان المستهدفين.

وفيما يتعلق بوضع الأساليب المالية الابتكارية ونشرها، أخذت السوق العقارية في التوسع السريع في منتصف التسعينات، واعتمدت تشريعات لتشجيع على توفير الموارد المخصصة للتشييد والنشاط العقاري وتوسيع نطاقها. علاوة على ذلك، جرت زيادة العقارات المتاحة تيسيرا للحصول عليها من قبل القطاعات التي سبق حرمانها من هذه الإمكانيات المالية.

أما الاستعانة بالائتمانات الدولية المقدمة من المصرف الإنمائي للدول الأمريكية والبنك الدولي دعما للهياكل والمعدات الأساسية، ولا سيما برامج التمويل على صعيد البلديات، ودعما لخدمات المياه والصرف الصحي بعد خصخصتها، فقد تمخضت عن زيادة كبيرة في تغطية السكان بهذه الخدمات.

وفي محاولة لمعالجة العجز في المساكن، تعمل حكومة الأرجنتين على إعداد البرامج الرامية إلى تحسين نوعية الإسكان لأقل القطاعات دخلا وكفالة خفض تكلفة الوحدات السكنية التي يجري بناؤها من أجل زيادة الإنتاجية والحصول من موارد الميزانية الضئيلة على عائد أكبر، تمكينا لذوي القدرة الاقتصادية المحدودة من الحصول على الإسكان.

وأود أن أؤكد أننا أدرجنا في الدستور الوطني في بلدي في فترة الخمسينات حقاً صريحاً في تمتع جميع سكان البلد بالإسكان، وتم التصديق على ذلك الحق في التعديل الأخير لتلك الوثيقة. وتوفر التوصيات الصادرة في اسطنبول مجموعة لا جدال فيها من المبادئ التوجيهية لصياغة سياسات محددة للقطاع المعني بالمستوطنات.

وبصفتي مسؤولاً عن إعداد وتنفيذ هذه السياسات، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتقديم وصف موجز لما أنجزته الأرجنتين في تنفيذ التزاماتنا، بوصفنا من الموقعين على الوثيقة التي اعتمدها مؤتمر اسطنبول.

لقد طرأت تطورات مواتية على أمن الحيازة وسبل الحصول على الأراضي والإسكان والخدمات الأساسية في جمهورية الأرجنتين. والواقع أن الاتجاه في الآونة الأخيرة كان مواتياً فيما يتعلق بأوضاع الحيازة، فانخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تفتقر إلى أمن الحيازة من ١٧,٦ في المائة عام ١٩٩١ إلى الرقم الحالي وهو ١٦,٧ في المائة.

أما عن الحق في الحصول على السكن، فقد ارتفع عدد الوحدات السكنية التي يمولها الصندوق الوطني للإسكان من ٢٧ ٠٠٠ وحدة إلى ٥٣ ٠٠٠ وحدة في العام خلال الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. ويتمثل العامل الهام في هذه الزيادة في إضفاء اللامركزية على الصندوق المذكور في معاملاته مع الحكومات المحلية.

على أنه رغم زيادة الأنشطة العامة في مجال الإسكان، لم يطرأ سوى تحسن طفيف على حالة الإسكان مقارنة بمجالاته في الماضي. وقد انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تعاني "عجزاً مطلقاً" في الواقع، وفقاً للتقديرات الأخيرة، أي الأسر التي تعيش في مبانٍ مهجورة أو تتقاسم السكن مع أسر معيشية أخرى من ١٢,١ في المائة إلى ٩,٣ في المائة.

بالقدرة التنافسية. ولدينا اقتناع بأن الدور الثانوي الذي تؤديه الدولة في المساعدة على إيجاد حل للمشاكل الرئيسية المتعلقة بتوفير المستوطنات للجميع سيواصل مساعدة قطاعات السكان العديدة العاجزة عن التغلب على ما تعانيه من الفقر والاستبعاد، حتى تتاح لها سبل التمتع بنوعية حياة أفضل وتمكينها من استشراف المستقبل في أمل.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للطلب المقدم من وزير الإسكان في بنما بأن يُدرج في تقرير الدورة الاستثنائية إعلان سانتياغو المتعلق باستكمال الخطة الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ختاماً، نود أن نؤكد من جديد عزم الأرجنتين المعرب عنه في اسطنبول على العمل على تحقيق التوصيات الصادرة في ذلك الاجتماع، التي سنسهم فيها جميعاً بالتأكد من خلال ما نقوم به من التحليل والتقييم، فضلاً عما تعلمناه من الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد الأطرش، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الأطرش (الجماهيرية العربية الليبية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل بلادي في هذا الاجتماع الهام، المخصص لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

السيد بازوس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن سروري لهذه الفرصة التي تتيح لي تمثيل بلدي، جمهورية الأرجنتين، في الجمعية العامة خلال هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل الذي أُنقذ عليه في اسطنبول عام ١٩٩٦. فقد وضع المؤتمر العالمي للمستوطنات البشرية الذي انعقد في تلك المدينة إطاراً مهماً مكننا من التعرف على الأعمال الهامة الجاري الاضطلاع بها في أرجاء العالم في هذا المجال وتنظيمها.

من ٩ ٠٠٠ دولار، وتسدد بواقع ٢٥ دولارا تقريبا في الشهر. وهذه الوحدات حسنة التصميم ومبنية من مواد جيدة النوعية. وسوف يسهم هذا المشروع المستمر في حل مشكلة الإسكان. ونحاول الاستعانة في هذا المشروع بالتكنولوجيا المناسبة، بما فيها المتصلة بالمواد المستخدمة، بعد تعديلها لتلائم الظروف المحلية.

وأود أن أركز الآن على جوانب معينة من التدابير الأخرى المتخذة في إطار سياسة الإسكان الجاري حاليا تنفيذها. إذ يري التشديد على اللامركزية وتعزيز الحكومات المحلية تحقيقا للاستفادة المثلى من الموارد وضمان تنفيذ البرامج. ونولي أهمية خاصة لتخطيط الأراضي وضرورة إحراز التقدم في استحداث صناديق الأراضي المحلية التي من شأنها المساعدة، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، على تفادي الهجرة الطوعية الناجمة عن التغييرات التي تطرأ على البلد بفعل العولمة وشكل التنمية الاقتصادية السائد. ونحن عاكفون أيضا على إدراج الاعتبارات البيئية في السياسة المتعلقة بالمدن.

ونرى أن سياسة الدولة الإسكانية لا بد من أن توفر بالضرورة ما يلزم للاستمرارية ضمانا للكفاءة في الوفاء بالأهداف المرجوة من البرامج. ويمكن لبلدنا أن يؤكد للجمعية العامة أن الأحزاب السياسية الرئيسية، رغم ما بينها من اختلافات مفهومة في المجالات الأخرى، تشترك في الأهداف الرئيسية لهذه البرامج. كما عملت حكومتنا على استحداث سياسية تقوم على المصارحة والتشاور مع جميع المعنيين في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات، لكي نعلم آراءهم ومقترحاتهم ومبادراتهم الابتكارية التماسا للطرق الملائمة في إيجاد حلول للشعب.

ومما سيساعد بالتأكيد على زيادة تشييد المساكن المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الحكومة الوطنية للنهوض بالقدرة التنافسية. ولدينا اقتناع بأن الدور الثانوي الذي تؤديه الدولة في المساعدة على إيجاد حل للمشاكل الرئيسية

وتركيزا من الحكومة على تلك الشريحة من السكان بالتحديد، فقد بدأت في عام ١٩٩٦ برنامجا للنهوض بالإسكان والهياكل الأساسية من أجل مد يد المساعدة لذوي الدخل المنخفض غير القادرين على الحصول على أموال من الصندوق الوطني للإسكان. ويتمثل الهدف من البرنامج المذكور في توفير اللوازم الكافية للوفاء باحتياجات الإسكان، وفي تعزيز وتطوير التخطيط الاجتماعي، وقطاعي الإنتاج والتكنولوجيا، وتوفير فرص العمل لأفراد هذه الأسر المعيشية، والجماعات التي تدافع عن السكان المستهدفين.

وفيما يتعلق بوضع الأساليب المالية الابتكارية ونشرها، أخذت السوق العقارية في التوسع السريع في منتصف التسعينات، واعتمدت تشريعات لتشجيع على توفير الموارد المخصصة للتشييد والنشاط العقاري وتوسيع نطاقها. علاوة على ذلك، حرت زيادة العقارات المتاحة تيسيرا للحصول عليها من قبل القطاعات التي سبق حرمانها من هذه الإمكانيات المالية.

أما الاستعانة بالائتمانات الدولية المقدمة من المصرف الإنمائي للدول الأمريكية والبنك الدولي دعما للهياكل والمعدات الأساسية، ولا سيما برامج التمويل على صعيد البلديات، ودعما لخدمات المياه والصرف الصحي بعد خصخصتها، فقد تمخضت عن زيادة كبيرة في تغطية السكان بهذه الخدمات.

وفي محاولة لمعالجة العجز في المساكن، تعمل حكومة الأرجنتين على إعداد البرامج الرامية إلى تحسين نوعية الإسكان لأقل القطاعات دخلا وكفالة خفض تكلفة الوحدات السكنية التي يجري بناؤها من أجل زيادة الإنتاجية والحصول من موارد الميزانية الضئيلة على عائد أكبر، تمكينا لذوي القدرة الاقتصادية المحدودة من الحصول على الإسكان.

وقد بدأت الحكومة الوطنية في هذا السياق برنامجا للإسكان المنخفض التكلفة يُنتج وحدات سكنية تتكلف أقل

وتحقيق ظروف معيشية أفضل. ذلك أن الإنسان الذي كرّمه الله هو أداة التنمية الرئيسية ومحورها وغايتها الأسمى.

وفي إطار هذه القناعات الحقيقية، أكدت السياسات المعتمدة في بلادي على أن المسكن "المأموى" يشكل أهم الأركان الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، وبذلك فمن الحقوق الأساسية للإنسان حصوله وملكيته لمأوى صحي ومناسب لكرامته الإنسانية ولتعزيز ذاته.

وتعززت هذه السياسات باستصدار كثير من التشريعات والقوانين التي استهدفت توفير السكن اللائق للجميع، وتم اعتماد خطة إسكانية طويلة المدى تتماشى مع إعادة الهيكلة الاقتصادية، كما تم في هذا الإطار تطوير نظم التمويل والإقراض، وتشجيع المؤسسات المالية والتمويلية المختلفة والشركات والأفراد للمساهمة في توفير الموارد اللازمة، مع استمرار الدولة في التمويل المباشر لمساكن ذوي الدخل المحدود.

ولم يقتصر النمو في السكن التقليدي على الجوانب الكمية، بل تعداها إلى فوارق نوعية جديدة، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية.

وأود أن أشير إلى الخطوط العريضة للاستراتيجية الصحية التي اعتمدها بلادي، فقد أعدت برنامجا وطنيا للتغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية الوقائية والعلاجية المجانية في كل أنحاء البلاد، ووضعت الأدوات والوسائل التشريعية والتنظيمية والإدارية التي تكفل الترابط والتنسيق بين الخدمات الصحية والخدمات المكتملة لها، أو المرتبطة بها، مثل خدمات التغذية والإسكان، وإصحاح البيئة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتصريف المجاري، والتخلص من القمامة والفضلات، ومراقبة الأغذية، وتوفير الأمن الصناعي وغيرها، وتنمية القوى العاملة الصحية المحلية، وتوفير المهارات اللازمة.

المتعلقة بتوفير المستوطنات للجميع سيواصل مساعدة قطاعات السكان العديدة العاجزة عن التغلب على ما تعانيه من الفقر والاستبعاد، حتى تتاح لها سبل التمتع بنوعية حياة أفضل وتمكينها لها من استشراق المستقبل في أمل.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للطلب المقدم من وزير الإسكان في بنما بأن يُدرج في تقرير الدورة الاستثنائية إعلان سانتياغو المتعلق باستكمال الخطة الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ختاماً، نود أن نؤكد من جديد عزم الأرجنتين المعرب عنه في استنبول على العمل على تحقيق التوصيات الصادرة في ذلك الاجتماع، التي سنسهم فيها جميعاً بالتأكيد من خلال ما نقوم به من التحليل والتقييم، فضلاً عما تعلمناه من الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد الأطرش، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الأطرش (الجماهيرية العربية الليبية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل بلادي في هذا الاجتماع الهام، المخصص لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المؤهل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وبداية، أود التأكيد على أن المسألة الإسكانية هي من أهم دعائم التنمية المستدامة وأبرزها في أي مجتمع. حيث يمثل الإسكان أحد أهم المكتسبات للفرد والأسرة، وتنصب آثاره إما إيجاباً أو سلباً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ويشكل النسيج الحضري للتكامل مع بقية المرافق والخدمات. كما أن تأهيل المدن وتحسين البيئة الأساسية هي عملية معقدة لا بد من مواجهتها لتحقيق منظومة اجتماعية، وبيئة اقتصادية قابلة للاستدامة وقادرة على إحداث التغييرات التي تتمحور حول الإنسان.

التحدي الذي نواجهه إذن لا يقتصر على المسائل الفنية فحسب، وإنما يدور حول تمكين الإنسان من تهيئة

وقد قامت الجماهيرية بإعداد تقرير شامل وواف عن مراجعة التقدم الذي أحرزته في مجال التنمية المستدامة عامة، والمستوطنات البشرية خاصة، سنقوم بتعميمه فيما بعد.

وفد عني التقرير بالمأوى، والتنمية الاجتماعية، واستئصال الفقر، وإدارة البيئة والتنمية الاقتصادية، والإدارة اللامركزية في الحكم، والتعاون الدولي.

لقد تحقق كل ما تقدّم بالرغم من العقوبات الجائرة التي فرضها مجلس الأمن دون وجه حق على الجماهيرية منذ عام ١٩٩٢، وكذلك العقوبات الأحادية القسرية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على بلادي بالرغم من تعارضها مع القانون الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن ألفت انتباه الأعضاء إلى موضوع الألغام ومخلفات الحرب العالمية الثانية التي ما زالت تنتشر في مساحات شاسعة من أراضي الجماهيرية، وتحول دون استغلالها، لغرض الزراعة والتحريش والرعي والانتفاع بالمياه الجوفية في تلك الرقعة. كما أنها تسببت في وفاة وإعاقة مئات المواطنين، ونحن لا نزال نناشد ضمير المجتمع الدولي أن يتخذ من الإجراءات والتدابير ما يلزم الدول التي تسببت في زرع هذه الألغام وترك مخلفات الحرب بالعمل على إزالتها والتعويض العادل عن تلك الأضرار. وبهذه المناسبة فإننا نشير بارتياح إلى الاتفاق الذي تم توقيعه بين بلادي وإيطاليا مؤخرا، والذي تعهدت إيطاليا بموجبه بالمساهمة في إزالة الألغام وتأهيل المتضررين. ونأمل أن تحذو بقية الدول المعنية حذو إيطاليا في هذا الاتجاه.

لقد فاضت كلمة مندوب الكيان الصهيوني يوم أمس بالمهجوم غير المبرر، واستعمل عبارات تنم عن الحقد، وعمد إلى قلب الحقائق رأسا على عقب. وعجيب منه أن يتكلم عن الإرهاب ويتهم الضحايا بالإرهاب، وهو الذي

ولتعزيز الاندماج الاجتماعي ودعم الفئات الضعيفة والمحرومة، فقد تبنت بلادي سياسة التنمية البشرية المؤدية لتحقيق التنمية المستدامة، وتم وضع آلية متكاملة للوصول إلى مستهدفات تنموية عالية أسفرت نتائجها عن الوصول بالمجتمع الليبي إلى مجتمع متحضر حيث وصل عدد السكان الحضريين إلى ٥٨,٤ في المائة. وأدت أيضا إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد، حيث وصل إلى حوالي ٨ ١٠٠ دولار أمريكي؛ وكذلك زيادة دخل الفرد عن طريق تطبيق سياسات اجتماعية شاملة لتوفير الخدمات المجانية في مجال التعليم والصحة والإسكان، وتقديم خدمات المرافق مثل الوقود والكهرباء والمياه بأقل الأسعار، وضمان العمل وفرص الاستخدام للجميع ولكافة المستويات المهنية والمهارية، ويتضح ذلك من استقرار معدل البطالة في حدود ٥ في المائة فقط؛ وكذلك توفير مظلة وطنية للأمان الاجتماعي عن طريق اتباع نظام شامل للتأمين الاجتماعي؛ وأيضا تطبيق نظام الدعم بصورة مختلفة، كما هو الحال في دعم السلع التموينية والتعليم والإسكان والرعاية الصحية والإعانات الاجتماعية.

وفي إطار تعزيز المساواة بين الجنسين في تنمية المجتمعات البشرية، تجدر الإشارة هنا إلى أن الجماهيرية قد اتخذت العديد من الخطوات الجذرية لتمكين المرأة من تحقيق ذاتها كعنصر فعال في المجتمع. فالمرأة تتمتع اليوم في الجماهيرية بكافة حقوقها، كاملة غير منقوصة في الإرث، وتملك المال والعقار والأرض والتعاقد وإدارة أعمالها، وهي عين الحقوق التي كفلها الله عز وجل وصانها بنصوص واضحة لا لبس فيها، مضمنة في القرآن الكريم. وبعد أن كان معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يتجاوز أكثر من ٤,١٥ في المائة لعام ١٩٦٤، فقد وصل إلى ١٤,٥٢ في المائة في منتصف عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة للتعليم فتشكل المرأة نسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من عدد المتحقين في جميع المراحل التعليمية.

أجل مواصلة مسيرتها نحو الهدف المنشود لخدمة مواطنيها الذين يشكلون جزءا من المجتمع الدولي. كما تؤكد التزامنا بتطبيق إعلان اسطنبول. وسنعمل بالتعاون مع كل الأطراف المهتمة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي في سبيل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وإنني على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية والروح التعاونية التي نلمسها ستسهم بشكل إيجابي في صياغة أسس جديدة ورسم مسارات آمنة تفضي إلى تحقيق الأهداف المرجوة خلال الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيدة ناثانون

تافيسين، نائبة الأمين الدائم لإدارة بانكوك الكبرى في تايلند.

السيدة تافيسين (تايلند) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتشاطر معكم، نيابة عن وفد بلادي، المعلومات عن التقدم الذي أحرزته تايلند في تنفيذ جدول أعمال المؤئل منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني) عام ١٩٩٦. لقد مرت تايلند بعملية تحضر سريعة، حيث يبلغ المعدل الحالي للتحضر ٣٨ في المائة من إجمالي السكان. ويؤثر هذا النمو الحضري السريع سلبا على المستوطنات البشرية حيث يؤدي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد بادرت حكومة بلادي بتنفيذ عدد من تدابير

السياسة العامة بغية تحقيق أهداف برنامج عمل المؤئل والمتمثلة في توفير المأوى المناسب للجميع وبناء المستوطنات البشرية المستدامة. وقد أنشئت اللجنة الوطنية للتنمية الحضرية، التي كان من بين مهامها الأساسية مراقبة تنفيذ برنامج عمل المؤئل بصورة شاملة.

وفيما يتعلق بتوفير المأوى المناسب للجميع، حققت

تايلند في الآونة الأخيرة معدل ٨٠ في المائة لتملك المساكن على مستوى البلاد، وبلغ هذا المعدل ٥٦ في المائة في بانكوك، وذلك من خلال التعاون بين القطاعين العام

قام كيانه الصهيوني كله على الإرهاب الذي تنفذه الدولة بصفة رسمية وتستعمل فيه جميع أسلحة الدمار الحديثة، وعن طريق المستوطنين من أمثال مَن سمعناهم يتحدثون ويتشدقون في هذا الخفل بتوجيه الاتهامات يمنة ويسرة.

ونود هنا أن نذكر مندوب الكيان الصهيوني بالمذابح

التي قامت بها دولته وممن جلسوا على قمة المسؤولية فيها. ولعله لم ينس تفجير فندق نجمة الملك داوود ومَن قام به، ومذابح دير ياسين ومَن قام بها، ومذابح صبرا وشاتيلا ومَن قام بها، ومذبحة قانا، التي ترفض دولته حتى اليوم تعويض الأمم المتحدة عن خسائرها جراء تلك المذبحة حسب القرار الصادر عن هذه الجمعية، وغيرها من المذابح التي لا يسعفنا الوقت بذكرها.

ناهيك عن سياسة الأرض المحروقة التي يتبعها الكيان

الصهيوني والمتمثلة في تقتيل الأطفال، والنساء، والشيوخ، والعجزة، وتدمير المنازل، والمزارع، والبنية التحتية، بغرض طرد السكان الأصليين ليحل محلهم أمثال مَن سمعناهم ينعقون في هذا الخفل يوم أمس.

ويا عجباً أن نرى مندوب الكيان الصهيوني يحتكم

إلى هذا الخفل المبجل وهو الذي لم يحترم كيانه الصهيوني يوماً ما أيّاً من قراراته ولم ينفذ أيّاً منها.

إننا من منطلق تعزيز برنامج عمل المؤئل ومبادئ

الأمم المتحدة لندعو المجتمع الدولي إلى أن يتخذ من الإجراءات والتدابير الحازمة ما يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وتقديم الدعم اللازم لشعب فلسطين لتمكينه من التغلب على المشاكل التي تعيق تنفيذه الكامل لإعلان اسطنبول.

إن بلادي التي تقوم بجهد كبير في سبيل تحقيق

التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وبناء قدرات الإنسان الذي هو محور اهتمامها، لن تألو جهداً من

ومن خلال شركائنا، الذين تدعوهم تايلند بمساهمي المجتمع المدني، تم تنفيذ العديد من البرامج وتدابير حسن الإدارة. ويكفل القانون مشاركة المجتمع المدني في كل هذه العمليات والتدابير، حيث يؤكد على أن هذه المشاركة حيوية من أجل بناء توافق الآراء لتحقيق التنمية المدنية. وتشمل البنى الأساسية التنمية الاقتصادية والبيئية والصحة وغير ذلك من أنماط التنمية والنمو المستدام.

وتؤيد تايلند اللامركزية. والدستور الجديد لتايلند، الصادر في عام ١٩٩٧، يحدد أدوارا وواجبات هامة للسلطات المحلية ومشاركة عامة أكبر في الإدارة الحكومية، مما يؤدي إلى حسن الإدارة. وبوصفي رئيسة لوفد تايلند، أقدر أهمية مشروع إعلان المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. والفقرات التمهيديّة لهذا الإعلان تتصل أيضا بتعزيز حماية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، وبأهمية الأسرة كذلك في التخطيط للمستوطنات البشرية وتنميتها وإدارتها. وإنني أقدر أيضا أهمية اللامركزية في عملية صنع القرار والشفافية من جانب السلطات العامة، وأؤيد بالكامل الفقرات التي تتحدث عن قانون التنمية المستدامة.

وتعكف تايلند على إعداد خطتها الوطنية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو خطة التنمية الخمسية التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وتحدد استراتيجية الخطة التاسعة لإعادة هيكلة التنمية الريفية - الحضرية المستدامة، المسائل الأساسية التي يتعين معالجتها من أجل تحسين مستوى المعيشة ونوعية حياة الشعب التايلندي في كل من المناطق الريفية والحضرية. وسيتم التركيز على تمكين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في إطار التنمية الريفية والحضرية، والحد من الفقر ريفيا وحضريا، وتعزيز الارتباط الريفى والحضرى والتنمية الريفية، والقدرة التنافسية الحضرية، فضلا عن التخطيط التعاوني على أساس المناطق. ولضمان التنمية الريفية والحضرية المستدامة، لا بد أن نعزز

والخاص والشراكات. وستواصل حكومة تايلند أيضا تنفيذ استراتيجيتها لتمليك المساكن من خلال وكالات رئيسية، مثل الهيئة الوطنية للإسكان ومصرف الإسكان الحكومي. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة التايلندية مؤسسة تنمية المنظمات المجتمعية لتكون جزءا من آلية حكومية لتخفيف حدة الفقر من خلال دعم المجتمعات من حيث المعرفة التقنية والتمويل بغية تحقيق التمكين المجتمعي.

إن المجتمعات الصحية والملائمة للعيش فيها هي الهدف الذي يأتي في صدارة أولوياتنا فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية. ولقد اتخذت الحكومة التايلندية التدابير اللازمة لتعزيز الأساس الاجتماعي والنهوض بالتوزيع العادل للفوائد الاقتصادية داخل المجتمع. ويتم اتباع فلسفة جلالة الملك "كفاية الاقتصاد"، التي تدعو إلى انتهاج أسلوب الاعتدال في المعيشة، وأصبحت هذه الفلسفة بمثابة الاستراتيجية الأساسية للتنمية المستدامة ورفاه الشعب التايلندي. وإن من شأن هذا النهج التنموي أن يجعل الشعب محورا للتنمية.

وفيما يتعلق بالإدارة البيئية، فإننا نطبق تدابير من شأنها تشجيع السلطات المحلية على أن تتخذ قراراتها الخاصة بشأن استخدام الأرض بيئيا وتخطيط المدن وتنفيذ تلك القرارات. وتنفذ بنجاح مبادرة المدينة الصحية والملائمة للعيش فيها من قِبَل إدارة منطقة بانكوك، مما ساعد مدينة بانكوك على أن تتقدم من المركز السادس والعشرين إلى المركز الثالث عشر في قائمة أفضل المدن الآسيوية الملائمة للعيش فيها. وقد تحقق ذلك في إطار برامج تنمية بانكوك الذي تضمنته خطة جدول أعمال بانكوك للقرن ٢١، التي تشتمل مبادئها وأهدافها ومؤشراتها الأساسية للتنمية المستدامة على دعم هام لتحقيق أقصى مشاركة ممكنة للمجتمعات المحلية في صنع السياسة والجهود التعاونية بغية تحسين نوعية الحياة.

وأخيراً، اسمحوالي أن أكرر التزام تايلند الثابت بتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤئل وتعزيز الدعم الدولي والتعاون على كافة المستويات في تايلند. إن منهجنا المتواضع أو كما قال صديقي ممثل إندونيسيا، لكوننا مخلصين حقاً في عملنا - سنتمكن من تنفيذ برنامج عمل المؤئل.

أود أن أقول لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة إنني أرفض استخدام كلمة "لا". إنني أعارض مجرد الكلام وغياب كامل لأي عمل. علينا أن نلزم أنفسنا باتخاذ عمل وأن نتمتع بالعمل معاً كشركاء في دعم التنفيذ المستمر لبرنامج عمل المؤئل.

لا يسعني أن أحتتم كلمتي بدون التشديد على ضرورة تمكين المرأة، لأن حكومي المحلية دعمتني بشكل كامل للارتقاء إلى مركزي الحالي. إن هدف سياسة كل بلد يتمثل في المساواة بين الجنسين. أي إشراك المرأة والرجل والاهتمام بالمسائل التي تم كلاهما. وإضافة إلى ذلك، يجب تضييق الهوة بين المرأة والرجل، كما هو حال الفجوة التي تواجه المجموعات المستضعفة، أي الأطفال، والمسنين والمعاقين - وكذلك الفجوة بين الغني والفقير. لا نستطيع أن نحقق النجاح بدون مساعدة الدول الأقل نمواً. لذلك أطلب من جميع شركاء المؤئل هنا أن يبذلوا جهداً أكبر للعمل برغبة صادقة للشروع في العمل وزيادة المشاركة كي يؤديوا واجباتهم كقوة دافعة للنهوض بالمستوطنات البشرية وتنميتها في العالم أجمع في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للسيد تونيس

كوييف، نائب رئيس وفد إستونيا.

السيد كوييف (إستونيا) (تكلم بالانكليزية): إنه ليسعدني كثيراً أن أشارك في هذا الاجتماع المكرس للذكرى السنوية الخامسة لعقد مؤتمر المستوطنات البشرية الذي عقد في اسطنبول. أعتقد أن هذا الاجتماع يؤدي دوراً نافعا في

المناطق الريفية كما تكون عوامل ناجعة للحد من الفقر، وتعزيز المناطق الحضرية باعتبارها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية.

إن وفدي يود أن يبحث مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على أن يقوم بدور أنشط في دعم تنفيذ جدول أعمال المؤئل، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تلك المنطقة الشاسعة التي تضم أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم. وإننا ندرك الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الإقليمية، لا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في مساعدة أعضائها، وكذلك في دعم التعاون الإقليمي في ميادين التنمية الحضرية والريفية والمستوطنات البشرية.

ونظراً لتقلص التمويل الدولي لبرامج تنمية المستوطنات البشرية، يتعين علينا أن نستكشف وسائل وسبل إبداعية للتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، هناك مجموعة من المؤسسات في تايلند، منها مركز دراسات الإسكان والمستوطنات البشرية التابع للهيئة الوطنية للإسكان، وإدارة بحوث ومعلومات الإسكان التابعة لبنك الإسكان الحكومي، ومؤسسة تنمية المنظمات المجتمعية، التي تقف على استعداد للتعاون مع الشركاء الآخرين في جدول أعمال المؤئل. وهناك الكثير من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تتعاون مع تايلند وتعمل معها في إطار المؤئل، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، والمنظمات غير الحكومية المختلفة.

كما يسرني أن أبلغ الجمعية بأن تايلند سوف تستضيف المؤتمر الخامس للشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية، سياتي نت، خلال الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في بانكوك.

وينص قانون تنظيمات الحكومات المحلية على مسؤولية السلطات المحلية عن خطط التنمية المحلية، وتنظيم وإدارة سياسات الإسكان المحلي، وماء الشرب، ونظام الصرف الصحي، والمصلحة العامة، وتنظيف الشوارع، وتخطيط استخدام الأراضي وتنسيق ومراقبة نشاطات الإعمار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات الحكومية مسؤولة عن تنظيم إدارة المساكن التي توفرها البلديات ككل. ويتم تنظيم تمويلها كالتالي: تقوم البلديات بتمويل نفقات المصلحة العامة، وتنظيف الشوارع، وأعمال الصيانة والترميم وصيانة شبكة إنارة الشوارع. ويقوم المستهلكون بتمويل أعمال الترميم اليومية وتجديد المساكن، وماء الشرب والصرف الصحي. وتم تحويل المنظمات التي لا تبغي الربح لإدارة وصيانة المساكن، وعن طريق جمعيات الشقق بشكل خاص.

وأحد الاتجاهات الجديدة بالذكر هو توقع ازدياد نصيب جمعيات الإسكان التي لا تبغي الربح. ويشارك ممثلون عن القطاع الذي لا يبغي الربح في عملية التشريع. ومن الصعب تحديد توزيع الأدوار في القطاع الخاص مقارنة ببقية القطاعات بشكل واضح. ويتميز دور القطاع الخاص في سياسة الإسكان اليوم بتوفير الخدمات المالية، بما في ذلك القروض الميسرة. وتزايد حصة نشاطات الصيانة التي يقوم بها القطاع الخاص في الأعمال المتعلقة بالعقارات. ومع ذلك، لا تزال المشاريع البلدية تشكل جزءا كبيرا من هذه الأعمال في المدن الكبرى.

وغالبا ما يُسند تنظيم الإسكان إلى السلطات المحلية في إستونيا. وعند مقارنة الوظائف التي يقوم بها القطاع العام الذي لا يبغي الربح والقطاع الخاص فإن المرء يجد أن المتوفر من السكن وأعمال صيانة عقارات البلديات من المسائل الجاري تخصيصها بسرعة ملحوظة، ويتوقع أن يستمر هذا التوجه في المستقبل.

توفير الفرصة للمشاركين لمناقشة المسائل المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك في جو منفتح وودي.

ونؤيد تأييدا كاملا الكلمة التي أدلى بها وزير الإسكان السويدي الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإستونيا تؤيد المبادئ التي تضمنتها. وسأسعى في هذا العرض المقتضب إلى تعريف المسائل وأبين دور الحكومات المحلية في تطوير وتنفيذ سياسة الإسكان في إستونيا. وأود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص إلى الاتجاهات المعاصرة فيما يتعلق بتقييم التطورات في سياسات الإسكان في المستقبل القريب.

إن تنمية سياسة الإسكان على الصعيد الوطني في إستونيا هي من مسؤوليات وزارة الشؤون الاقتصادية. والوزير مسؤول عن إشراك مختلف المسؤولين في عملية رسم السياسة. ومن حيث المبدأ يتم ضم ممثلين عن كلا القطاعين الخاص والقطاع الذي لا يبغي الربح في تطوير السياسات. والمبادئ الرئيسية في قطاع الإسكان تتمثل في كفالة توفير منازل بأسعار معقولة، وزيادة القدرة الإدارية للقطاع الثالث، أي الفعاليات الحكومية، ورفع مستوى فعالية التشريعات على أساس خطة التنمية للإسكان الإستوني حتى 2010. وتم تطوير الخطة من قبل لجنة خبراء ذات عضوية واسعة، ولكن لم تتم الموافقة عليها من قبل البرلمان بعد.

وتعمل الحكومة المركزية على تطوير سياسة الإسكان عموما، وتقوم بجمع وتحليل المعلومات الإحصائية، وتبقي الجمهور على علم بالحالة في قطاع الإسكان وعن الفوارق بين المناطق، وتساعد في توجيه عملية الخصخصة، وتراقب تنفيذ سياسة الإسكان، وتسهل تجديد أو إنشاء المنازل التي يقوم بها السكان. وقروض الإسكان معفية من الضرائب تماما.

ومما ينبغي ذكره جمعية حماية المستهلك، فمهمتها حماية الحقوق القانونية للمستهلك والدفاع عن تلك الحقوق.

وموظفيهم على مستوى الإعداد الفائق والجهود التي يبذلونها لتوفير جو العمل المناسب.

لقد لعبت بلدي دورا فعالا في مؤتمر اسطنبول الخاص بالمستوطنات البشرية. وقد أيدت هناك الأهداف العالمية المتعلقة بتوفير سكن لائق للجميع وتحقيق الهدف المتمثل في ضمان تطوير مستوطنات بشرية أكثر أمنا، وصحة، وأنسب للسكن ومنصفة ومستدامة ومنتجة.

وفيما يتعلق بالمسألة التي تنظر فيها الجمعية العامة، فإن انعدام السلم في بلدي ما برح يمثل إحدى العقبات الكبرى أمام تنفيذ جدول أعمال المؤتمر لعام ١٩٩٦.

والتائج البائسة التي تحققت حتى الآن في هذا القطاع ليست سوى واحدة من عواقب الأزمة المتعددة الجوانب التي ظلت تأخذ بخناق بلدي طوال أكثر من عقد - وهي أزمة زادت من تفاقمها كثيرا الحرب العدوانية التي لا تزال تُشن على جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وأود هنا أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام كوفي عنان وأحييه تحية إجلال حارة وكذلك المجتمع الدولي ككل على جهودهما التي لا تكلل لإعادة السلام الدائم في بلدي.

وحكومتي، التي تأمل وتعتقد أن السلام سيعود قريبا جدا، قد وضعت - بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - خطة عمل وطنية للمستوطنات البشرية ستكون أولويتها في الأمد القصير تعمير الهياكل التي دمرت؛ وإعادة توطين ضحايا الكارثة والمشردين؛ وإنعاش مناطق الفقر الحضرية؛ وتعزيز قدرات السكان المحليين من خلال إنشاء هياكل التدريب والتسهيل اللازمة لهيئة بيئة تمكينية.

وكمثال على سياسة الإسكان الوطنية، أود أن أشير إلى تخفيف العبء الضريبي المتعلق بتسديد دفعات الفائدة على قروض الإسكان. ويمكن اعتبار هذا البرنامج مؤشرا لنهج إستونيا الوطني لإيجاد حل لمشكلة الإسكان، وبهذه الطريقة يعني هذا البرنامج ضمنا تنفيذًا مباشرًا لمبادئ برنامج عمل المؤتمر.

إن المرء إذا ما تأمل في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، يمكنه الخلوص إلى نتيجة مباشرة - وهي تناقص دور القطاع العام في كل جزء من قطاع الإسكان. ويؤيد هذا الاتجاه سياسة الدعم الوطنية الواضحة للقطاع الذي لا يبغي الربح.

ومن أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، و لضمان مأوى مناسب للجميع وتطوير مستوطنات بشرية مستدامة في العالم الحضري، اختارت جمهورية إستونيا زيادة دور مواطنيها من أجل تنفيذ مبادئ برنامج عمل المؤتمر.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد أتوكي إيليك، رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيليك (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يشرف وفدي أن يخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لاستعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر.

يود وفدي أن يهنئ الرئيس وجميع أعضاء المكتب على حسن انتخابهم وعلى إدارة هذا الحدث الهام، الذي يعتبر رمزا هاما، ويوفر إسهاما قيما للتنمية البشرية. وحيث أن العمل يوشك على الانتهاء، فإن مشاعرنا مع جميع النساء والرجال الذين يبذلون قصارى جهودهم لتنظيم هذه الاجتماعات. ويود وفدي أن يهنئ الأمين العام والمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)،

الحضري وإدارة الأراضي، وإصلاح هياكل التخطيط الحضري والإدارة الحضرية.

وأخيراً، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتزم استئناف التعاون الدولي في هذا الميدان، وخاصة من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات العامة والخاصة لتنمية العقارات ونقل تكنولوجيات البناء الملائمة؛ واستئناف واستمرار العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة في إطار تعزيز القدرة على مكافحة الفقر؛ ومن خلال إنعاش التعاون الهيكلي لدعم تنمية المستوطنات البشرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاماً، يود وفدي أن يؤكد للجمعية أن حكومتي تلتزم بالتنفيذ الكامل للتوصيات التي سنعمدها في ختام هذه الدورة، التي سيهتدي بها عملنا في المستقبل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد باسيليكويبي، رئيس وفد جمهورية الكونغو.

السيد إيكوويبي (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي يشارك في هذه الدورة المكرسة لاستعراض تنفيذ خطة العمل العالمية المعتمدة في اسطنبول قبل خمس سنوات، بروح ببناء، وشعور مفعم جداً بالأمل بشأن نتيجة مناقشاتنا الحالية.

ويرى وفد الكونغو أن هذه الدورة تتيح لنا الفرصة لإرسال إشارة قوية لصالح جانب هام للتنمية البشرية: وهو الحق في السكن والحق في المأوى الملائم للجميع.

وبعد فترة قائمة من الحرب الأهلية، التي تسببت في دمار واسع للبنية الأساسية الاجتماعية، والمساكن، والمدارس والمستشفيات، وأدت إلى تشريد السكان بأعداد ضخمة، تود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها الكامل لرسالة اسطنبول وكذلك التزامها بالاسترشاد

ويقتضي تنفيذ هذه الخطة قدراً كبيراً من التمويل، لا تستطيع جمهورية الكونغو الديمقراطية، للأسف، أن توفره بنفسها بسبب حالتها الراهنة. ولهذا فإن حكومتي توجه نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي ليلتزم، بروح التضامن الدولي ويقدر يتناسب مع الاحتياجات القائمة، بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي حددتها لنفسها وتوفير الحق في حياة أفضل للكونغوليين، الذين حرموا من ذلك سنين طويلة. وينبغي لهذا أن يتم على وجه الخصوص من خلال استئناف التعاون الهيكلي المنتظم، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، وإتاحة استعمال مختلف الآليات لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك الطرائق المتاحة للبلدان الخارجة من الصراع المسلح في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفي الأجل الطويل، تدعو خطة العمل الوطنية للمستوطنات البشرية إلى سلسلة الإجراءات التالية.

فيما يتعلق بالتنمية الإسكانية، ستقوم حكومتي بتنفيذ السياسات الملائمة لتشجيع استعمال مواد البناء المحلية، والتوسع في السكن المخصص للإيجار، وإنشاء آليات وهياكل لتمويل الإسكان.

وإذ نتقل الآن إلى التنمية الحضرية المستدامة، فإن العديد من الوفيات التي حدثت بسبب الأمطار الغزيرة في الشهر الماضي في كينشاسا كانت بمثابة صيحة إيقاظ للحكومة فيما يتعلق بالحاجة الملحة لمعالجة هذه المسألة. ويجري الآن وضع سياسات سليمة لاستغلال الأراضي، وهذه ستكون في غاية الأهمية.

وتمثل تنمية القدرات المؤسسية جانباً هاماً آخر من هذه الخطة. وتقوم حكومتي الآن بتنظيم حلقات دراسية للتدريب وإعادة التدريب. وتجري أيضاً دراسات بغية إنشاء وكالة وطنية لمراقبة المستوطنات البشرية، ومدرسة للتخطيط

وخاصة بإعطاء ضحايا الحرب، ولاسيما الشباب، بديلا عن العنف.

ويشكل العمل المتعلق بتنمية المجتمع المحلي وإشراك السلطات المحلية في التنمية الحضرية أولويات حاسمة و، في هذا الإطار، يولي بلدي أهمية كبيرة لمبدأ المساواة بين الجنسين، كما ينص عليه القانون الأساسي للكونغو.

وفيما يتعلق بالبيئة، فإن نظافتها من خلال خفض التلوث الحضري، والتخطيط الحضري واتساق السياسات والإجراءات المتعلقة بالصحة والمتعلقة بالنمو الحضري على السواء، تكفل بيئة مفضية إلى منع الكوارث.

وأخيرا، نهدف إلى تعزيز الشركات الصغيرة بغية حفز عملية توفير فرص العمل.

ولكن بالنظر إلى التحديات، والاحتياجات والوسائل المتاحة، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومع ذلك، فإن برنامج ما بعد نهاية الصراع الذي يجري حاليا تنفيذه خلال فترة ثلاث سنوات يدل على رغبة سلطات وشعب الكونغو في الانتقال من حالة أزمة إلى استقرار سياسي واجتماعي، ينبغي أن يسبق التنمية. وهذا البرنامج الآن في سنته الثانية من التنفيذ وقد مكنا بالفعل من تعزيز عملية بناء السلم واستعادة ثقة الشعب؛ وإصلاح وإعادة بناء البنى الأساسية كالطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات؛ والجمع بين الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وبصفة أساسية من هم في إطار منظومة الأمم المتحدة، لدعم الكونغو؛ وهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الأنشطة العاجلة لتحقيق الفائدة لأكثر عدد ممكن من الناس، ولا سيما الذين كانوا ضحايا للحرب، فضلا عن الشباب، والنساء والأطفال. ويجري تنفيذ هذه البرامج في قطاعات أخرى بغية تحقيق الانتقال إلى التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة.

بالمبادئ الواردة فيها بغية تنفيذ برنامج الإنعاش والتعمير والتنمية الذي تم اعتماده.

وإن تنامي مستوى العيش في الحضر في العالم لم يتجاوز الكونغو، الذي يتركز ٧٠ في المائة من سكانه في المناطق الحضرية، وبصفة أساسية في المدينتين الرئيسيتين - ٤٠ في المائة في العاصمة، ليرفيل، و ٢٠ في المائة في بوانت - نوار. ويتعين علينا التحكم في هذا الاتجاه بغية تقليل ما يصحبه من مخاطر.

واستراتيجية تنمية المستوطنات البشرية في الكونغو لها أربعة جوانب: ضمان الحيازة، والمأوى الملائم للجميع، وتعزيز التساوي في فرص الحصول على القروض، والخدمات الحضرية الأساسية للسكان المعنيين.

والمبادئ التي تركز عليها سياساتنا يمكن أن توجز على النحو التالي: إعداد إطار مؤسسي تنظيمي وتشريعي ملائم لتنمية المستوطنات البشرية؛ وتحسين الخدمات الحضرية - المياه، والكهرباء، والهاتف، والبنية الأساسية للنقل وسلامة الطرق؛ ومكافحة الفقر؛ وكفالة بيئة متوازنة وخفض عدد السكان الحضريين؛ وتعزيز التعاون الدولي والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص للبناء، وسلطات محلية غير مركزية والمنظمات غير الحكومية.

ويجري الاضطلاع بعمل قطاعي في سياق معقد للغاية. ففيما يتعلق بالإسكان، يجري التركيز على الحاجة إلى كفالة ضمان تأمين الحيازة؛ وإنعاش وإعادة تنشيط البرامج الوطنية لتشييد المساكن؛ وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يقومون ببناء مساكنهم من خلال برامج عمل مكثفة؛ وتمويل الضمانات اللازمة للإسكان لعدد أكبر من الأشخاص؛ وتيسير سبل الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، نحتاج إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والسلامة،

وندرک أيضا أنه لا بد أن يكون بيننا تعاون بناء وأننا نستطيع استخدام المميزات التعاونية لموقعنا المشترك بشكل فعال، مثلما طلبت الجمعية العامة في قرارها الهام ٥٣/٢٤٢، الفقرة ٩ من المنطوق، بشأن تقرير الأمين العام المعني بالبيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463). والجمعية العامة في ذلك القرار

”تكرر تأكيد أهمية تعزيز قدرة وإمكانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، في إطار ولاية كل منهما، في مجالات الإعلام والرصد والتقييم فيما يتعلق بالاتجاهات العالمية والإقليمية للبيئة والمستوطنات البشرية“.

ومن الأهمية أن نتذكر أن الجمعية العامة شددت أيضا في هذا الصدد، في الفقرة ١١ من ذلك القرار، على ”ضرورة وجود موارد مالية كافية فضلا عن ضرورة تجنب ازدواجية الجهود“. ويحدوني أمل حقيقي في أن تساعدنا نتيجة هذه المداولات أيضا في تحقيق هذه الأهداف.

ويمكنني إبلاغ جلسة الدورة الاستثنائية هذه بأننا ملتزمون بتنفيذ هذه التوصيات من خلال البناء على العمل الذي تم بالفعل إنجازه.

والسبب الثاني لمشاركتي هو أنه سنحت لي قبل خمس سنوات في اسطنبول الفرصة لترؤس وفد بلدي في مؤتمر قمة المدن. لقد سنحت لي الفرصة لكي أتعلم قدرا هائلا فيما يتعلق بالوضع العالمي والتوقعات بالنسبة للمستوطنات البشرية والحاجة الملحة لتنفيذ جدول أعمال الموئل. لقد كانت هناك عملية تحضر هائلة، خاصة في العالم النامي، بسبب الزيادة السكانية من ناحية وبسبب هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن من ناحية أخرى. وكان دافعهم في ذلك هو الأمل في حياة أفضل بالمدينة، لأن من

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي، خاصة منظومة الأمم المتحدة، لتوفير الدعم الكبير لجهود بلدي في القضاء على الفقر الحضري وتنفيذ البرنامج المؤقت لما بعد الصراع.

الرئيس بالنيابة: وفقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعطى الكلمة الآن للسيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

السيد توبفر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أقدم تهنئي إلى رئيس الجمعية العامة، الوزير هولكيري، وإلى أعضاء المكتب على قيادتهم الممتازة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وإنني أدرك تماما، بطبيعة الأمر، الأهمية القصوى لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بعد خمس سنوات من مؤتمر قمة المدن في اسطنبول، الموئل ٢.

وهناك على الأقل ثلاثة أسباب وجيهة جدا تدفعني، بوصفي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، إلى المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية ومخاطبة هذه الجلسة العامة.

السبب الأول هو أن مقر كل من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يقع في نيروبي، كينيا، في أفريقيا، إذ أننا المؤسستان الوحيدتان في أسرة الأمم المتحدة اللتان تتخذان من تلك القارة العظيمة مقرا لها وتتخذان من العالم النامي مقرا لها.

إننا جميعا في نيروبي على قناعة بأن هذا الموقع هو ميزة كبيرة. إنه تحد لإثبات أن تنمية المستوطنات البشرية بطريقة مستدامة بيئيا هو شرط أساسي للتنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

وتحتاج المدن المستدامة أيضا للتكامل الاجتماعي. وهذا يمثل تحديا للسلطات المحلية ولتحقيق اللامركزية ولبدءا التبعية. ويرتبط رؤساء بلديات المدن والقرى بشكل مباشر باحتياجات المواطنين وأعبائهم. ولديهم الشجاعة الكافية لضمان الشفافية في صنع القرار وتشجيع المشاركة المطلوبة لمواطنيهم. ويجب أن تكون هناك ملكية للسكان المقيمين في المستوطنات الحضرية الذين يجب أن يفخروا بمدنهم أو قراهم حتى يخلقوا الهوية الثقافية والإدماج الاجتماعي في أحيائهم. هذه هي شروط أساسية هامة للمدن الآمنة ترتبط بالإدماج الوظيفي أكثر من توافر رجال الشرطة أو الأنظمة القانونية.

هناك حاجة ملحة لإدماج جميع فئات المجتمع المدني - الشباب والكبار والأسر، وخاصة النساء، والمخططين المحترفين والبرلمانيين، وأخيرا وليس آخرا الأعمال الخاصة - في تخطيط وإدارة الهياكل الأساسية الحضرية للمستوطنات.

هذه، من بين أمور أخرى، هي الرسالة التي تعلمتها في اسطنبول، وهي رسالة تزيد أهميتها حتى في الألفية الجديدة، ومع مطالبة إعلان الألفية بعالم يخلو من الأحياء الفقيرة. ولقد كان أيضا شرفا عظيما لي أن يسند إلي الأمين العام مسؤولية إعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ولقد استفاد هذا المسعى الذي استمر عامين استفادة كاملة من دعم الحكومات، من خلال ممثلها الدائمين، خاصة في نيروبي، وكذلك هنا في نيويورك، كما كان موظفو الموئل دعامة له، وكذلك فريق إعادة التنشيط الكفاء. ولذلك كانت سعادة غامرة لي أن أسلم في العام الماضي مسؤولية الموئل إلى صديقتي وزميلتي العزيزة، أنا تيبايوكا، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، والذي طلب أن يكون لهاتين المنظمتين مديران تنفيذيان منفصلان.

يعيشون بالمناطق الريفية كانت لديهم فرص عمل أقل وكانت تنقصهم الخدمات الحضرية مثل الكهرباء والمياه النظيفة والوسائل الصحية وخدمات الصحة والتعليم.

وننتج عن هذا النمو الكبير للمدن، والكوارثة الاجتماعية لمدن مقسمة مليئة بالتوترات الاجتماعية، بدلا من أن تكون مدنا لها وظائف ومنظمات اجتماعية متكاملة، مما ينتج عنه نمو سريع في التحضر وتآنيث الفقر وحدوث توترات اجتماعية وأعباء بيئية مع ما ترتبه هذه من عواقب وخيمة على الصحة الإنسانية. ولذلك توجد حاجة ملحة للتنمية المتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية. يجب أن ننقل وظائف المدن والوظائف الحضرية إلى المناطق الريفية. وبدون ذلك سوف يأتي السكان الريفيون إلى المناطق الحضرية.

وليست هذه مشكلة في البلدان النامية فحسب بل هي مشكلة أكبر وأكبر في مدن العالم النامي أيضا. إن التغلب على الطابع المنقسم للمدينة ولتنشيط التنمية من أجل التغلب على الفقر يتطلب أساسا قانونيا للحيازة الآمنة وحقوق الملكية، كتلك المتعلقة بالاستثمار في السكن والأعمال الصغيرة، وتطوير الأحياء الفقيرة الذي يقوده السكان والحاجة إلى ائتمانات صغيرة تستهدف بشكل أساسي النساء اللائي يجب أيضا أن يؤدي دورا رئيسيا في تخطيط المدن وتنميتها.

لقد تعلمت في اسطنبول إنه يجب أن نجد السبل لخفض الآثار البيئية للمدن والتجمعات الحضرية التي سيزداد عبئها على المناطق الريفية أثناء تنميتها في المستقبل. ويجب أن نستعرض جهودنا لجعل الكثافة السكانية في المدن فرصة لمضاعفة الكفاءة البيئية إلى أقصى حد، وهو ما يتطلب قرارا استراتيجيا واضحا في تخطيط المدن المتعلق بإدارة النقل والمرور وخفض تلوث الهواء، وكذلك إيجاد مناهج أكثر فعالية لإعادة تدوير النفايات ومياه الصرف.

الدول الأعضاء والمجتمع المدني بالتصدي للتحديات التي تثيرها المستوطنات البشرية، وذلك بالتعاون عن كتب مع السلطات المحلية وفي إطار كفالة مستقبل مستدام لمدننا، وقرانا، وجميع من يجدون فيها مأوى لهم.

الرئيس بالنيابة: وفقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة

الأولى المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعطى الكلمة للسيدة يان بيترسن، رئيسة المنظمات الشعبية العاملة معا بالتآخي.

السيدة بيترسن (المنظمات الشعبية العاملة معا

بالتآخي) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي اعتزازي أن أمثل لجنة هوايرو، التي خرجت إلى الوجود في الواقع خلال السنوات الخمس الأخيرة، وكانت بدايتها في هوايرو بالصين، حين جال بخاطر والي نداو تصور فيما لهذه اللجنة، ووقفت على ساقها في اسطنبول. ونرى أننا بالنظر إلى جميع أشكال النضال التي مر بها الكثيرون في تنفيذ جدول أعمال الموثل طيلة السنوات الخمس الماضية نعد أحد الإنجازات التي كان منشؤها فكرة. فقد بنينا ائتلافا عالميا للشراكة بين شبكات من بينها الرابطة الدولية للمنظمات الشعبية العاملة معا بالتآخي، وشبكة النساء والمأوى بالائتلاف الدولي للموثل، ومنظمة المرأة لتنمية البيئة، والمجلس الدولي للمرأة، وشبكة النساء من أجل السلام، والشبكة الآسيوية للمرأة والمأوى. ونضم الآن أكثر من ١١ ٠٠٠ جماعة ومنظمة غير حكومية نسائية شعبية تعمل بالاشتراك مع السلطات المحلية والبرلمانيين والمؤسسات والوكالات الإنمائية.

ويقع في صميم نهجنا إدماج الجماعات الشعبية الخاصة بالمرأة ومجتمعها الفقيرة في الأنشطة الرئيسية لمعالجة قضايا الموثل، من قبيل توفير المأوى والخدمات الأساسية. والواقع أننا بينما عكف المشاركون هنا على بعض الوثائق سطرا سطرا كنا قد خرجنا لتونا من أكاديمية دولية لمنظمات

وأود أن أهنئ آنا على العمل الممتاز الذي قامت به وعلى صداقتها، وأن أقدم أفضل تمنياتي بالنجاح العظيم لهذه الدورة الاستثنائية هنا في نيويورك، على أمل أن توفر حافزا آخر على القيام بالمهام الهامة التي تواجه الموثل من أجل مستقبل البشرية.

وختاما، السبب الثالث لوجودي هنا هو أن الولاية المسندة لكل منا تنطوي على آثار تعاضدية هائلة. وقد ذكرت جدول أعمال الموثل؛ وذكرت قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣؛ ولكنني يجب أيضا أن أذكر جدول أعمال القرن ٢١، وبطبيعة الحال الفصل السابع منه بعنوان "تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية".

هذا هو الشرط المسبق الأساسي لتفانينا المشترك. وهو الحاجة إلى التنمية المستدامة للمدن كشرط مسبق للتنمية المستدامة بوجه عام. فمن الضروري العمل بشكل متكامل على توفير هيكل مستدام من الوجهة البيئية للمدن والصرف الصحي والصرف وإدارة النفايات الصلبة. وثمة حاجة ماسة إلى الترويج لاستدامة نُظم الطاقة والنقل، علما بأن ثلث غازات الدفيئة جميعها، بل وأكثر من ذلك، في البلدان المتقدمة النمو على الأقل متصل بالنقل. ونحن نعرف الترابط بين الفقر والمأوى والبيئة والصحة البشرية. هناك حاجة إلى الأخذ بتوجه بيئي في تخطيط المدن. ولم أشر إلا إلى القليل من الاحتياجات التي حددناها. لذا أرى أن تعاوننا في نيروبي بين مركز الموثل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضروري للغاية أيضا عند القيام بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمية المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في شهر أيلول/سبتمبر من العام القادم. وأتطلع إلى هذا التعاون الجيد وإلى النتائج التي سيتمخض عنها ذلك اللقاء.

وسيشكل نجاح هذه الدورة الاستثنائية إسهاما كبيرا في هذه العملية، فضلا عن كونها إشارة بارزة على التزام

نكافحها في أن الجهود الشعبية ضيقة النطاق. فنحن نعلم أن الجهود الشعبية هائلة، وهناك جهود شعبية من كافة الأحجام والأشكال على اختلافها. أما المشكلة التي تواجهها حتى الآن فهي أنه لم تتح لها الفرصة للارتباط ببعضها البعض وبناء الشبكات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والخرافة الثانية هي أن مبادرات النساء على مستوى القاعدة الشعبية هي بالضرورة ذات تقنية منخفضة. والخرافة الثالثة هي أن جماعات النساء الشعبية من الجهات المستفيدة وليست من الشركاء. فكما يتضح من العرض الإسكاني الذي تقيمه المنظمة الدولية لقاطني المناطق الفقيرة في هو مبنى الجمعية العامة، يتصدر الفقراء معظم الابتكارات والممارسات. وأود أن أضيف خرافة رابعة مؤداها أنك لا تقوي الأسرة بالتركيز على المرأة. إذ أننا نعلم أن المرأة هي لب الأسرة وأن قوة الأسرة من قوة المرأة.

وبالنظر إلى أن غالبية التدخلات الاستيطانية التي تحقق مصلحة الفقراء تنبع من المجتمعات المحلية، نقول إن التيار الرئيسي، في سياق الحد من الفقر وتوفير المستوطنات البشرية العادلة للجميع بغض النظر عن نوع الجنس، يتمثل في المبادرات الشعبية المنحى. وتلزم الموارد والفرص لكفالة إتاحة الفرصة للجماعات النسائية والمجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية لتُظهر للملأ ثراء استراتيجياتها وحلولها حتى يتسنى لها أن تصبح أساساً لإيجاد سبل مبتكرة وفعالة ومستدامة لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

لسنا نعيش في عالم يأخذ بأسباب العولمة فحسب، بل في عالم يأخذ بأسباب اللامركزية. واليوم ندخل سياقاً مؤسسياً جديداً تزداد فيه إمكانية قيام منظمات النساء الشعبية بتحسين مبادراتها لتنمية المستوطنات والارتقاء بهذه المبادرات بتكوين شراكات مع السلطات المحلية وغيرها من المؤسسات العامة. ومن دواعي سرورنا الاتجاه الجديد الذي اتخذته مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

المرأة الشعبية مدتها خمسة أيام بدأت يوم الثلاثاء الماضي، واجتمع فيها ما يربو على ٧٥ امرأة من الشمال والجنوب والشرق لتبادل الممارسات الجيدة. لذلك نرى أنه من حسن الطالع للغاية أن نجد في جدول أعمال الموئل مكاناً لتجسيد العمل الذي نعلم أن نساء المنظمات الشعبية يقمن به في كل مكان. وقد انصب تركيزنا على الحكم المحلي، وأمن حيازة الأراضي، والتعمير في أعقاب الكوارث وبعد انتهاء الصراعات. ونحن معنيات بالربط بين المنظمات النسائية على الصعيد الشعبي في الميدان عن طريق التعلم الصرف، وتحديد أفضل الممارسات، وتيسير الحوارات بين منظمات القاعدة النسائية الشعبية، والأكاديميات الدولية حتى يتسنى لمنظمات المرأة الشعبية أن تبني قدرتها حقاً عن طريق التعلم من بعضها البعض.

وقد أتينا اليوم عبر ٥٥ بلداً من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. وتتصدر لجنة هوايرو وشبكتها الجهود الرامية إلى النهوض بمستوى تنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال صوغ شراكات جديدة بين المجتمع المحلي والدولة. والواقع أننا نطلق على خطتنا الاستراتيجية التي تستغرق ثلاث سنوات "طريقة جديدة في تكوين الشراكات". ونحن عاكفات على إجراء الحوارات على الصعيد المحلي مع الحكومات المحلية، وعمليات تبادل الآراء الجدي عبر البلدان وداخلها، وعمليات نقل المعارف المستمدة من الممارسات الجيدة. وهذه هي الأدوات الرئيسية التي نستعين بها لبناء القدرات وإعادة تشكيل السياسات وتحويل المجتمعات المحلية والمدن.

ونعتقد أننا قد استخلصنا الدروس من المبادرات النابعة من المجتمعات المحلية والرامية لتأمين الأراضي والمأوى والخدمات الأساسية، وبناء المساكن الدائمة والهياكل الأساسية المملوكة للمجتمعات المحلية، ومكافحة الخرافات التي يعتنقها واضعو السياسات. وتتمثل أولى الخرافات التي

اجتمعت امرأتان من ماثاري، كينيا، في خيمة في بيجين. وأصبحت منظمة جذور كينيا الآن المؤلفة من ٢٠٠ مجموعة محلية، وقامت بإنشاء شبكة بالرغم من مواردها المحدودة، وقد شهدنا مجموعات مثل مراكز الأمم في ألمانيا التي بدأت بفكرة أدت إلى إنشاء ٤٠٠ من هذه المراكز فيها و ١٠٥ مراكز في الجمهورية التشيكية، وهي توفر خدمات العون الذاتي. ونحن نعرف أن هناك طاقة ضخمة على أرض الواقع مع مجموعات قواعد شعبية تبحث عن فرص لإيجاد الشركاء والاتصال بهم.

إننا ندعو إلى اتخاذ تدابير ملحة يمكن فيها للحكومات والأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف أن تيسر دمج مداخلات القواعد الشعبية ورفع مستوى الاستدامة والفعالية وذلك باتخاذ الإجراءات التالية. فيمكنها إنشاء آليات مؤسسية من أجل المشاركة والتفاوض - وهذا جزء مما قد بدأنا بعمله؛ ونحن بصدد النظر في هذه الآليات المؤسسية في المدن المحلية. وبوسعها إقامة آليات مالية لامركزية، لإدراج مبادرات القواعد الشعبية في الأنشطة الرئيسية لمواجهة مشاكل الموثل في المدن والارتقاء بها - على سبيل المثال، قمنا بدمج تعاون كنيسة مع كنائس ومجموعات دينية في الولايات المتحدة وسنقوم بإنشاء صندوق للعمل في شراكة مع مجموعات قواعد شعبية في أفريقيا في الميدان. وبذلك نتمكن من زيادة المسؤولية عن طريق الاعتراف بمجموعات النساء على مستوى القاعدة الشعبية وتمكينها من تخطيط ورصد الموارد العامة مع الحكومات المحلية. وقد شهدنا في الهند وفي غيرها من الأماكن، كيف يؤدي إشراك المرأة في السلطة وبناء روابط معها في المجموعات المحلية إلى تعزيز فعالية أداء هذه المجتمعات المحلية بشكل عام. ويمكن للمنظمات الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية أن توسع من نطاق سياسة الدعم لتشمل مبادرات القواعد الشعبية وذلك عن طريق الإعلام، والائتمان وبناء القدرات. وبذلك،

ومما يسرنا بالتأكيد تعيين أول امرأة تتولى منصب المدير التنفيذي، وهي السيدة أنا تيباجوكا. كما يسرنا الاتجاه الجديد للحملات المعنية بالحكم المحلي وأمن الحياة.

بيد أن القلق يساورنا لاختفاء برنامج المرأة والموثل في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وهو المنبر الذي يمكن منه لأعداد كبيرة من الجماعات النسائية أن تعزز قدراتها وتسهم في العملية المؤسسية لإدراج الممارسات المتعلقة بالمستوطنات المنصفة بين الجنسين ضمن الأنشطة الأساسية. علاوة على ذلك، من دواعي قلقنا أننا بإلغاء برنامج المرأة والموثل ربما نكون قد فصلنا المعارف المؤسسية عن التفاعل مع الجمهور الذي أنتج هذه المبتكرات في مجال المستوطنات، لأن هذه التغييرات البرنامجية تحمل في طياتها خطر تهميش الجهود على الصعيد الشعبي، أي العمل الذي تقوم به منظمات المرأة ومجتمعها المحلية. ونرى أن الحكومات تفقد إلى حد خطير بهذه الإجراءات قدرتها على تحقيق فرص الوصول إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل.

ولذلك، ندعو إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل تحويل المؤسسات والعمليات العامة بحيث يمكن للمرأة والمجتمعات الفقيرة في كل أرجاء العالم أن تصبح مركزا للتغيير، يحفز النمو الاقتصادي واستثمار الموارد في الموئل والمدن. وهذا يتطلب إعادة النظر في استراتيجية أسلوب عملنا. وعلينا أن نستعرض القواعد الشعبية للنساء والمجتمعات المحلية بوصفها الجهات المسؤولة عن حل المشاكل في مجتمعاتها بدلا من أن تقتصر على كونها زبائن أو منتفعين. ولا بد للحكومات في عملية إعادة رسم السياسات من أن تدرك بأن مجموعات النساء على مستوى القاعدة الشعبية هي أدوات تنمية في مجتمعاتها.

والخيار الوحيد الذي تملكه الحكومات هو التزامها وإبداء الإرادة السياسية. فقد تعلمنا، على سبيل المثال، كيف

القواعد الشعبية. وسنواصل استكشاف ممارسات جيدة بشأن المرأة على مستوى القاعدة الشعبية، ولا نريدها أن تكون هذه في قاعدة البيانات فقط، نريد أن نتأكد من أن الممارسات الجيدة ستؤدي بالفعل إلى أن تصبح جزءاً من التعلم من النظراء والمعاهد الشعبية. نود إنشاء لجنة معنية بالمرأة لنكفل أن تكون المرأة مركز الاستجابة للكوارث، لأننا اكتشفنا من مجموعاتنا في الهند وتركيا أنه عندما يتم تضمين المرأة في الاستجابة للكوارث يتضاعف المردود ثلاثة أضعاف - حيث تعيش النساء في تلك المنازل والمجتمعات. وهذا لا يعني أننا لا نريد الرجال هناك.

سنستمر في أكاديميتنا الشعبية، ونرحب بشراكة الحكومات والمدن التي نرغب حقاً في التحرك نحو هذه الرؤيا.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

نستطيع تيسير إقامة شراكات جديدة في المجتمع على الصعيد الخاص والعام لضمان الاستخدام الأمثل من خلال الجهود الرائدة وزيادتهما. ولدينا مجموعات ناجحة؛ وهي تحتاج إلى زيادة الشبكات القائمة وإنشاء شبكات جديدة. ولدى كل بلد ممثل هنا مجموعات كثيرة تقوم بجهود ناجحة. وهي بحاجة إلى أن تكون قادرة على أن تشارك في خبراتها مع مجموعات في بلدان أخرى وتقوم ببناء قدراتها، ويستبعدوا الرجال الفنيين ويمكنوا الناس على مستوى القواعد الشعبية من الاستفادة من بعضهم البعض.

ونود أن نختتم بالقول بأن تلك التوصيات هي أساس نجاح تنفيذ جدول أعمال المؤئل، وأن الناس لن يشعروا بالإحباط إزاء جدول أعمال المؤئل إذا نظروا إلى الواقع وشهدوا النجاحات التي تحققت هناك. وقد انقضت السنوات الخمس الماضية وبدأ الآن بحوارات على النطاق المحلي وإننا نتطلع إلى إقامة شراكة مع السلطات المحلية في مختلف البلدان لإجراء حوارات مع مجموعات النساء ذات